الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٢٠

السبت، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٠/٠٩.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

خطاب السيد روي ماريا دي أروجو، رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

اصطُحب السيد روي ماريا دي أروجو، رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد روي ماريا دي أروجو، رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أروجو (تيمور – ليشتي) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وأن أتمنى لكم نجاحا عظيما في أداء مهامكم الجديدة. وبارتياح كبير ترحب تيمور – ليشتي، الدولة النصف جزرية في منطقة المحيط الهادئ، بممثل من جزيرة أخرى في المحيط الهادئ لرئاسة الجمعية العامة. وأنا على يقين من أنكم، سيدي، تدركون جيدا التحديات التي نواجهها فيما يتعلق بتغير المناخ وإدارة البحار والموارد البحرية. وأود أيضا أن أهنئ الرئيس المنتهية ولايته، سعادة السيد ماغتر ليكتوفت، على كل العمل الذي قام به وعلى جهوده التي لا مثيل لها في مجال تنشيط الجمعية العامة من خلال زيادة فعاليتها وكفاءتها وتعزيز دورها بينما تضطلع بالواجبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن التزامه بعملية اختيار شفافة للأمين العام المقبل.

وفي ضوء حقيقة أن هذه هي المناقشة العامة الأخيرة له، أود أيضا أن أعرب، بالنيابة عن تيمور – ليشتي، عن عميق تقديرنا للأمين العام بان كي – مون على الدعم الذي تلقته تيمور – ليشتي خلال فترة ولايته في السنوات العشر الماضية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وقد أرسى إرثه الأسس لإصلاح البيروقراطية وعمليات حفظ السلام، كما ودفع الجهود الرامية إلى وضع حقوق الإنسان، وتغير المناخ، واللاجئين والمهاجرين في صدارة جدول أعمال المنظمة. وكرمز للمثل العليا للأمم المتحدة، عمل السيد بان كي – مون على جعل العالم أكثر أمانا للمرأة والشباب، وقام بتعزيز التنمية المستدامة بنشاط وعزز دور المنع .

واستنادا إلى خبرتنا المتراكمة والتوصيات الواردة في التقارير عن عمليات حفظ السلام، وهيكل بناء السلام، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، فإن هذه لحظة مؤاتية للتغيير. إن تعزيز الاتساق الحكومي الدولي وتعزيز لجنة بناء السلام والشراكات اللازمة لصيانتها هما توصيتان من شأنهما أن تحسنا منظومة الأمم المتحدة. وتحتاج جهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه دولنا وشعوبنا إلى أن تكون أكثر فعالية.

نحن لا نزال نواجه حالات عدم المساواة والصراعات التي تهدد استقرارنا الجماعي. ونحن نعلم جميعا، ولدى تيمور – ليشتي تجربة مباشرة في المسألة، أن الأمم المتحدة أساسية لضمان أمن الشعوب والبلدان في جميع أنحاء العالم. ولذلك فإننا نؤكد مجددا إيماننا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبنظام دولي متعدد الأطراف، ونحن ندرك حقيقة أن العالم في حاجة مستمرة إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإقامة علاقات ودية فيما بين البلدان، والعمل بتعاون على إيجاد حلول للمشاكل العالمية وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

ولا يكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا بحثت البلدان بنشاط عن حلول للمشاكل التي تواجهها. وهذا الاعتقاد تؤكد عليه النتائج التي حققتها تيمور – ليشتي. وباستخدام الدروس التي تعلمناها، نود أن نسهم في تحقيق أحلام وآمال البلدان الأخرى. ومن خلال مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، واستنادا إلى مبادئ الاتفاق الجديد للانخراط في مساعدة الدول الهشة، نحن نتبادل خبراتنا ومعارفنا مع مجموعة الدول الهشة العشرين المتأثرة بالصراع.

إن التكامل الإقليمي يولّد فرصا للتنمية الاقتصادية والرفاه للسكان ويسهم أيضا في تحقيق السلام والاستقرار في البلدان والمناطق. ولهذا السبب، نتطلع إلى الانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، حتى يتسنى لنا فرصة الوفاء بأحلام شعبنا والقيام بمسؤوليتنا لكي نشكل جزءا لا يتجزأ من الحضارة. وهذا هو المبدأ نفسه الذي دفع تيمور – ليشتي، بوصفها عضوا في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وأثناء رئاستها لها، إلى اقتراح مفهوم الإمكانات الاقتصادية داخل المجموعة العابرة للحدود الإقليمية، التي تشمل أوروبا وأفريقيا والأمريكتين وآسيا، للنقاش فيما بين الدول الأعضاء.

وتحقيقا لهذه الغاية، ومن أجل تعزيز التنمية وما ينتج عنها من تحسين في الظروف المعيشية لشعبها، نناشد الولايات المتحدة الأمريكية بالتعجيل برفع الحظر التجاري والمالي والاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا.

ونحن ندرك تماما أن السلام والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا، وهو المفهوم الذي كنا مصممين على أن ندرجه في الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدت قبل عام واحد. ويجب ألا يكون هناك أي شك في حقيقة أنه بدون السلام والاستقرار، لا يمكننا التفكير في التنمية والعكس بالعكس. والأهداف الجديدة هي لجميع البلدان، حتى يتسنى لها كلها أن تستفيد من التنمية المستدامة. وفي العام الماضي، بالإضافة إلى كونها أحد أوائل البلدان في العالم التي أيدت أهداف التنمية المستدامة، انضمت تيمور – ليشتي إلى مجموعة البلدان الثمانية التي تود أن تكون بمثابة نماذج يُقتدى بها لتنفيذ الخطة عن طريق تجميع أفضل الممارسات والخبرات.

وخلال العام الماضي، أنشأنا فريقا عاملا مشتركا بين الوزارات حدد، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وشركائنا

في التنمية، مؤشرات للأهداف ال ١٧ الرامية لتحويل عالمنا واختار ٢٠ غاية ستمكننا من رصد تنفيذها على أساس النتائج الكمية. وقد سعينا إلى رفع وعي شركائنا بشأن أهمية مواءمة خططنا مع الحاجة إلى المعونة المالية من أجل تحقيق نتائج. ونحن نخطط أيضا لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في آذار/مارس ٢٠١٧ لمناقشة السبل الكفيلة بالنهوض بخطة عام ٢٠٣٠ في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقد حسنا التزامنا لكي نظهر لشبابنا، جيل المستقبل، مدى أهمية دورهم في تحقيق تلك الأهداف، التي يجب علينا جميعا أن نسهم فيها والتي سنستفيد منها جميعا. وهذه العملية ليست سهلة، غير أن الحكومة حاولت أن تضع هذه الأهداف في الاعتبار في ميزانيتها وفي التخطيط لأنشطتها.

وقد وضعنا أيضا خططا إضافية، وشملنا أهداف التنمية المستدامة في استعراض خطة تيمور – ليشتي الاستراتيجية للتنمية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠. ونريد أن يكون تأثير الخطة على سكاننا حقيقيا وأن يستفيد منها كل مواطن، سواء كان مسنا أم شابا، من المدينة أو من أبعد القرى، في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وقد أظهرت تجربتنا بالفعل أن بوسعنا تحقيق أثر، على سبيل المثال، في القطاع الصحي. والصحة هي أثمن أصولنا، ونريد تقديم الرعاية الصحية الجيدة التي تعم سكاننا بالفوائد والآثار.

وإنه لمن دواعي ارتياحي الكبير أن أبلغ الجمعية بحقيقة أن تيمور – ليشتي، وفقا لدراسة شملت ١٨٨ بلدا ونُشرت في عدد يوم ٢١ أيلول/سبتمبر من مجلة لانسيت الطبية البريطانية، هي البلد الذي أحرز أكبر قدر من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة منذ عام ٢٠٠٠، نتيجة مناخ السلام والاستقرار السائد في البلد وجهوده لتوسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية. وقد انضممنا أيضا إلى الحملة المتعلقة بمقاومة المضادات الحيوية. وسيساعد العمل المتضافر بين بلداننا على خفض عدد حالات المقاومة وزيادة عدد الأرواح التي يتم إنقاذها – من البشر والحيوانات على حد سواء – بفضل إعطاء الأدوية على نحو مناسب.

يجب على العالم أن يضع كرامة الإنسان والرفاه الجسدي والمعنوي لبني البشر فوق جميع المصالح الأخرى. إن حالة اللاجئين والمهاجرين لا تزال دون حل وتستحق منا أن نركز اهتمامنا عليها ودعمنا لها. وهناك حاجة مستمرة إلى إيجاد حل مشترك من أجل إنهاء هذه الحالة التي تؤثر على الآلاف من الأشخاص، بمن فيهم الأطفال. ولا نزال بحاجة إلى إقامة حوار سياسي صريح وشراكات دولية من أجل كفالة احترام حقوق الإنسان والتمكين من توفير المساعدة الإنسانية.

وثمة آفات رئيسية أخرى لا تزال تصيب العالم. فالنزاعات في سورية وجنوب السودان واليمن، من بين نزاعات أخرى، لا تزال بعيدة عن الحل. ونأمل أن يكون وقف إطلاق النار الأخير في سورية خطوة على درب تحقيق السلام وأن تتهيأ الظروف من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى أكثر الناس اعتمادا عليها للبقاء على قيد الحياة. كما أننا بحاجة ماسة لأن نجد معا حلا من شأنه أن يكفل حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، فضلا عن إيجاد حل عادل للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، والتي يجب أن تحترم.

وبوصفنا بلدا عانى من النزاع، فإن تيمور – ليشتي تعرف جيدا الثمن الباهظ للحرب وكيف يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتفاديها من خلال الدبلوماسية الوقائية وتعزيز مؤسسات الدولة. وبالإضافة إلى الإسهام في مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، فنحن مستعدون، كما فعلنا في الماضي، أن نكون بين المساهمين بوحدات في عمليات حفظ السلام، وبالتالي إظهار امتناننا للمجتمع الدولي. ويمكن أن يضرب ماضي تيمور – ليشتي وحاضرها مثالا وأن يكونا مصدرا للأمل؛ فبعد أن خرجت تيمور – ليشتي من النزاع، أصبحت

بلدا مسالما يتمتع الآن بالأمن والاستقرار ويمكن لشعبه الاستفادة من ثمار السلام.

وحتى عندما تخرج البلدان من حالات النزاع، قد تظل المسائل المتعلقة بالأمن مصدر تهديد للدول. وأصبحت أعمال الإرهاب والجريمة المنظمة والأخطار التي تهدد السلام والاستقرار حاضرة دوما، بل وتثير القلق. ومكافحة الإرهاب وجميع عوامل عدم الاستقرار هذه في العالم وفي مجتمعاتنا تتطلب التزاما منا جميعا بالعمل معا من أجل إيجاد حل دائم.

وبتصديق تيمور – ليشتي على الاتفاقيات ذات الصلة، فإنها قد عززت التزامها بالمساهمة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ذات الصلة بتمويل تلك الأنشطة. ويرتبط غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالإرهاب ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة، ونحن ندرك أهمية مكافحة القرصنة بالتزامن مع التصدي للاتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة.

إن هذه الجرائم تُرتكب أحيانا في البحر أو من خلال الأنشطة البحرية. ومن أجل مكافحتها وحماية إمكاناتنا الاقتصادية، يجب علينا أيضا حماية حدودنا وضمان الأمن البحري. فنحن دولة بحرية، وتكتسي البحار بالنسبة لنا أهمية كبيرة واستراتيجية. ولكي نستكشف ما توفره لنا الموارد البحرية الحية وغير الحية من إمكانات، يتعين أن نمنح أنفسنا الفرصة لتنويع اقتصادنا ما بين أنشطة صيد الأسماك وتنمية السياحة وتطوير الموارد غير الحية. ويتطلب ذلك تحقيق التنمية المستدامة، وهي مفيدة على نحو مضاعف، ليس للبشرية فحسب، بل للبيئة أيضا. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها فيجي والسويد في تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المحيطات، والذي سيعقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

يجب على جميع البلدان في أنحاء العالم أن تتخذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره. فالدول الجزرية مثل تيمور – ليشتي تتأثر حقا جراء التحديات الناجمة عن تغير المناخ. وبالنظر إلى التزامنا بمكافحة الاحترار العالمي وعدم الإضرار بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية البحرية، فقد وقعنا في نيسان/أبريل على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وهو حاليا في طور التصديق عليه في برلماننا الوطني.

وبالإضافة إلى هذا القلق العالمي، فإن تيمور – ليشتي تواجه أيضا تحديا يتمثل في تحديد حقوقها السيادية على البحار المحيطة بها من خلال ترسيم الحدود البحرية. فحتى بعد ١٤ عاما من انضمام تيمور – ليشتي إلى الأمم المتحدة بوصفها العضو الحادي والتسعين بعد المائة في المنظمة، فإننا لا نزال بلا حدود بحرية محددة ومتفق عليها مع جارتينا البحريتين، إندونيسيا وأستراليا. وترسيم حدودنا البحرية سيكفل حقوقنا السيادية ويمنحنا اليقين فيما يتعلق بما يخصنا، وبالتالي ضمان استقرارنا الاقتصادي، بل وتحقيقنا للاكتفاء الذاتي، ومستقبل أفضل لشعبنا ودولتنا.

إننا من أشد دعاة الحوار وإيجاد حلول سلمية للمنازعات. ونحن نؤمن بالنظام المتعدد الأطراف والقانون الدولي، الذي تقف فيه جميع الدول سواسية أمام القانون، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها. وبناء على تلك المبادئ التي تكفل المساواة بين الدول، بدأنا مناقشات بهدف ترسيم حدودنا البحرية مع إندونيسيا بموجب القانون الدولي. ويحدونا الأمل في أن نفعل نفس الشيء مع أستراليا بروح حقيقية من الانفتاح والشفافية والصداقة.

ولهذا السبب، بدأت تيمور – ليشتي في نيسان/أبريل عملية توفيق إلزامي، وهي آلية لتسوية المنازعات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهذه العملية، التي يجري استخدامها للمرة الأولى، قد صُممت خصيصا لحالات مثل حالة تيمور – ليشتي، حيث يوجد نزاع بشأن الحدود البحرية مع دولة جارة انسحبت من الإجراءات الملزمة لتسوية

المنازعات بموجب القانون الدولي. وقد عُقد الاجتماع الأول للجنة التوفيق الإلزامي في ٢٩ آب/أغسطس، ونحن واثقون من أن فريق الخبراء المستقلين سيسهم، بعد استعراض موقف كل بلد، في التوصل إلى حل ودي. ونحن على يقين بأن أستراليا – وهي بلد هام في منطقتنا – ستشارك وتسهم بطريقة إيجابية في إيجاد حل عادل مقبول للطرفين.

في عام ٢٠١٥، تعهدت تيمور – ليشتي بالعمل الدؤوب مع جميع الدول حتى نتمكن معا من تنفيذ خطة تحويلية تهدف إلى وضع العالم على مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود. كما تشمل أهداف التنمية المستدامة غايات، ويجب علينا ضمان إسهام جميع الدول في تنفيذها. وفي هذا الصدد، لا يسعنا أبدا التشديد بما فيه الكفاية على الحاجة إلى إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها البشرية، وهي حلول يجب أن نسعى إليها بروح التضامن، فضلا عن أهمية التصرف بطريقة منسقة.

في الختام، أؤكد من جديد إيمان تيمور – ليشتي بالنظام المتعدد الأطراف وبالدفاع عن القيم الأساسية، مثل السلام وحقوق الإنسان. كما نود أن نجدد التزامنا بالحفاظ على الديمقراطية وسيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة واحترام القانون الدولي وبناء مستقبل أفضل لجميع الشعوب والدول، الآن وفي المستقبل.

وباسم تيمور – ليشتي، أتمنى حقاً أن تُكلل ولايتكم، سيدي الرئيس، بالنجاح لأن الفشل ليس خياراً لأن البشرية بحاجة ماسة إلى التغيير لكفالة الحفاظ على وجودها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روي ماريا دي أروجو، رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، من المنصة.

خطاب السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس وزراء سانت لوسيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء سانت لوسيا.

اصطحب السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس وزراء سانت لوسيا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس وزراء سانت لوسيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد تشاستانيت (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما سرور، سيدي، أن أرحب بكم في رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. ويسعدنا كثيرا في سانت لوسيا أن تنتقل الرئاسة إلى ممثل دولة جزرية صغيرة نامية شقيقة. كما أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ حكومة وشعب فيجي، من خلالكم سيدي الرئيس، على الفوز بالميدالية الذهبية في منافسة سباعيات الرغبي في الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠١٦. وآمل مخلصا في أن تساعد جهودنا خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين في بناء عالم جديد مماثل لمناخ تكافؤ الفرص الذي يُمكن الرياضيين من دول جزرية صغيرة مثل بلداننا من التنافس بنجاح مع رياضي القوى العظمى في العالم.

على الصعيد الشخصي، يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بصفتي رئيس الوزراء الثامن لسانت لوسيا. وقد جئت لأخاطب الجمعية، يخالجني شعور بالرهبة إزاء المسؤولية التي حملها لي ولإدارتي شعب سانت لوسيا. إننا ندرك التحديات الهائلة في زماننا، ونحن عازمون على العمل بجرأة وبصورة جماعية باسم العدالة والرخاء في الداخل والخارج. وعلى الصعيد المحلي، قدمنا لشعبنا التزاما ببناء سانت لوسيا مزدهرة وتقدمية لمصلحة جميع المواطنين. ونحن ندرك تماما أنه لن يمكننا النجاح في هذه المهمة إلا بدعم الدول التي نتفاعل معها.

توليت منصبي في وقت يشعر فيه الكثيرون في جميع أنحاء العالم، مثل الكثيرين في بلدي، بالاستياء إزاء الوضع الراهن. وسخطهم هو سخط على الأيديولوجيات والسياسات والمؤسسات وأنماط السلوك التي أُرسيت منذ وقت طويل جدا للتعامل مع ظروف لم تعد قائمة منذ فترة طويلة. إن العادات القديمة والحجج القديمة غير ذات أهمية وهي تضر بمساعي إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها البشر اليوم. ونتيجة لذلك، هناك قدر كبير من الإحباط والذي يؤجج أعمال الإرهاب في جميع أنحاء العالم والتي تصاعدت إلى نزاعات كبرى.

وندرك أنه من خلال الحوار والاحترام المتبادل يمكننا أن نبدأ في معالجة النزاعات التي طال أمدها. ولذلك، نرحب بالدفء في العلاقات بين اثنين من جيراننا وندعو الولايات المتحدة إلى اتخاذ الخطوة التالية برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ومن شأن تقوية اقتصاد كوبا تعزيز المنطقة عموما.

لا شك أننا نواجه العديد من التحديات في مجتمعنا الدولي. ولكن معظم التحديات التي تواجهنا في أساسها عرض من أعراض قضية أساسية واحدة، ألا وهي: الحرمان من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والعدالة والأمن. ويجب علينا أن نقبل بأن تلك الركائز هي حقوق إنسانية أساسية وبالتالي، فإنها تمثل نفس الأساس الذي يجب أن تقوم عليه دولنا. إن عجزنا عن توفير وكفالة تلك الحقوق في مجالات حاسمة الأهمية في حياة مواطنينا يولد تحديات خطيرة تمتد لتتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية وتؤثر علينا جميعا في المجتمع العالمي.

ونجتمع، نحن القادة، في هذه القاعة العظيمة في كل عام للمشاركة في المناقشة العامة والتداول بشأن التحديات والنجاحات على صعيد النظام الدولي. ولكن شكل المناقشة ذاته يمثل إشكالية كبيرة لأنه بينما يتحدث الكثيرون، لا يبقى سوى القليل لسماعهم، ولا يستجيب إلا القلة القليلة. فهل من الغريب إذن كيف ولماذا ينظر الأشخاص الذين انتخبونا لخدمتهم إلى هذا الكيان على نحو سلبي؟ وبوصفنا دولة جزرية صغيرة وعضوا في هذه الهيئة، من المفترض أن يكون صوتنا على قدم المساواة مع غيره من الأصوات ولكن الخبرة الطويلة والسياسة الواقعية تثبتان عكس ذلك. فبدلا من دعوتنا إلى المشاركة في إيجاد علاج لأسباب التحديات التي تواجهنا، نضطر إلى قبول سُبل الانتصاف التي يقترحها آخرون لأعراض العلل.

ونظراً لحجمنا الصغير وخياراتنا المحدودة للنمو الاقتصادي، تتطلع الدول الجزرية الصغيرة مثل بلدي إلى الاقتصادات الأكثر تقدما، بحثا عن وسائل مبتكرة للتنمية الاقتصادية. وقد اعتمدنا برامج صاغتها تلك الدول مثل برامج الحصول على المواطنة عن طريق الاستثمار، والخدمات المالية والصناديق الاستئمانية. بيد أننا نجد أنفسنا مُعاقبين ومُعرضين للنقد من جانب مهندسي تلك البرامج أنفسهم لأنهم يعتبرونا ملاذات ضريبية ويضعفون قدرتنا على تنمية اقتصاداتنا. ولذلك، فإننا نخوض غمار الحياة وسط صعوبات جمة.

ومن الأمثلة المؤلمة على هذا الاستبعاد الحقيقة التي لا مفر منها والمتمثلة في أنه بينما نواصل الإحساس بالآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإننا لا نشارك في إيجاد حلول للمشاكل. وكما نعلم، فقد عينت مجموعة العشرين نفسها محفلا لتعاوننا الاقتصادي الدولي الجماعي. لكن سانت لوسيا، شأنها شأن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ليست عضوا في مجموعة العشرين ولم تجر استشارتنا في تنصيبها حَكَما على مصيرنا الاقتصادي.

إن مجموعة العشرين تعاني من مشكلة خطيرة في الشرعية. فإلى جانب كونها غير رسمية وغير شاملة للجميع، فإن العديد من البلدان الجالسة حول طاولتها يمثلون المدافعين عن النظم والسياسات الاقتصادية والمالية القائمة التي زجت بالعالم

في الأزمة في المقام الأول. وأحدثت الأزمة زيادة في الفقر والمعاناة والاضطرابات الاجتماعية والسياسية في دولنا. ولم تسفر آثارها غير المتناسبة على الفقراء إلا عن توسيع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

إن المزيج الحالي للآثار الحقيقية للاحترار العالمي والأزمة المالية وركود الاقتصادات العالمية قد تسبب في معاناة العديد من البلدان الجزرية الصغيرة ذات الدخل المتوسط من حالة من ارتفاع الديون والبطالة. والخطر الجديد المتمثل في إزالة المخاطر سيتسبب في زيادة تدهور اقتصاداتنا.

وبينما نؤيد تماما اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وتطلعه إلى التعامل مع الاحترار العالمي، فإننا ننتظر بصبر الاتفاق على تمويله.

وعلى ضوء ذلك، فإننا نؤيد بكل إخلاص النداء الذي وجهه رئيس وزراء جامايكا من أجل إعداد مبادرة لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، تستند إلى المبدأ القائل بأنه لا يمكن القضاء على جوانب ضعفها الهيكلية من خلال التنويع.

وينبغي لكل دولة عضو أن تكون أمينة في تحمل مسؤولياتها. فما من شيء أسهل من لوم الآخرين على متاعبنا وإعفاء أنفسنا من المسؤولية عن خياراتنا وأعمالنا. إن القيادة الحقيقية في هذا النظام العالمي الجديد تتطلب أكثر من ذلك بكثير. ويجب علينا أن نواكب روح العصر.

ونحن نقول إن مصائرنا مترابطة، إذ أننا اعتمدنا جميعا نهجا عالميا للتنمية المستدامة من خلال أهداف التنمية المستدامة، غير أننا ما زلنا نفكر بمنطق لعبة المحصلة الصفرية. والحقيقة هي أن العالم قد حباه الله بموارد طبيعية وفيرة، إذا أُحسن استغلالها، فإنها يمكن أن تمحو الفقر في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، فليس هناك حاجة إلى مواصلة إقامة نظام عالمي، يضع دولة أو مجموعة من الأشخاص في مرتبة أعلى من الآخرين.

إننا في هذه القاعة أتينا من أماكن عديدة، ولكننا نتشاطر مستقبلا مشتركا. ولم نعد نملك ترف الانغماس في خلافاتنا وإهمال العمل الذي يجب أن نقوم به معا. ولم نقم بعد بالقدر الكافي من العمل لمقابلة حجم التحديات التي تواجهنا. لقد أُنشئت الأمم المتحدة استنادا إلى الإيمان بأنه ينبغي لدول العالم أن تحل مشاكلها معا. وكان ذلك متجذرا في دروس الحرب الصعبة وفي الحكمة المتمثلة في أن بإمكان الدول النهوض بمصالحها بالعمل معا، بدلا من التشبث بسياسات الانعزال. وحان الوقت لكي يتحرك العالم في اتجاه جديد. فالثورة التكنولوجية للقرن الحادي والعشرين تخلق قرية عالمية جديدة. ويجب أن نبدأ حقبة جديدة من المشاركة، استنادا إلى الاحتياجات المشتركة والأفكار الابتكارية والاحترام المتبادل. ويجب أن يبدأ ذلك العمل الآن.

ويجب أن نقرر ما إذا كان يمكن للأمم المتحدة أن تظل مكانا نواصل فيه الحديث عن مظالمنا البالية أو مكانا نبدأ فيه إيجاد أرضية مشتركة. ويجب علينا أن نقرر التركيز بقدر أقل على ما يفرقنا وأن نركز أكثر على ما يجمعنا. ويجب أن نقرر إعطاء معنى متجدد للوعد المتأصل في الاسم الذي أُطلق على هذه المؤسسة، أي الأمم المتحدة. وتحت رئاستي، فإن سانت لوسيا على أهبة الاستعداد للتعاون بشكل أجدى مع جيرانها في القرية العالمية الناشئة. ويجب أن نعتمد سياسات وبرامج تعطي الأولوية للمواطنين واحتياجاتهم البشرية الأساسية. ويجب ألا نقبل بالحلول السهلة أو بأي حل يقوض قدرة أي دولة على الوفاء بوعدها بتوفير التعليم والرعاية الصحية والعدالة والأمن لجميع مواطنيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء سانت لوسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس وزراء سانت لوسيا، من المنصة.

خطاب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا.

اصطحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بسرور بالغ، أرحب بدولة السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد براون (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومتي وشعبي، أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

ستكون هذه آخر دورة للجمعية العامة يخدم فيها معالي السيد بان كي – مون شعوب العالم بصفته الأمين العام. وأود الآن أن أسجل تقدير بلدي الشديد لقيادته شؤوننا. إن مهمة الأمين العام ليست سهلة. فالانشغال بمحاولة تسوية النزاعات في أنحاء العالم ووقف إراقة الدماء والتوسط في المواقف المتباينة بين الحكومات والتصدي للجوع وسوء التغذية ودعم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة واللاجئين والمجتمعات الضعيفة، والعمل بلا كلل لضمان السلام وكفالة التنمية بأوسع معانيها، كلها أمور بالغة الصعوبة ومُقلقة بشكل هائل. والتعامل مع كل هذا ينطوي على أسفار مرهقة وإهمال للمسؤوليات الأسرية وسهر الليالي مع القلق. ولذا، بالنيابة عن شعب بلدي، أسجل تقديرنا العميق للأمين العام على كل جهوده الدؤوبة.

وأنا أشكره بصفة خاصة على تفانيه على مدار ١٠ سنوات في سبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدتها حكوماتنا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. إن الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة والظلم والتصدي لتغير المناخ بحلول عام ٢٠٣٠ ذات أهمية حيوية لرفاه البلدان الصغيرة، مثل بلدي. وإننا، بطبيعة الحال، نشعر بخيبة أمل لأن العديد من الأهداف تظل مجرد تطلعات وتفتقر إلى التزام بالتمويل يكون ملزما قانونا، وهو أمر حاسم من أجل تنفيذها. غير أننا واقعيون بدرجة تجعلنا لا نرفض شيئا جيدا لمجرد أننا لم نتمكن من تحقيق الكمال. وسنواصل الدعوة إلى العدالة والإنصاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويشعر بلدي، تلك الدولة الجزرية الصغيرة، كذلك بالامتنان للأمين العام بان كي – مون على ترويجه بضمير حي لإبرام اتفاق بشأن تغير المناخ، وهو الذي وقعته دولنا بشكل جماعي في باريس في العام الماضي. ويسر بلدي أنه أودع صك تصديقه على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في وقت سابق من هذا الأسبوع هنا في مقر الأمم المتحدة. وأحث البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاق أن تفعل ذلك من دون تأخير. فالوقت ليس في صالحنا.

وأذكر ممثلي جميع البلدان المجتمعة في هذه القاعة بأن التعهدات الراهنة بخفض الانبعاثات لا تزال غير كافية لتثبيت الزيادة في درجات الحرارة العالمية عند مستوى يقل عن درجتين مئويتين ولبناء القدرة على تحمل آثار تغير المناخ. وحتى مع تثبيت الزيادة عند ١,٥ درجة مئوية، ستغمر المياه العديد من بلداننا أو أجزاء منها. فدرجات الحرارة مستمرة في الارتفاع فيما يتواصل دق نواقيس الخطر.

وربما كانت نواقيس الخطر تدق للجزر الصغيرة، غير أنها، وكما قال الشاعر جون دون: ”تدق لك“. فويلات تغير المناخ لن تنتهي بتآكل الدول الجزرية الصغيرة؛ كما إن عواقبه لن تختفي بانتهاء موجة المد المرتفع الأخيرة. فسوف ينجرف اللاجئون والمشردون بسبب تغير المناخ والبؤس الناجم عن آثاره إلى شواطئ الدول التي ترفض الأمر اليوم أو تهمله.

إن بلداننا الصغيرة تتحمل المشاكل الناجمة عن تغير المناخ ليس لأننا تسببنا فيها، ولكن لأننا ضحايا التلوث الذي تسبب فيه إسراف الآخرين.

ولكننا لا نرضى بمجرد أن نظهر قلقنا وحسرتنا دون أن نفعل شيئا أو أن ننفض أيدينا في حالة يأس. ونحن حريصون على المساعدة في تقديم الحلول. ولهذا السبب، اقترحت حكومتي مرارا وتكرارا إبرام اتفاقات لمبادلة الدين بتدابير للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. فالعديد من دولنا الجزرية الصغيرة مثقلة بديون مرتفعة لأننا محرومون من فرص الحصول على تمويل بشروط ميسرة ومجبرون على الاقتراض بأسعار تجارية عالية من أجل إعادة البناء بعد الكوارث والتخفيف من آثارها. وليست الديون المرتفعة عبئا على نمونا الاقتصادي فحسب؛ بل إنها تحد من قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن نجد أنفسنا داخل حلقة مفرغة جدا.

وقد اقترحنا أن تُوفَّر لنا قروض ميسرة بهدف وقف استمرار تراكم الديون المرتفعة فيما نبني قدراتنا على التحمل في مواجهة الاحترار العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر. ولكن لكي نكون مؤهلين للحصول على قروض ميسرة، يجب على المؤسسات المالية الدولية والحكومات المانحة أن تتوقف عن استخدام نصيب الفرد من الدخل كمعيار. ومع ذلك، لم تلق طلباتنا آذانا صاغية. فواجهة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل تخفي وراءها فقرنا المتزايد وارتفاع مستويات ضعف الأسر المعيشية والأفراد، والمشاكل الحادة في الصحة والتعليم ومعدلات البطالة المثيرة للقلق، ولا سيما بين الشباب. ونصيب الفرد المرتفع من الدخل يشوه حقيقة أنه بسبب انفتاح اقتصاداتنا الصغيرة واعتمادنا على الاستثمار الأجنبي، تكسب أقلية من السكان أعلى نسبة من الدخل، تاركة الغالبية عند مستوى الكفاف وما دونه.

إن هذه الحقائق معروفة لدى المؤسسات المالية الدولية ومن يقومون على إدارتها، ومع ذلك فإنه يتم تجاهلها. والمعايير الأكثر ملائمة للسماح بالحصول على تمويل بشروط ميسرة ينبغي أن تكون قلة منعتنا المعروفة جدا أمام الصدمات التي تتولد خارج شواطئنا والتي ليس لدينا أي سيطرة عليها. والتكاليف التي ستتحملها مؤسسات، مثل البنك الدولي، لصقل معاييرها لن تكون كبيرة جدا، ولكن السماح بالحصول على هذا التمويل سيمثل تدبيرا هاما لتمكين بلداننا الصغيرة من تحسين أدائها الاقتصادي.

وعلي أن أعترف بشعور عميق بالإحباط والخيبة إزاء قدومي، عاما تلو الآخر، إلى الجمعية أنا وغيري من رؤساء حكومات الدول الصغيرة حيث نوضح التحديات التي تواجهنا، ولكن دون جدوى. ولا نزال نجد أنفسنا رهائن لواقع يتمثل في ضيق القاعدة الضريبية وارتفاع الديون والعجز التجاري الكبير وتخلف الأسواق المالية المحلية الصغيرة وصغر حجم القطاع الخاص وهشاشة النظم المصرفية. وأذكّر الجمعية بمقولة لألبرت آينشتاين جاء فيها،

”في مسائل الحقيقة والعدالة، لا يوجد فرق بين المشاكل الكبيرة والمشاكل الصغيرة، لأنه عندما يتعلق الأمر بمعاملة البشر، فلا فرق“.

إن حقيقة الحالة التي تواجه الدول الصغيرة واضحة للجميع؛ كذلك ينبغي أيضا أن تكون الحاجة إلى العدالة. ويتطلع بلدي، الذي استأنف المفاوضات مع حكومة الولايات المتحدة بشأن مسألة منظمة التجارة العالمية المعلّقة، إلى التوصل إلى حل سريع في حين نواصل جهودنا لإيجاد سبل مبتكرة لبناء بلدنا.

ومن منظور التحديات الخطيرة للقدرة الاقتصادية على البقاء التي تواجه بلدي ومنطقة البحر الكاريبي، يمكنني الآن أن أشير إلى تهديد وجودي ملح ذي أهمية كبيرة لبقائنا. إن أحدث تحد تواجهه بلداننا هو قرار المصارف العالمية بقطع علاقات المراسلة المصرفية مع مؤسساتنا المالية. ففي سياق

الحملة الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فرضت الهيئات التنظيمية في أمريكا الشمالية وأوروبا عقوبات صارمة للغاية على المصارف في حالة ارتكاب أية مخالفة للأنظمة الصارمة.

وفي ظل هذه البيئة، حيث يُمكن حتى لأبسط المخالفات أن تُعرِّض أي مصرف لغرامة قدرها مئات الملايين من الدولارات، اختار العديد من المصارف قطع علاقات المراسلة المصرفية الأساسية مع المؤسسات المالية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وأفريقيا. ويسمّون هذه العملية ”إزالة المخاطر“ وأنا أسمّيها الدمار الاقتصادي. وقد باتت سائدة الآن في منطقة البحر الكاريبي، ولكنها موجودة أيضا في أجزاء من أفريقيا وأمريكا الوسطى. وستنتشر هذه العملية، بما لذلك من عواقب عالمية، ما لم يتم كبحها عن طريق العمل الجماعي.

وكل تلك البلدان، بما فيها بلدي، هي الآن على وشك فقدان علاقات المراسلة المصرفية الحيوية. وستكون العواقب مأساوية. إن ذلك سيفصلنا عن النظام التجاري العالمي، وسنصبح غير قادرين على دفع ثمن السلع والخدمات الأساسية التي نشتريها أو تلقي مدفوعات نظير السلع والخدمات التي نبيعها إلى بلدان أخرى. وستُقطع عنا التحويلات المالية القادمة من أبنائنا المغتربين، مسببة بذلك اعتماد المزيد من السكان على الرعاية الاجتماعية في وقت تتعرض اقتصاداتنا بالفعل لضغوط كبيرة.

وبعبارة أخرى، فإن هذا سرطان متفاقم ينخر في التنمية – وهو سرطان يهدد استقرار منطقتنا ويحرمنا من الحق في المشاركة في الاقتصاد الدولي. ولكن هذا ليس كل شيء. وبما أن نتيجة الانفصال عن النظام التجاري العالمي ستكون الانهيار الاقتصادي، فلن يزداد الفقر والجريمة زيادة هائلة فحسب، بل ستزداد أيضا الآفات العالمية ذاتها التي تخشاها كل دولة – ارتفاع عدد اللاجئين وازدياد الاتجار بالبشر.

ولن تقتصر العواقب على بلداننا. والأسوأ من ذلك، أن المعاملات المالية التي تخضع الآن لتنظيم ورصد أجهزة إنقاذ القوانين سيتم القيام بها في الخفاء، مما سيخلق فرصا هائلة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا من شأنه أن يقوض التعاون المتعدد الأطراف اللازم على الصعيد العالمي لمكافحة هذه الآفات. ومن المهم أن ندرك حقيقة أن جميع قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي جرت محاكمات بشأنها في العالم ليس من بينها قضية واحدة تتعلق بمؤسسة مالية من منطقة البحر الكاريبي. إن إزالة المخاطر مسألة جوهرية؛ ويمكن لعواقبها البعيدة المدى أن تخلق مشاكل أساسية لبلداننا. والتهديدات التي نواجهها في منطقة البحر الكاريبي حقيقية؛ والخطر وشيك. ولكن لا يخطئن أحد، فلن يكون أي بلد بمنأى من العواقب إذا ما تُركت هذه التهديدات بلا رادع.

وأنا ممتن للمديرة العامة لصندوق النقد الدولي، السيدة كريستين لاغارد، على البيان الهام والحسن التوقيت الذي أدلت به في ١٨ تموز/يوليه في مصرف الاحتياطي الاتحادي في نيويورك، حيث قالت:

”يقلقني أنه ليس كل شيء على ما يرام في هذا العالم من البلدان الصغيرة ذات النظم المالية الصغيرة. وفي الواقع، هناك خطر من أنها ستصبح أكثر تهميشا“.

وأضافت قائلة:

”ثمة دور لجميع الجهات الفاعلة: فالبلدان بحاجة إلى تحديث أطرها التنظيمية؛ والجهات التنظيمية في المراكز المالية الرئيسية بحاجة إلى توضيح التوقعات التنظيمية وكفالة التطبيق المتسق بمرور الزمن؛ والمصارف العالمية بحاجة إلى تجنب الردود العصبية وإيجاد سبل معقولة للحد من تكاليفها. وهناك الكثير على المحك. لكل من البلدان الكبيرة والصغيرة. ولنا جميعا“.

والسيدة لاغارد محقة تماما في ذلك، وينبغي أن تكون دعوتها إلى المجتمع الدولي نداء مجلجلا للجميع.

وفيما يتعلق بمنطقة البحر الكاريبي، فقد كلفني زملائي، رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، بعقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن هذه المسألة بهدف معالجتها بأسلوب شامل. وسيُعقد المؤتمر في أنتيغوا يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وقد أرسلت بالفعل دعوات إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد العالمي لحضوره. وسيكون هدفنا في هذا المؤتمر العمل الجماعي لإنهاء هذا التهديد الهائل لرفاه منطقتنا. ونحن نعمل بروح المسؤولية، وأدعو الجمعية العامة إلى الاعتراف بالطابع الكبير والخطير لهذه المسألة، والانضمام إلينا في التصدي لها بصورة بناءة.

إن دولنا تعمل في منظومة الأمم المتحدة في سياق نظام عالمي.

إنه نظام عالمي يفترض أن يعززه ميثاق الأمم المتحدة. وكثيرا ما يشار إلى الهدف الأول المذكور في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، وهو،

”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف“.

وهو بطبيعة الحال حق ينبغي أن نقوم بإعماله. ورغم أن هذا المبدأ مكرس في الميثاق وهو ملزم قانونا لجميع الدول الأعضاء، لا تزال المذابح والنزاعات قائمة في عدة أجزاء من العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط. وكما قال الأمين العام معربا عن الأسف خلال عرض تقريره عن أعمال المنظمة (A/71/1) أمام هذه الدورة للجمعية العامة،

”كما أن أيدي الرعاة الأقوياء الذين يواصلون تغذية آلة الحرب ملطخة بالدماء“ (A/71/PV.8، الصفحة ١).

لكن الحروب قد قلت من حيث العدد وأصبحت حالة معزولة، على الأقل في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، فإن التزام الدول بالميثاق قد جعل عالمنا مكانا أكثر أمنا لغالبية شعوبنا.

بيد أن الأهداف الثلاثة الأخرى الواردة في الديباجة هي التي لم تحققها دولنا بعد. وبسبب ذلك الإخفاق، لا تزال البلدان النامية والدول الصغيرة مثل بلدي مهمشة خارج ثروات العالم. وأود أن أذكر الجميع بتلك الأهداف الثلاثة، وهي:

”أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،

”وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي،

”وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“.

إن النظام العالمي الذي نعيش فيه وسلوك علاقاتنا لا يفعل سوى التشدق بالكلام عن تلك المبادئ والمثل العليا. وهذا هو السبب في أن خليج غوانتانامو في كوبا لا يزال محتلا من الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة لا تزال تفرض حصارا على ذلك البلد، بالرغم من رغبة كوبا حكومة وشعبا. وهذا هو السبب في أن هيئات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – وهي منتدى للبلدان الغنية – تضع القواعد بشأن المسائل المالية بشكل انفرادي، لتفرضها على بلدان أخرى لا رأي لها. وهذا هو السبب في أن البلدان القوية تصنف مناطق في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ باعتبارها ملاذات ضريبية، مع كل ما يخلفه هذا التصنيف من عواقب سلبية وضارة. وهذا هو السبب في حرمان منطقة البحر الكاريبي بشكل تعسفي وجائر من إقامة علاقات المراسلة المصرفية الحيوية الأهمية. وهذا هو السبب في أن بلدان مثل بلدي لا

صوت لها ولا تصوت في مجالس صنع القرار للمؤسسات المالية الدولية التي تضع القواعد التي تؤثر ماديا على حياتنا، وتنفذها.

ولا يزال مبدأ ”القوة هي الحق“ هو المبدأ الذي تقوم عليه عقلية الأقوياء. ولكن لا يمكن تخليص عالمنا من الفقر والنزاعات والإرهاب وعدم المساواة والظلم بينما يستغل القوي الضعيف. وكما قال القس مارتن لوثر كينغ الابن، ”إن الظلم في أي مكان هو تهديد للعدالة في كل مكان“. وقد حان الوقت لأن يعترف النظام العالمي بتلك الحقيقة البديهية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

خطاب السيد تيموثي هاريس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس.

اصطحب السيد تيموثي هاريس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد تيموثي هاريس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد هاريس (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب اتحاد سانت كيتس ونيفس الأبي، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لقيادة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وأشكركم على شرف مخاطبة الجمعية.

نعلم أننا خلال ولايتكم، سيدي الرئيس، سوف نركز على السعي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية لعام ٢٠٣٠ – الناس، كوكب الأرض، الازدهار، السلام، والشراكة. فهي تمثل قضايا عالمية واسعة النطاق تهم بشكل خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وفي الواقع، فإن العديد من المشاكل التي تواجه عالمنا اليوم مترابطة وينبغي تناولها على نحو شامل ومتعدد الأطراف.

إننا نرى اليوم في مختلف أنحاء العالم كثيرين يفقدون الثقة في قدرة مؤسسات قائمة على الدفاع عن مصالحهم والاستجابة بشكل ملائم لاحتياجاتهم. ونشهد بشكل يومي تقريبا زيادة في أعمال العنف ضد الأشخاص الأبرياء. ونرى مجموعات كبيرة من الناس – يبدون لا حول لهم ولا قوة – يشعرون بالغربة والعزلة في بلدانهم، ويجبر بعضهم على اقتلاع جذور أسرهم والمخاطرة بحياتهم للهرب من النزاعات المسلحة بحثا عن الأمن وفرص أفضل.

ومن الواضح أن أسباب العديد من تلك المشاكل تعود بجذورها إلى سنوات الإهمال الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي الراسخ. ولا يمكننا حلها بمجرد التهوين من مخاوف الناس أو تنميطهم أو اللجوء إلى النزعة الحمائية والانعزالية وكراهية الأجانب. يجب أن تكون استجابتنا هي إقامة شراكات أفضل وإيجاد أرضية مشتركة. إن التحديات العالمية التي نواجهها تتطلب أن نبني الجسور لا الجدران. يجب أن نعزز التزامنا بالتعاون وتعددية الأطراف. ويجب أن نمكن المؤسسات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل الاضطلاع بدور أكبر بكثير. توفر أهداف التنمية المستدامة منبرا وإطارا مثاليين لتحقيق ذلك من خلال الشراكة.

ويكتسي تمكين شبابنا أهمية بالغة من أجل تحول عالمنا. وثمة رأي مشترك مفاده أن التدخل الهام مطلوب من أجل تعزيز التطلعات، والرؤية، والقيادة، والشعور بالمسؤولية المدنية. ويمكننا تحويل ما يشعر به الشباب من إحباط إلى تمكين مجد من خلال إتاحة الفرص لهم للمشاركة البناءة

في المسائل حاسمة الأهمية التي تمسهم وتمس المجتمع بصورة مباشرة. وينبغي أن نتناول بشكل مباشر زيادة حالات عنف الشباب ضد الشباب، التي دائما ما تكون أعراضا لقضايا مجتمعية أعمق. ولا يمكننا التهوين من حالة اليأس الواضح التي يعاني منها الشباب. وعلينا أن نعتمد نهجا متكاملا ومتعدد القطاعات من أجل إيجاد سبل لجعلهم يروا أن العنف ليس هو الحل. وقد ركزنا في سانت كيتس ونيفس على إيجاد فرص العمل، وتعزيز المهارات، وتنظيم المشاريع، وتقديم المشورة والدعم إلى الأمهات المراهقات، وتوفير الخدمات الاجتماعية المستهدفة الأخرى.

ومن المهم الإشارة إلى أنه، في ٤ تموز/يوليه ٢٠١١، وتماشيا مع التزامنا بالعمل بمزيد من التعاون من أجل وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، اعتمدت الحكومات الكاريبية الإعلان بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي أصدرته الجماعة الكاريبية في عاصمة بلدي باستير.

وكانت لتلك الأسلحة آثار مدمرة على حياة العديدين من الشباب والأسر. ووقّعت سانت كيتس ونيفس وصدّقت الآن على معاهدة تجارة الأسلحة، ولكننا لا نزال في حاجة إلى دعم كبير.

وما فتئت سانت كيتس ونيفس، على غرار العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، عرضة للخطر بطبيعتها، ويعزى ذلك أساسا إلى حجمنا الجغرافي الصغير، واقتصادنا المنفتح، والافتقار إلى وفورات الإنتاج الكبير، وبطبيعة الحال، عدد سكاننا الضئيل. وكما شهدنا مرارا وتكرارا، فإن حدثا مناخيا لمجرد بضع ساعات يمكنه أن يعيث فسادا في كل جانب من جوانب الحياة في جزرنا. ولقد طلبنا في الماضي أن يعمد المجتمع الدولي إلى معالجة مسألة وضع استراتيجية لتعزيز التمويل المتعلق بالمناخ، وأنا أكرر مجددا تلك الدعوة. ولا فائدة من القول إن بلايين الدولارات متاحة للتمويل المتعلق بالمناخ إذا كانت آليات الحصول على الأموال غير شفافة، وتقييدية، وكان الوصول إليها صعبا للغاية. ومرة أخرى، أحث على التعاون والشراكة بحس سليم.

ونحن نواجه المزيد من التهميش في النظام المالي العالمي. وهناك بالفعل في منطقة البحر الكاريبي، اعتبارا من النصف الأول من هذا العام، حوالى ١٦ مصرفا على امتداد خمسة بلدان قد فقدت جميع أو بعض علاقاتها المصرفية، مما يجعل شريان الحياة المالي لتلك البلدان في خطر كبير. وفي اقتصاداتنا، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة والتحويلات المالية بوصفهما عاملين رئيسيين في التنمية الوطنية، فإن هذه الأعمال تهدد بعرقلة التقدم المحرز، وتقويض التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإعادة الأرباح التجارية إلى الوطن. علاوة على ذلك، نحث مجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين، والمؤسسات المالية الدولية على إعادة تقييم المنهجيات المستخدمة لمعرفة كيفية تلقّي بلد ما الدعم الميسّر أو الوصول إلى أنواع معينة من الأموال الدولية، وما إذا كان مؤهلا لذلك. والتصنيف التعسفي لبعض الدول الصغيرة، مثل سانت كيتس ونيفس – أو دومينيكا، بخصوص هذه المسألة – بوصفها من البلدان المتوسطة الدخل لا يمكن أبدا أن يكون له معنى عندما قد يرى هذا البلد اقتصاده ينمو من ٤ إلى ٦ في المائة في سنة واحدة، ثم يقف عاجزا عندما يرى ناتجه المحلي الإجمالي يزول بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا في ست ساعات نتيجة الرياح والأمطار الناجمة عن عاصفة مدارية. وأي صيغة جديدة يجب أن تشمل مؤشرات الضعف والقدرة على الصمود.

وبصفتي رئيسا للوزراء في مجلس الوزراء المصغّر للجماعة الكاريبية، وبما أنني أتحمل المسؤولية الرئيسية عن الصحة والتنمية البشرية، أشجع هذه الهيئة والحكومات المتقاربة التفكير على مشاركتي في إعادة تنشيط جهودنا لمكافحة الأمراض غير المعدية، ومقاومة مضادات الميكروبات، فضلا

عن الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا الكفاح يتسق مع الجهود الدولية الرامية إلى الوفاء بالتزاماتنا تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو يعمل على تعزيز الأمن البشري، وتحسين الخيارات الفردية، وتمكين المواطنين. وتشعر سانت كيتس ونيفس بالامتنان للجمعية العامة على تأييدها المتواصل، وكذلك لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على دعمه للشراكة القائمة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، حيث أُعلن كمثال على أفضل الممارسات الدولية. ونعتز أيضا بالخطوات الواسعة التي قطعناها في الحد من عدوى الأم إلى الطفل عند الولادة بنسبة ٩٧ في المائة، وبجهودنا لكفالة استمرار الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة والعلاج وأكثر من ذلك بشكل مجدٍ من حيث التكلفة، والتخفيف عبر التثقيف من الوصم المرتبط بهذا المرض. ولكن الانتصار في المعركة ما زال بعيد المنال. فمنطقة البحر الكاريبي لا تزال منطقة انتشار للمرض بنسبة عالية جدا.

ومن الضروري زيادة الاستثمار في التعليم من أجل تعزيز الخيارات الغذائية وحياة أوفر صحة، وكذلك مساعدة الناس على الاختيار الصحيح لأسلوب حياتهم، لأن العديد من الأمراض غير المعدية يمكن الوقاية منها. وفي الأجل الطويل، ومن خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، يمكننا أن نقلل من التكاليف الهائلة للعلاج المرتبط بالأمراض غير المعدية، الأمر الذي يمكنه بدوره أن يساهم إلى حد كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية الهادفة. وهذا جدير بالاستثمار حتى نستطيع أن نحمي أهم الأصول الوطنية لدينا – شعبنا. إنه الأكثر أهمية في جميع الجهود التي نبذلها.

إن العديد من الصعوبات التي أوجزتها أصبحت أقل إرهاقا لأن سانت كيتس ونيفس، حكومة وشعبا، باتت تحظى بالاستفادة من بعض الشراكات الدائمة والمجدية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، وتحويل بلدنا، وتحديث اقتصادنا، والارتقاء بمستوى القوى العاملة لدينا، وتثقيف شعبنا، وتمكين مواطنينا. وتوجد هناك أيضا نماذج بارزة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب جديرة بان تحتذى. فعلى سبيل المثال، إن الدعم الذي توفره كوبا للعالم النامي في مجالات التعليم والتدريب، والرعاية الصحية، والزراعة، والتنمية التراثية يقزّم المساعدة التي تقدمها العديد من البلدان المتقدمة اقتصاديا. وبرنامج فنزويلا البوليفارية للتوعية بشأن الطاقة عن طريق بتروكاريبي هو نموذج هام. ويجب أن يكون هناك التزام أكبر بتشاطر الرخاء.

بالإضافة إلى ذلك، إن الدعم الملموس في العقود الثلاثة الماضية من تايوان حكومة وشعبا كان دعما رائعا. فتايوان تقف جنبا إلى جنب مع سانت كيتس ونيفس حكومة وشعبا، وتظل ثابتة في التزامها بدعم تصميمنا على تحقيق هدفنا المتمثل في تمكين شعبنا. والمساعدة والتضامن من جانبها يمسان كل جانب تقريبا من جوانب الحياة في اتحادنا الذي يتألف من جزيرتين. وهذه المزايا والفوائد ينبغي ألا تقتصر على بضعة بلدان. أنا أعلم أن تايوان حريصة على أن تتقاسم والعالم التقدم الذي أحرزته والنجاحات الإنمائية التي حققتها. لذلك، أوصي بإتاحة فرص جديدة لتايوان وشعبها، وبأن تكون موضع ترحيب حار وتدمج في الأسرة الأخوية للأمم الدولية بوصفها طرفا فاعلا عالميا يمس التزامها بمبادئ الديمقراطية، والسلام، وتمكين الشعوب العدد الأكبر من حياة الناس.

ومستقبل كوكبنا ومواطنينا لا يمكن أن يعهد به إلى أي بلد واحد أو مجموعة من البلدان. وفي عالم اليوم الشديد الترابط والتكامل، يمثل المستقبل هدفنا الجماعي المشترك، الذي يتطلب المشاركة الكاملة من جميع البلدان ومواطنيها.

وأخيرا، أود أن أشير إلى ملاحظة تحذيرية. إن حكومة بلدي، شأنها شأن معظم المجتمع الدولي، تعتقد أن التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا تشكل تهديدا للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم أجمع. وهذه التجارب النووية تنتهك قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) والنظام الراسخ المتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية. وسانت كيتس ونيفس تقف بحزم إلى جانب أولئك الذين يسعون إلى كفالة عالم سلمي خال من ويلات الحرب والعنف.

تولّى الرئاسة نائب لرئيس، السيد مناتساكانيان (أرمينيا).

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي نواجهها، فإنني مقتنع بأنه يمكننا تحقيق أهدافنا الفردية من خلال العمل معا كمجتمع دولي لاتخاذ القرارات الصحيحة والتغلب على الشدائد. لقد حان الوقت الآن لرؤية أكثر جرأة ونبلا في مجال الشراكة. وبوصفنا شعوب العالم، اشتركنا معا للاحتفال بإنجازنا لأهداف التنمية المستدامة. وبوصفنا شعوب العالم، حققنا معلما بشأن المناخ في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ. إنها أمثلة على ما يمكننا أن نفعله في نهاية المطاف لمصلحة الجميع. لذلك، دعونا الآن نعتزم تحقيق نجاح أكبر في الأعوام المفضية إلى عام ٢٠٣٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تيموثي هاريس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس، من المنصة.

خطاب السيد برناباس سيبوسيسو دلاميني رئيس وزراء مملكة سوازيلند

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء مملكة سوازيلند.

اصطحب السيد برناباس سيبوسيسو دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد برناباس سيبوسيسو دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد دلاميني (سوازيلند) (تكلم بالإنكليزية): إنني أحمل التحيات الحارة والأخوية من صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة إسواتيني وصاحبة الجلالة الملكة الأم والأمة السوازية بأسرها. وكان جلالته يود لو أنه يشارك الجميع في هذه المناسبة البارزة. ولكن نظرا لارتباطات ملحة أخرى، فإنه فوضني لتمثيله وتقديم البيان الوطني لمملكة إسواتيني. إن مملكتنا ملتزمة بالإسهام في القضايا العالمية التي تؤثر على البشرية في العالم.

وأود أن أعرب عن خالص تهانينا للرئيس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وأن أشيد بقيادة معالي السيد بان كي – مون، الأمين العام المنتهية ولايته، الذي أنجز عملا ممتازا بوصفه قائدا للمنظمة خلال السنوات الـ ١٠ الماضية. كما نهنئ موظفي الأمم المتحدة على العمل المتميز الذي يقومون به في كثير من أجزاء العالم، ويعززون به السلام ويهيئون بيئة مواتية لتعيش فيها البشرية – في حالات بالغة الصعوبة في بعض الأحيان.

إن موضوع هذه الدورة، وهو تحديدا، ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، يدعونا جميعا إلى الإسهام في تنمية بلداننا وقاراتنا. ومن المؤكد أن هذا موضوع شامل فعلا يغطي جميع جوانب الحياة. ويسرنا أن نبلغ الجمعية العامة بأن المملكة قد فعلت الكثير لإدماج وتعميم أهداف التنمية المستدامة من خلال حملات التوعية العامة والتثقيف والتدريب على جميع المستويات. كما أن مملكة إسواتيني أدمجت أهداف التنمية المستدامة في إطار التنمية الوطنية. وفضلا عن ذلك، وضعت

الترتيبات المؤسسية الملائمة ضمان رصد تنفيذ هذه الأهداف بالشكل المناسب على جميع المستويات.

ويشارك كلا الذراعين التنفيذي والتشريعي للحكومة مشاركة تامة، وتقدم تقارير دورية عن التقدم المحرز لمجلس الوزراء والبرلمان. ويتمثل هدفنا في تحقيق شمول الجميع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبتلك الطريقة، نسعى لغرس روح الملكية في جميع المواطنين، لكي يتفهموا ويقدروا أهمية أهداف التنمية المستدامة وضرورة مشاركتهم في تنفيذ هذه الأهداف، لأننا لا نريد أن يتخلف أحد عن الركب.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن عملية التنفيذ في مرحلته الأولى. وفضلا عن ذلك، وكما هو متوقع، تواجه العملية تحديات عويصة بسبب محدودية الموارد البشرية والتكنولوجية والمالية، على سبيل المثال لا الحصر. وترجمت الحكومة الرؤية الوطنية، رؤية عام ٢٠٢٢، إلى غايات عملية وممكنة التحقيق لتسريع النمو الاقتصادي وتركيز جهود البلد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واتخذنا إجراءات لتتبع التقدم المحرز في بلوغ مركز الانتماء إلى العالم الأول. وتغطي المؤشرات المحددة ثمانية مجالات تركيز: الازدهار الاقتصادي، والتعليم، والرعاية الصحية، وتقديم الخدمات، والبنية التحتية والزراعة والاستدامة البيئية والحوكمة ومكافحة الفساد.

وإزاء تلك الخلفية قمنا بتنقيح الاستراتيجية الإنمائية الوطنية بهدف تأكيد الصلات بين خطة التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. ومثال على ذلك أنه تمت مواءمة التعليم والتدريب مع الأهداف ١ و ٤ و ٥ من أهداف التنمية المستدامة. كما ربط المجال المواضيعي بالأهداف ١ و ٢ و ١٨ من خطة عام ٢٠٦٣. وسيحسن البلد نوعية التعليم بوضع سياسات ستؤدي إلى إحداث ثورة في نظام التعليم في المملكة. وستوجه الدولة جهودها نحو إدخال العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن إعادة تصميم وتقديم التدريب التقني والمهني والتعليم في مجال مباشرة الأعمال الحرة على مستوى المدارس الابتدائية من أجل غرس ثقافة للابتكار والإبداع ومباشرة الأعمال الحرة في سن مبكرة.

وتمثل الرعاية الصحية إحدى أولوياتنا الوطنية العليا، الأمر الذي يتماشى مع المجال المواضيعي ٤، الذي يركز على كفالة الصحة الجيدة. وذلك المجال المواضيعي يتصل مباشرة بالهدفين ١ و ٣ من خطة عام ٢٠٦٣ وبأهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٣ و ٦. وفي إطار ذلك المجال المواضيعي، تشمل الاستراتيجيات ذات الأولوية للقطاع الصحي في البلد تعزيز الصحة طوال الحياة، والوقاية من الأمراض، وسرعة وكفاءة إدارة الحالات الصحية والظروف ذات الصلة، وإعادة التأهيل والتأثير على الأنشطة المتصلة بالصحة في القطاعات الأولية ذات الصلة. وسيعزز البلد على وجه الخصوص تمويل الرعاية الصحية والاستثمار والتعجيل بإنشاء نظام وطني للتأمين الصحي لضمان الإنصاف والكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات الصحية.

وفي إطار المجال المواضيعي ٥، منح البلد أولوية لبناء الهياكل الأساسية، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على العقبات المرتبطة بكونه بلدا غير ساحلي. وتحقيقا لتلك الغاية، منحت الحكومة أولوية لبناء الطرق وصيانة الطرق والمباني، والطيران المدني، والطاقة المستدامة، والبحوث وتطوير التكنولوجيا، وإمدادات المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وتنمية الموارد المائية والإسكان والمستوطنات البشرية، والاتصالات، والبيئة، وتغير المناخ وإدارة الكوارث.

وتلك الأولويات لحكومة سوازيلند ترتبط بالهدفين ٧ و ١٠ من خطة عام ٢٠٦٣، والأهداف ٦ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٣ و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، سوف يزيد البلد امتداد شبكة السكك الحديدية لديه من ٣٠٠ إلى ٤٢٩ كيلومترا، فضلا عن إنشاء هيئة تنظيمية لسلامة السكك الحديدية، وسوف يواصل استكشاف إمكانية جعل النقل بالسكك الحديدية ينافس النقل البري.

وستواصل مملكة إسواتيني تنفيذ هذه البرامج، لأنها المفتاح لجدول أعمالنا الإنمائي.

كما أجرينا تحسينات كبيرة في قطاعات متنوعة، ولكن ثمة تحديات أخرى تعكس مسار المكاسب التي حققناها في السنوات الماضية، ولا سيما المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتغير المناخ، التي هي من بين الكمية الهائلة من التحديات التي نواجهها كدولة نامية.

وتلتزم المملكة بالتصدي لآفة تغير المناخ. ولقد شارك البلد مشاركة كاملة في جميع المفاوضات التي تُوجت باعتماد اتفاق باريس المعني بتغير المناخ والتوقيع عليه لاحقا. وأصبح التأثير السلبي لتغير المناخ شوكة في خاصرة اقتصاد إسواتيني. فأدى إلى نضوب مواردنا المالية المحدودة، ونفق عدد هائل من ماشيتنا، وتدمير معظم نظمنا الإيكولوجية. وأفضى الجفاف إلى انخفاض شديد في إمدادات المياه التي يتطلبها الإنتاج الزراعي، والاستخدام والاستهلاك على الصعيد البشري، وإدامة الماشية المتبقية، وتباطؤ النظم الإيكولوجية أو وقف اضمحلالها. وفاقم الجفاف من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي للعديد من أبناء شعبنا، ليس في المملكة فحسب، وإنما في جميع أنحاء منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجميع أنحاء القارة الأفريقية بأسرها. وهناك نسبة عالية من نشاطنا الاقتصادي قائمة على الزراعة. لذلك، يواصل البلد الشعور بالآثار الضارة لتغير المناخ على صعيدي زراعة الكفاف والزراعة التجارية. وإزاء ذلك، أعلنت حكومة مملكة إسواتيني أن الجفاف يشكل كارثة وطنية.

وأصبح موضوع التكامل موضوعا عالميا يتخطى جميع جوانب الحياة. وقد ثبت أن أي تنمية تحققها فرادى البلدان هي نتيجة عمل مواطنيها الذين يتعمدون العمل ككيان جماعي. وذلك صحيح أيضا بالنسبة إلى أسرة الأمم المتحدة، حيث أساس جميع نجاحاتنا هو العمل الجماعي والوحدة في ظل التنوع. فعلينا أن نتعاون معا – في أحجامنا المختلفة ومع تنوع ثقافاتنا، وعاداتنا، واقتصاداتنا، وميولنا السياسية والاجتماعية – وأن نصبح أسرة كبيرة مستعدة لمواجهة أي تحد وتحقيق أي هدف نحدده لأنفسنا.

وقد نجح التكامل في مساعدة الأمم على العمل معا لتحقيق الأهداف المشتركة كمناطق، وقارات، وكمجتمع عالمي. وثمة بلدان كثيرة نجحت في تطوير اقتصاداتها من خلال الاحترام الجماعي للقواعد الإقليمية المشتركة، بغية تعزيز جدول أعمال إقليمي. وقد وافقت البلدان على فتح أسواقها من أجل تيسير درجة عالية من النشاط الاقتصادي الذي يؤدي، في جملة أمور، إلى تعزيز التجارة وتوفير فرص العمل. واستُحدثت مجتمعات سلمية من خلال التكامل، الذي هو أحد المكونات الرئيسية التي تدفع باتجاه تحويل عالمنا.

وما فتئت مملكة إسواتيني تؤدي دورا هاما ونشطا في تعزيز التكامل الإقليمي والقاري، ولا سيما في المجال الاقتصادي. ونحن عضو في عدة ترتيبات للتكامل على الصعيد الإقليمي في أفريقيا الجنوبية والشرقية، وكذلك على الصعيد القاري.

وفي الشهر الماضي، استضافت مملكة إسواتيني مؤتمر القمة السادس والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وكان موضوع مؤتمر القمة ”تعبئة الموارد للاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة المستدامة وللتصنيع الشامل في منطقة الجماعة الإنمائية من أجل رخاء المنطقة“. ويتطابق هذا الموضوع مع موضوع الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، وهو اللبنة الأساسية التي تعزز

الضغط من أجل تحويل عالمنا على الصعيد الإقليمي. وأُوكلت إلى مملكة إسواتيني مهمة قيادة الجماعة الإنمائية لمدة سنة تقويمية واحدة، حيث قبلناها بكرامة وتواضع.

وموضوع مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية يتماشى مع جميع أهداف التنمية المستدامة، وبالأخص مع الهدف ٧ الذي ”يكفل للجميع الحصول بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة“، ومع الهدف ٩ وهو ”إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع المستدام، والتشجيع على الابتكار“، ومع الهدف ٨ وهو ”تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتوفير العمالة والعمل الكريم للجميع“.

ومملكة إسواتيني هي أيضا طرف في عدد من ترتيبات التكامل التجاري بما في ذلك السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية، والمفاوضات الجارية لمنطقة التجارة الحرة في قارة أفريقيا، واتفاقات الشراكة الاقتصادية. وقد وفرت تلك الاتفاقات التجارية فرص الوصول التفضيلي لبلدنا إلى الأسواق، بغية تعظيم تجارته على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويُتوقع أيضا من تلك الترتيبات التجارية أن تعزز القدرة الإنتاجية لبلدان المنطقة، وإضافة قيمة إلى المنتجات الأولية، الأمر الذي سيؤدي إلى التصنيع، وتهيئة فرص العمل، ومن ثم الحد من الفقر. وبعبارة أخرى، إن التعاون والتكامل الإقليميين يعملان على تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والدفع باتجاه تحويل عالمنا.

وثمة عنصر من العناصر الرئيسية التي تيسّر نجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هو التشاور. فمنذ القدم، ما فتئت مملكة سوازيلند تعتمد التشاور في أسلوب حياتها. إنه عملية يقدّرها ويقبلها ويتبناها كل فرد من عامة الناس على جميع المستويات. وهو المنتدى المتاح لجميع مواطني البلد حيث يساهمون حقيقيا في الطريقة التي نعالج بها جميع المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي تنشأ. والعملية التشاورية في المملكة فريدة من نوعها. إنها بسيطة وشفافة، وهي تستوعب الناس من جميع الأعمار، والجنسين، والوضع الاجتماعي، والخلفيات التعليمية، والميول السياسية.

وفي الشهر الماضي تحديدا، اجتمعت الأمة في مقر لودزيدزيني الملكي لعدة أيام بغية مناقشة المسائل ذات الأهمية الوطنية.

ندعو ذلك الاجتماع السيبايا أو برلمان الشعب. إنها عملية تشاور وطنية تتيح لكل مواطن من سوازيلند الفرصة للمساهمة في تنمية البلد. وهذه العملية الشاملة بمثابة نقطة انطلاق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتوفر دفعة لتحويل مملكتنا، وبالتالي عالمنا، بطريقة سلمية.

إن النزاع في سورية لا يزال يشكل مصدر قلق كبير بالنسبة لنا جميعا. نهيب بجميع الأطراف المعنية التوصل فورا إلى حل ودي للمأزق. فقد أزهقت العديد من الأرواح وأصبح الآلاف من السوريين لاجئين في أجزاء كثيرة من العالم. لذلك نحث الأمم المتحدة على معالجة المشكلة من أجل تهيئة الظروف المعيشية المناسبة للشعب السوري. وعلاوة على ذلك نحث المكلفين بمسؤولية إحلال السلام في سورية على عدم الاقتتال. ينبغي بدلا من ذلك أن يركزوا جهودهم على استعادة السلام في البلد. كما ينبغي لهم التكلم بصوت واحد واعتماد نبرة واستراتيجية تمنح الأمل للسوريين الذين هم في أمس الحاجة إلى السلام.

إن مملكة إسواتيني تود أن تؤكد أن الدفع من أجل تحويل عالمنا لن يكون فعالا أو كافيا إن تخلف بعض الأفراد أو المجتمعات أو البلدان أو المناطق أو القارات عن الركب. ويجب ألا ننسى أبدا أن كل فرد يضطلع بدور في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبالتالي في الدفع صوب تحويل عالمنا. وذلك يعني أن هناك حاجة إلى الشراكات العالمية في جميع المراحل وعلى كل المستويات في جميع أنحاء العالم. ولا بد من توسيع نطاق ذلك الشمول ليصل إلى تمثيل الدول الأعضاء في جميع هيئات الأمم المتحدة.

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، تتمثل مهمة المنظمة في إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره

وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. وبالتالي ينبغي أن يتمتع شعب جمهورية الصين في تايوان وتعدادهم ٢٣ مليونا بنفس الحقوق الأساسية مثل أي شعب آخر. وتايوان في الغالب غير قادرة على المشاركة في اجتماعات وأنشطة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وعلى هذا النحو، يتأثر سلبا رفاه شعبها، واستطراداً البشرية برمتها. ومما لا شك فيه أن عضويتها ستضيف قيمة إلى جهود الأسرة العالمية صوب تحويل عالمنا.

وعلى نفس المنوال، يكرر وفد بلدي ويؤكد دعوته إلى سماع صوت أفريقيا موديا وواضحا في مجلس الأمن. هذه الدعوة على جدول الأعمال منذ ١٥ عاما وقد وردت تحديدا في توافق إزولويني لعام ٢٠٠٥ الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. ويعتقد وفد بلدي أن تمثيل القارة الأفريقية بمقعد دائم العضوية في ذلك الجهاز التابع للأمم المتحدة يمكن أن يسهم إسهاما هائلا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والدفع العالمي صوب تحويل عالمنا.

وأخيراً، مرة أخرى، نود أن نتمنى للأمم المتحدة مستقبلا مزدهرا ونحن نتصدى للتحديات المتعددة التي نواجهها في أجزاء كثيرة من العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر دولة رئيس وزراء مملكة سوازيلند على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب دولة السيد برناباس سيبوسيسو دلاميني رئيس وزراء مملكة سوازيلند من المنصة.

خطاب السيد ساميولا آكيليسي بوهيفا رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد ساميولا آكيليسي بوهيفا رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغا .

اصطحب السيد ساميولا آكيليسي بوهيفا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد ساميولا آكيليسي بوهيفا رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغا وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بوهيفا (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): بداية أود أن أكرر المشاعر التي أعرب عنها العديد من رؤساء الدول والحكومات والوفود الذين سبقوني في تهنئة السيد تومسون على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. نشعر بتقدير بالغ، وبالفخر في ذات الوقت، أن ابنا من أبناء فيجي، بل وابنا من أبناء جزر المحيط الهادي، حقق إنجازا تاريخيا باختيار الدول الأعضاء لهذه المنظمة له رئيسا. وله أن يتوقع التعاون والدعم الكاملين من وفد مملكة تونغا. وأود أيضا أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في شكر سلفه السيد ماغتر ليكتوفت على قيادته المتميزة للجمعية العامة في دورتها السبعين.

إننا نرحب باختيار الرئيس الحسن التوقيت والهام لموضوع هذه الدورة. التركيز في أهداف التنمية المستدامة – وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ذاتها – هو كما يذكر الموضوع على نحو مناسب، تحويل عالمنا وضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. وإذ نتعمق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على مدى السنوات القادمة صوب عام ٢٠٣٠، فإن تحويل عالمنا، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة كما جاء في الموضوع، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال دفع عالمي. وهذا يعني أنه على جميع البلدان وجميع الجهات الفاعلة أن

تعمل معا على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية من أجل النجاح في تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافنا.

وثمة مقياس هام لذلك النجاح هو مدى استيعاب البلد للأهداف والغايات النبيلة التي تم تحديدها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأت تونغا في دمج أهداف التنمية المستدامة في تشريعها المحلي من خلال مواءمة إطار التنمية الاستراتيجية الوطنية معها. إن أهداف التنمية المستدامة الآن جزء لا يتجزأ من تخطيط الحكومة وبنود الميزانية.

إن صحة شعبنا أولوية عليا بالنسبة لتونغا. وفي الواقع، فإننا نخاطر بفقدان أهم مورد طبيعي لدى تونغا لتنمية بلدنا إن وقع الشعب فريسة لمخاطر الأمراض غير المعدية. واعترافا بذلك وبالشراكة مع جماعة المحيط الهادئ ومنظمة الصحة العالمية، استضافت تونغا مؤتمر القمة الإقليمي الأول بشأن الأمراض غير المعدية في حزيران/يونيه من هذا العام من أجل تسليط الضوء على تفشي هذه الأمراض في جميع أنحاء المملكة ومنطقة جزر المحيط الهادئ والنظر في اتخاذ إجراءات لمعالجة الأزمة الإقليمية لانتشار الأمراض غير المعدية.

وتشرفنا بضيفة الشرف هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي كان حضورها في مؤتمر القمة هو الأول لها بدورها الحالي، حيث أشار المؤتمر إلى الأهمية التي يوليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع تونغا والمنطقة، لموضوع الصحة هذا. وبوصف تونغا أحد البلدان الرائدة التي أبرزتها بعثات البرمجة المشتركة لمكافحة الأمراض غير السارية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها التابعة للأمم المتحدة، وفي اجتماع جانبي هذا الأسبوع، تم الإقرار بجهود البلد على الصعيد الدولي لما قامت به من جهود وطنية متكاملة لمعالجة الأمراض غير السارية.

ويتصل بمسألة الصحة انقضاضُ الجريمة عبر الوطنية في بلدنا. وأدخلت المخدرات إلى تونغا، نظرا للحدود التي يسهل اختراقها، من خلال النقل غير المشروع للأشخاص والبضائع. وعلى الرغم من أن بلدنا صغير جدا من حيث رؤوس الأموال بالمقارنة مع البلدان المجاورة لنا، فإن تونغا تشهد أثر تجارة المخدرات على صحة شعبنا ورفاهه، ولا سيما شبابنا، مما يعرض مستقبل بلدنا للخطر. نحن نؤيد المبادرات الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والسلائف، من بين أمور أخرى، والجريمة المنظمة في منطقة المحيط الهادئ.

وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، وبعبارة أخرى، بلد نام محاط بالبحار – فإن علاقتنا التقليدية والحديثة مع المحيط تضع حفظ واستخدام المحيطات ومواردها على نحو مستدام في طليعة مصالحنا. وانضمت تونغا إلى صفوف الدول الأعضاء التي دافعت عن أهمية المحيطات والبحار والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ووجهت تدريجيا لمفاوضات بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتفضي إلى إدراج الهدف ١٤، بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية في الخطة.

ونحن الآن ملتزمون التزاما كبيرا بضمان تحقيق الهدف ١٤، جنبا إلى جنب مع مجموعة أهدافه ومؤشراته، بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك، فإننا نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الأول لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بوصفه أول اجتماع عالمي لتقييم موقفنا فيما يتعلق بالحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات ومواردها، حيث نحتاج إلى الذهاب لضمان تحقيق جميع الأهداف. ونحن نشكر أصدقاءنا في السويد وفيجي لتمهيد الطريق لعقد ذلك المؤتمر الدولي. ويمكن للجمعية أن تطمئن إلى أن تونغا سوف تشارك مشاركة كبيرة في تلك العملية.

كما نثني على إيطاليا لمبادرتها ”10x20“ تماشيا مع الغاية ١٤-٥ من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى لحفظ ما لا يقل عن ١٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية بحلول عام ٢٠٢٠. ونحن نتطلع إلى المشاركة عمل اللجنة التوجيهية ودعمه في هذا الصدد، في إطار الإدارة المقتدرة للرئيسين المشاركين، إيطاليا وملديف.

ولا تزال تونغا تقر بأهمية عمل السلطة الدولية لقاع البحار وتشارك تونغا في عمليات السلطة لكفالة أن الممارسات السليمة في مجالي الحفظ والإدارة البيئية قويةً بما فيه الكفاية من حيث التعدين في قاع البحار. ونشكر الدول الأعضاء التي أيدت تونغا في انتخابها في مجلس السلطة في عام ٢٠١٤، وفي وقت سابق من هذا العام، لمجلس اللجنة القانونية والتقنية التابعة للمجلس. وإذ نؤكد مجددا دعمنا للعمل الجيد الذي تقوم به جمعية السلطة الدولية لقاع البحار، فإننا نتطلع إلى مساعدة السلطة في إدارة التحديات المقبلة حيث تأتي في الصدارة بداية التعدين في قاع البحار في المنطقة. كما نهنئ الأمين العام المنتخب للسلطة الدولية لقاع البحار، السيد مايكل لودج، ونتطلع إلى قيادته للسلطة في السنوات القادمة.

و لم يتحقق بعد تنظيم تصدير التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. وتماشيا مع القرار الذي اتخذه قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في عام ٢٠١٤، فإننا نؤيد بقوة العملية الجارية لاجتماعات اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب القرار ٢٩٢/٦٩، المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، التي ستطرح توصيات موضوعية في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة لصك ملزم قانونا بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

ونشيد بقيادة رئيس اللجنة التحضيرية، السفير إيدن تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، ونتطلع إلى استمرار إشرافه وحنكته في إدارة العملية لتكتمل وصولا لاجتماعي اللجنة التحضيرية الأخيرين في العام المقبل. ويسلم مشروع الاتفاق بقيمة وأهمية كفالة سلامة جميع النظم الإيكولوجية، بما فيها المحيطات، وحماية التنوع البيولوجي.

إن تونغا من خلال الشراكة مع الأصدقاء، مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، تتمكن من مواجهة تحديات تغير المناخ، وفي الوقت نفسه، تدرك إدراكا تاما أنها كحكومة لا يمكنها أن تواجه هذه التحديات بمفردها. وأحد تلك التحديات هو التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. ولكفالة أن تأتي مسألة الآثار السلبية لتغير المناخ على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة، نكرر دعوتنا إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن، وإثارة المسألة من جانب أصدقائنا في مجلس الأمن، بسبب الصلات الواضحة التي لا لبس فيها مع التهديدات الإضافية للسلام والأمن الدوليين. والعلاقات السببية واضحة سواء كانت من حيث ارتفاع مستوى سطح البحر، وفقدان الأراضي، والهجرة الجماعية أو كونها محرضا على العنف، وسببا لمعاناة الشعوب بسبب ندرة الموارد.

وتونغا هي ثالث أكثر بلد في العالم تضررا من الآثار السلبية لتغير المناخ. وبوصف تونغا طرفا موقعا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والبروتوكول اللاحقة، فإنها تؤكد التزامها المستمر بتنفيذ أهداف هذا الإطار الدولي الأساسية المتعلقة بتغير المناخ.

ولا يمكن الاستهانة بخطورة الآثار السلبية لتغير المناخ. فآثار تغير المناخ تهدد سلامتنا الإقليمية، وأرضنا، ومياهنا، وصحتنا، وهياكلنا الأساسية، وأمننا الغذائي، والتنوع البيولوجي، وسبل كسب العيش والنظم الإيكولوجية.

إن صون السلام والأمن لا تحدده مسألة نزع السلاح بشكل حصري، ولكن بقدر كبير. ولا يهدد انتشار الأسلحة بجميع أشكالها السلام والأمن الدوليين فحسب، بل يدل أيضا على الهدر المحض للموارد المالية حينما تستثمر الحكومات في

صنع الأسلحة والاتجار بها. ويمكن استخدام تلك الأموال على نحو أفضل من أجل مبادرات التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، التي من المنطقي أن تسهم في صون السلام والأمن الدوليين وتحسين الحياة. إن إنفاق تريليونات الدولارات في ميزانيات الدفاع لتطوير الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النووية، على حساب رفاه الشعوب، أمر بغيض ومهين لضمير البشرية.

وتمشيا مع ذلك المنظور، نود أن نعرب عن قلقنا حيال التجارب النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، انتهاكا للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بغية تعزيز السلام والأمن الدوليين. وترى تونغا أن جزر ومنطقة المحيط الهادئ بعد أن عانت من الآثار السلبية للتجارب النووية، بحاجة إلى وضع معايير دولية لمراقبة وإدارة استخدام القدرات النووية والطاقة النووية للأغراض السلمية. وبلغت تونغا، من جانبها، المرحلة النهائية لعملية قبولها للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي من شأنه إضفاء الطابع الرسمي على عضوية تونغا في الوكالة. ونأمل أن نودع صك قبولنا لدى الوكالة بحلول نهاية هذا الشهر.

ويكمن جزء من التحدي المتمثل في كفالة مصداقية تحقيق التنمية في جميع الدول في منع هيمنة أحد البلدان اقتصاديا على بلد آخر. وتؤثر هذه المسألة بشكل مباشر على الحق في التنمية، وهي مسألة ناقشناها صباح يوم الخميس الماضي في الجزء الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية. وتسفر نتائج التطبيق المجحف لتلك الهيمنة عن معاناة الناس الأبرياء، وفي ضوء المنطق السياسي، ينبغي ألا يسمح بهذه الهيمنة في هذا الوقت والعصر. ولذلك نشارك العديد من الآخرين تهنئة حكومة الولايات المتحدة على التخفيف التدريجي للقيود التي تفرضها على النشاط الاقتصادي في كوبا. فلتونغا مصلحة في ذلك، بالنظر لقلقنا حيال رفاه مواطنينا الذين يعيشون ويدرسون حاليا في كوبا، وأيضا حيال ملايين الناس الذين يريدون مجرد إتاحة فرصة للتمتع بالحق في التنمية. ومرة أخرى سنشاطر أغلبية الدول الممثلة هنا هذا العام مناشدة الولايات المتحدة رفع الحصار الذي تفرضه على كوبا في الوقت المناسب.

ونريد تناول رفاه سكان منطقة المحيط الهادئ المقيمين والمواطنين في مقاطعة بابوا الغربية، بإندونيسيا. ففي العام الماضي، حين وقفت على هذه المنصة ذاتها (انظر A/70/PV.18)، تكلمت عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في بابوا الغربية الخاضعة لحكم إندونيسيا. ويبدو أنه لم يتغير أي شيء هناك في السنة الماضية. واستخدم كلمة ”يبدو“ عن قصد، لأنه لا يزال ليس لدينا أي وسيلة لكي نعرف على وجه الدقة ما يجري هناك. ويبدو من المؤكد أن في الأمر خللا ما.

ومنذ ما يقرب من نصف قرن، حينما كنت لا أزال شابا، علمت، على غرار العديد من الآخرين في المنطقة، أن ضررا قد ألحق بسكان بابوا الغربية. و لم أعد شابا الآن. وخلال جزء كبير من حياتي، كافحت ضد صعاب كبيرة في سبيل تحقيق العدالة والديمقراطية في أرض بلدي. وفي العقيدة المسيحية، تناصر حقيقة بديهية عالمية مستمدة من قصة السامري الصالح. كان رجل مصاب بجرح بالغة ممدا تحت الشمس على جانب الطريق. وكان مجردا من الملابس وكان من الواضح أنه ضحية سرقة. وبدون أي تحفظ أو تردد، وبدون قيود أو تحيز ديني أو ثقافي، ذهب السامري الصالح لمساعدة الرجل وتخفيف معاناته وتزويده بملابس وتمريضه إلى أن استعاد صحته. ووضع السامري الصالح الرجل في مكان إقامة محلي حيث يمكنه أن يتعافى.

ولعل لمواطني تونغا نفس شعور الجيران بالقلق حيال رفاه الشعوب الأصلية في بابوا الغربية. وعلى نحو ما دعا إليه قرار اتخذ في اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ في وقت سابق هذا الشهر في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، فإن تونغا تؤيد الهدف المتمثل في إجراء حوار مفتوح وبناء مع إندونيسيا

فيما يتعلق بمركز شعب بابوا الغربية ورفاهه. ولذلك، تناشد تونغا إندونيسيا، بوصفها شريكا في حوار منتدى جزر المحيط الهادئ، العمل معها ومع غيرها من بلدان المنتدى لتيسير تنفيذ هذا القرار الذي اتخذه زملاؤنا القادة، إما على الصعيد الثنائي أو من خلال آليات الأمم المتحدة.

أخيرا، نؤكد مجددا دعمنا للرئيس ولرئاسته. كما نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام على عمله الدؤوب باسم جميع البلدان والشعوب، وعلى الأخص على مراعاته لمصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي، الذي اتخذ من أجله مبادرات محددة. وسنشتاق لحضوره هنا بالتأكيد. ويحدونا الأمل في أن يواصل خليفته عمله بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتمنى له التوفيق في مساعيه المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، وزير الشؤون الخارجية والتجارة، وزير التعليم والتدريب في مملكة تونغا، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ساميويلا أكيليسي بوهيفا، رئيس الوزراء، وزير الشؤون الخارجية والتجارة، وزير التعليم والتدريب في مملكة تونغا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد فام بينه مينه، نائب رئيس الوزراء، وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيد فام بينه مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ السيد بيتر تومسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وإنني على ثقة بأن حكمته، وقيادته وخبرته ستوجه دورتنا صوب تحقيق النجاح. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد ماغتر ليكتوفت، رئيس الدورة السبعين، على إسهاماته الهامة في عمل الجمعية. وأعرب عن امتناني الخاص للأمين العام بان كي – مون على قيادته والتزامه، وجهوده الدؤوبة وإسهاماته الهائلة خلال السنوات العشر الماضية التي أمضاها على رأس المنظمة.

وقمنا العام الماضي ٢٠١٥، ببلورة رؤية مشتركة للعالم الذي نعيش فيه. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سينداي، لا تسعى إلى الحد من مخاطر الكوارث فحسب، بغية معالجة التحديات القصيرة الأجل، بل أيضا لعرض رؤية لإرساء المزيد من الشراكة من أجل الشعوب والكوكب والسلام والرخاء. لذلك يعد الموضوع المختار لهذه الدورة، ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، ملائما للغاية ونحن نشرع في تحقيق رؤيتنا، وتحويل التزاماتنا إلى نتائج ملموسة بالنسبة لشعوبنا.

وأعتقد أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في متناول أيدينا. ويتوقع شعبنا، وأطفالنا وأحفادنا، منا الوفاء بالتزاماتنا. وقد أرسى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أساسا متينا، والفرص كثيرة. ويضع الإصلاح والابتكار والإبداع وإعادة الهيكلة الاقتصادية، البلدان على طريق الازدهار. ويتيح تدويل الإنتاج التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي، والتكامل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتمهد التطورات الجديدة في مجال العلم والتكنولوجيا السبيل للثورة الصناعية الرابعة، التي تبشر بالارتقاء بالبشرية إلى مستوى عال جديد.

ولكن التحديات ليست قليلة بأي حال من الأحوال. ولا تزال البلدان النامية تعاني بوجه خاص، من ضعف الانتعاش الاقتصادي العالمي، وزيادة النزعة الحمائية في الاقتصادات الرئيسية، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة. وللأمنين الغذائي والمائي، واستنفاد الموارد الطبيعية، والأزمات الإنسانية والهجرة والسلبية أيضا آثار بعيدة المدى على العديد من البلدان والمناطق. وتتسع الفجوات من حيث التنمية والدخل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. إن

حالات عدم الاستقرار والتوتر والعنف والنزاعات والإرهاب والتطرف العنيف المنتشرة في العديد من المناطق، مصدر قلق بالغ. وسياسات القوة واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، لا يزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

هذا هو واقع عالمنا اليوم، مما يدفعنا إلى العمل معا لتعزيز التعددية والتقيد بالقانون الدولي من أجل تحقيق السلام والتعاون والتنمية المستدامة. واتضح بأن للتعاون المتعدد الأطراف دور متزايد في العلاقات الدولية. ونحن نشهد توسيع المؤسسات المتعددة الأطراف، سواء من حيث العدد أو القوة. ويتبلور التعاون والتكامل المتعدد المستويات. وتعتبر الحلول المتعددة الأطراف للتحديات المشتركة هي الأنجع والأطول أمدا، لأن ما من بلد، كبير أو صغير، غني أو فقير، بوسعه التصدي لتلك التحديات بمفرده. كما أن المؤسسات المتعددة الأطراف هي أيضا محافل للبلدان لتعزيز مصالحها، ومن أجل الإدارة الفعالة للنزاعات والخلافات وتوسيع فرص تنميتها.

ولهذا السبب، تعتقد فييت نام أنه يجب تعزيز تعددية الأطراف، وتحسين عملية المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة. وللأمم المتحدة دور لا غنى عنه يتعين عليها القيام به لتنسيق الاستجابات الدولية للتحديات العالمية، وتيسير التعاون الإنمائي. ولا توجد منظمة أخرى أفضل منها لتعزيز الشراكات ومساعدة البلدان على النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وبناء على ذلك، ولضمان المزيد من المساواة والديمقراطية والشفافية، ينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، إجراء عملية إصلاح. ويجب أن تتوفر لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، موارد أفضل وأن تكون أكثر فعالية وكفاءة. ويجب علينا ضمان أوسع مشاركة لجميع البلدان في المناقشات وصياغة القرارات والمقررات، بحيث لا يتخلف أي بلد عن الركب.

ويظل القانون الدولي محور الهيكل الأمني الدولي المستقر، ونظام قوي متعدد الأطراف. وللأسف، يتم التقليل من دور القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وأدت المطالب المجحفة، والانفرادية، وسياسة القوة واستخدام القوة لمعالجة المسائل الأمنية والسياسية الدولية إلى التوتر والمواجهة، مما يعرقل الجهود المبذولة من أجل تسوية الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية.

ويمكن هنا للأمم المتحدة، ويجب عليها القيام بدور أهم. ويجب على المنظمة أن تضطلع بدور قيادي في تعزيز التقيد بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بوصفهما يشكلان الأساس لتحقيق السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن إعفاء أي بلد، كبيرا كان أو صغيرا، من القانون. كما ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على تعزيز الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للمنازعات، باستخدام كل الأدوات، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٣ من الميثاق.

والأهم من ذلك كله، أعتقد أنه ينبغي لكل بلد أن يوائم مصالحه الوطنية مع مصالح البشرية وأن يشارك بشكل كامل في المجتمع الدولي. إن من شأن اتباع سياسة قائمة على الإنسانية والسلام والصداقة أن يمكننا من القضاء على الكراهية وتضييق الفجوات وإدارة الخلافات وإتاحة الفرص لإيجاد حلول دائمة لجميع المنازعات والنزاعات. ولأن فييت نام عانت من عقود من الحرب، فإنها تُثمن السلام ولن تدخر جهدا لصونه أو تحقيقه. ونحن نعتقد أن السلام الدائم لا يمكن كفالته إلا باعتماد رؤية طويلة الأجل ونهج شامل وجامع يوائم بين مصالح جميع أصحاب المصلحة. ونرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، ونؤيد القرارات المتعلقة بإنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا.

إن تعددية الأطراف والقانون الدولي والسلام والتعاون والتنمية هي العناصر الرئيسية لتحقيق السلام والاستقرار

والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتعمل البلدان الإقليمية لتشجيع مبادرات التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكامل، بما في ذلك إنشاء جيل جديد من مناطق التجارة الحرة. بيد أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تواجه مخاطر نشوب نزاعات، لا سيما في شبه الجزيرة الكورية وفي بحر الصين الجنوبي، والتي يمكنها جميعا – أو أي منها – تهديد السلام والأمن والازدهار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفيما يتعلق ببعض التطورات المعقدة الأخيرة في بحر الصين الجنوبي، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس وحل المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وإلى إبداء الاحترام الكامل للعمليات الدبلوماسية والقانونية، وإلى تنفيذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي والتعجيل بإنجاز مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي.

إن فييت نام ملتزمة التزاما قويا بأهداف التنمية المستدامة وبخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد وُضعت خطة عمل لتنفيذ هذه الأهداف، ونحن نعمل مع وكالات الأمم المتحدة في صياغة الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، كجزء من مبادرة توحيد الأداء، لمساعدة فييت نام في تنفيذ هذه الأهداف. وبالنسبة لنا، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يشكل جزءا من جهودنا الرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وتحويل نموذج النمو وإقامة هياكل أساسية مستدامة وكفالة العدالة الاجتماعية ومعالجة أوجه عدم المساواة وحماية البيئة، كما أنه يشمل هذه الجهود. وبوصف فييت نام أحد البلدان التي يُتوقع أنها ستكون من بين الأشد تضررا من تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، فإنها تُعجل بإجراءات التصديق على اتفاق باريس في وقت مبكر، وتخطط لتنفيذه.

لقد أظهرت التجربة أن النجاح لا يتحقق إلا عندما نتولى تنميتنا بأنفسنا. ولكي نغير العالم، علينا أن نبدأ بتغيير أنفسنا وألا نسمح بتخلف أحد عن الركب. وترى فييت نام أنه من الضروري جدا الاستفادة القصوى من مواردها المحلية وإدماج الاستدامة في رؤيتنا واستراتيجياتنا وسياساتنا الإنمائية، مع التركيز على الإنسان. ونعتقد كذلك أننا لا يمكن أن ننجح إلا من خلال شراكات عالمية أقوى، تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور الجمع والتنسيق. وتدعو فييت نام البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بمسؤوليتها في الاضطلاع بدور قيادي في مساعدة البلدان النامية، بما فيها فييت نام، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما من خلال التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتيسير التجارة.

وبوصف فييت نام دولة محبة للسلام ومسالمة، فإنها تتبع دائما سياسة خارجية تتسم بالاستقلالية والاعتماد على الذات والسلام والتعاون والتنمية. ونسعى جاهدين إلى أن نكون صديقا وشريكا يعول عليه وعضوا مسؤولا في المجتمع الدولي. إن التزامنا بتعددية الأطراف والقانون الدولي لا يتزعزع، ولن ندخر جهدا للإسهام في السلام والتعاون والتنمية. وقد قررت فييت نام الترشح للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وستواصل زيادة مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتطلع فييت نام إلى تقوية الشراكة والتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتحقيق رؤية تحويل عالمنا وكفالة مستقبل أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد وليد المعلم، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

السيد المعلم (الجمهورية العربية السورية): السيد رئيس الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أهنئكم وبلدكم الصديق، فيجي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية، متمنيا لكم النجاح والتوفيق في فترة رئاستكم التي أكدتم أنها ستكون واحدة للبيت كله، وهو

ما نأمله لتعزيز الدور المحايد لرئيس الجمعية العامة ولإظهار الحقيقة التي يحاول البعض إخفاءها.

نلتقي مجددا، اليوم، في ظروف صعبة وأوضاع بالغة الخطورة يمر بها عالمنا. فالإرهاب الذي حذرنا منه مرارا وتكرارا، ومن على هذا المنبر، ما يزال يتوسع ويزداد انتشارا ويفتك بحياة المزيد من الأبرياء من دون وازع أو رادع وينشر القتل والدمار ويضرب دون هوادة في كل مكان. هذا الإرهاب الأسود البغيض لم يكتف بسفك دماء السوريين، بل أعمل أنيابه في مواطني العديد من الدول، ومن بينها تلك الدول التي دعمته ورعته وما زالت. فهؤلاء الأبرياء إنما يدفعون ثمن أخطاء حكوماتهم التي انتهجت سياسات قصيرة النظر وبعيدة كل البعد عن مصالح شعوبها.

وعلى مدى خمس سنوات ونيف، ما زال الشعب السوري، بمختلف مكوناته وانتماءاته، هو أكثر من يدفع ثمن جرائم الإرهاب من دم أبنائه ومن أمنه واستقراره ولقمة عيشه. فذلك الإرهاب لم يوفر حتى المدارس والجامعات والمشافي ودور العبادة والبنى التحتية للاقتصاد.

إن الجميع بات يعلم يقينا أن الإرهاب في بلادي لم يكن لينتشر ويتوسع لولا الدعم الخارجي من دول معروفة للقاصي والداني. فلم يعد خافيا أن قطر والسعودية اللتين تسوقّان فكرهما الوهابي المتطرف القائم على التكفير وفتاوى القتل، والذي لا يمتُّ للإسلام بصلة، قد قامتا بهذا الدور وتفاخرتا بدعم الإرهاب بكل الوسائل، وأرسلتا إلى سورية آلاف المرتزقة المسلحين بأحدث الأسلحة، فيما فتحت تركيا حدودها أمام عشرات الآلاف من الإرهابيين الذين قدموا من مختلف أصقاع الأرض، وقدمت لهم الدعم اللوجستي ومعسكرات التدريب بإشراف الاستخبارات التركية والغربية، وفي بعض الحالات قدمت لهم دعما عسكريا مباشرا كما حدث في إدلب وحلب وريف اللاذقية.

ودعوني أشير هنا، على سبيل المثال فقط، إلى دراسة أعدها مركز ”فبريل“ الألماني للدراسات قبل نحو سبعة أشهر، وهي تفيد بأن ما يزيد على ٣٦٠ ٠٠٠ إرهابي أجنبي من ٨٣ بلدا دخلوا إلى سورية منذ نيسان/أبريل عام ٢٠١١، وأن نحو ٩٥ ٠٠٠ منهم قتلوا على يد الجيش السوري حتى نهاية عام ٢٠١٥ بينما عاد ١٢٠ ٠٠٠ منهم إلى بلدانهم التي أتوا منها أو إلى دول أخرى.

إننا في سورية نحارب الإرهاب نيابة عن العالم، فكلما قضى الجيش السوري على إرهابي أجنبي فإنه يحمي بذلك الكثير من الأبرياء ممن يمكن أن يكونوا ضحايا محتملين لهذا الإرهابي عندما يرجع إلى بلده ليمارس إرهابه هناك. وإن كل من يسعى لتشويه هذه الحقيقة يتحمّل أيضا مسؤولية انتشار الإرهاب واستمرار سقوط هؤلاء الضحايا. فجيشنا المقدام يستحق الدعم والثناء لا التآمر والافتراء.

إن كل ما تتعرض له بلادي من إرهاب يجري أمام مرأى ومسمع العالم أجمع، الذي انقسم بين مؤيد للقانون الدولي وبين صامت عن الحق أو داعم للإرهاب بالمال والسلاح تحت ذرائع واهية ومسميات بعيدة عن العقل والمنطق، حيث يطلقون عليهم وصف ”المعارضة المسلحة المعتدلة“ بالرغم من وجود أدلة دامغة على ارتكابهم لجرائم ومجازر لا تقل وحشية عما تقوم به داعش والقاعدة ضد الشعب السوري. فهؤلاء الإرهابيون يُعتبرون بالنسبة للبعض، ”معارضة شرعية“ في سورية بينما في جميع دول العالم يُعتبر كل من يحمل السلاح ضد الدولة والمواطنين إرهابيا، أو في الحد الأدنى خارجا عن القانون.

وبالرغم من كل ما ذكرته آنفا فإن جميع السوريين، شعبا وجيشا وحكومة، ماضون في مواجهة الإرهاب، ومصممون أكثر من أي وقت مضى، على دحره واجتثاثه من كل شبر من وطنهم، وعلى إعادة بناء بلدهم أفضل مما كان، لأنهم يدركون تماما أن لا بقاء للوطن إذا ما انتصر الإرهاب وداعموه.

وما يزيدنا ثقة بالنصر على الإرهاب هو الإنجازات التي يحققها الجيش العربي السوري في حربه المستمرة على الإرهاب، بدعم من الأصدقاء الحقيقيين للشعب السوري، وفي مقدمتهم روسيا وإيران والمقاومة الوطنية اللبنانية، فهذا الدعم ساهم بشكل فاعل في تعزيز مقومات صمود السوريين وفي التخفيف من معاناتهم. وكلنا آمل أن تستفيق باقي الدول وتتنبه للخطر الذي يحدق بنا جميعا.

إننا إذ نرحب دائما بأي جهد دولي لمحاربة الإرهاب في سورية، فإننا نؤكد مجددا على ضرورة التنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية والجيش العربي السوري الذي يواجه الإرهاب على الأرض منذ أكثر من خمس سنوات. فغياب هذا التنسيق يُعتبر خرقا للسيادة وتدخلا سافرا وانتهاكا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. كما أن أي جهد يتم بدون هذا التنسيق لم ولن يحقق أي نتائج ملموسة على الأرض، لا بل يزيد الأمر سوءا. وفي هذا الصدد، وإذ تدين الحكومة السورية بأقسى العبارات العدوان الذي شنته طائرات أمريكية على موقع للجيش السوري في محيط مطار دير الزور بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر، مما مكن داعش من السيطرة على الموقع، فإنها تحمّل الولايات المتحدة المسؤولية الكاملة عن هذا العدوان لأن وقائع ما جرى تثبت أن العدوان لم يُرتكب بالخطأ بل كان متعمدا، وإن ادعت الولايات المتحدة غير ذلك، فهذا العدوان الجبان إنما هو دليل واضح على تواطؤ الولايات المتحدة وحلفائها مع داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية المسلحة.

وفي هذا المجال، نجدد إدانتنا لتوغّل قوات تركية داخل الأراضي السورية بذريعة مكافحة الإرهاب، ونعتبر ذلك عدوانا سافرا ونطالب بإنهائه فورا. فمحاربة الإرهاب لا تكون بطرد تنظيم إرهابي وإحلال تنظيمات إرهابية أخرى مكانه. والسؤال البديهي هنا: كيف يمكن لدولة كانت وما تزال المعبر الرئيسي لدخول الإرهابيين والسلاح إلى سورية أن تدّعي محاربة الإرهاب؟ وكيف يمكن أن يكون هناك تعاون دولي حقيقي فاعل لمواجهة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب لا تزال حبرا على ورق؟

لقد أعلنت حكومة الجمهورية العربية السورية منذ بداية الأزمة عام ٢٠١١، أن حل الأزمة يكون عبر مسارين متوازيين هما مسار محاربة الإرهاب، والمسار السياسي الذي يتم عبر حوار سياسي سوري – سوري يقرر من خلاله السوريون مستقبل بلدهم دون تدخّل خارجي. أما الحلول المفروضة من الخارج فهي مرفوضة تماما من قبل الشعب السوري. وهنا لا بد من التأكيد أيضا على أن أي حل سياسي لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا بتوفير الأرضية الضرورية والظروف اللازمة لتطبيقه عبر تكثيف جهود محاربة الإرهاب، والمضي في عملية المصالحات الوطنية التي نجحت في العديد من المناطق.

وبالرغم من كل العراقيل التي تضعها بعض الدول الإقليمية والغربية التي تهيمن على قرار من يسمون أنفسهم ”معارضة سورية“، فإننا ما زلنا منفتحين على أي مسار سياسي يمكن أن يساعد في وقف نزيف الدماء وإنهاء معاناة السوريين التي طال أمدها. كما نجدد التزامنا بالمضي في مسار جنيف برعاية الأمم المتحدة.

ومن المفيد هنا أن نذكّر بموقفنا البنّاء من المسار السياسي، والذي يجب أن يتم في إطار احترام سيادة واستقلال سورية وسلامة أراضيها ووحدتها أرضاً وشعباً، ويفترض أن يبدأ بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين عن الحكومة والمعارضة بمختلف أطيافها، بحيث تقوم هذه الحكومة بتشكيل لجنة لصياغة دستور جديد يحظى بموافقة السوريين عبر استفتاء شعبي، يلي ذلك انتخابات برلمانية وتشكيل حكومة جديدة وفق الدستور الجديد.

إنه لمن المؤسف حقاً أن يستغل البعض أوجاع السوريين ومعاناتهم الإنسانية، وخصوصاً في المناطق الخاضعة لسيطرة

التنظيمات الإرهابية، وأن يجري تسييس تلك المعاناة وتوظيفها بهدف تحقيق مآرب بعيدة كل البعد عن الأهداف الإنسانية ومصالح الشعب السوري. ففي حين تتباكى بعض الدول على أوضاع السوريين في بعض المناطق، وتتهم الحكومة السورية بانتهاج سياسة الحصار والتجويع، تستمرّ ذات الدول بدعم وتسليح الإرهابيين الذين يحاصرون المدنيين في تلك المناطق من الداخل ويتخذونهم دروعاً بشرية ويستولون على المساعدات الإنسانية التي تُرسل إليهم أو يمنعون دخولها أصلاً.

لا أحد أحرص من الحكومة السورية على تخفيف معاناة السوريين وتوفير مقومات العيش الكريم لهم أينما كانوا ودون استثناء، وهذا واجب لا منّة فيه. وستواصل الحكومة بذل كل جهد ممكن من أجل ذلك، بما في ذلك عبر التعاون مع الأمم المتحدة، وذلك على الرغم من كل الصعوبات التي تواجهها بسبب التدمير الممنهج الذي تمارسه التنظيمات الإرهابية المدعومة خارجياً، إضافة إلى الإجراءات الاقتصادية والمالية القسرية أحادية الجانب، التي تفرضها على الشعب السوري نفس الجهات التي تدّعي زوراً الحرص على مصلحته، والتي أثرت سلباً على العديد من القطاعات الحيوية وفي مقدمتها قطاع الصحة والتعليم والكهرباء.

إن سورية التي تواجه الإرهابيين المرتزقة على أرضها اليوم واجهت ولا تزال إرهاباً من نوع آخر، وهو إرهاب إسرائيل، التي ما زالت تحتل جزءاً غالياً من أرضنا في الجولان منذ الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، والذي لا زال شعبنا العربي السوري هناك يعاني من ممارساتها القمعية والعدوانية. لا بل إن تلك الممارسات تجاوزت الجولان المحتل لتنال من أمن وحياة السوريين في المناطق الجنوبية من سورية، من خلال تدخل إسرائيل العسكري المباشر لدعم التنظيمات الإرهابية في تلك المنطقة وتأمين مختلف أشكال الدعم لها.

إن سورية تطالب المجتمع الدولي لوضع حدّ لكل تلك الممارسات وإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى رأسها القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الخاص بالجولان، إضافة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى أرضهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

إن سورية تؤكد مجدداً أن سياسات إسرائيل العدوانية لا تهدد سورية فقط، بل المنطقة برمتها من خلال ترسانتها النووية. وقد أكدنا مراراً على ضرورة إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذ تشدد سورية على حق الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، فإنها دائماً ما دعت لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وقد أنجزت بكل كفاءة وجدية ومسؤولية إخلاء سورية من الأسلحة الكيميائية من خلال تعاونها مع البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تكرر سورية استعدادها لاستمرار التعاون مع آلية التحقيق المشتركة كما ستواصل التحقيق الذي تقوم به في هذا المجال.

وفي الوقت الذي نهنئ فيه كوبا وإيران على الاتفاق على رفع الحصار عنهما، آملين تنفيذ ذلك، نجدد الدعوة إلى رفع الإجراءات الاقتصادية غير القانونية المفروضة على الشعب السوري وعلى كل الشعوب المستقلة الأخرى في العالم، وفي مقدمتها شعوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفنزويلا وبيلاروس.

ختاماً، نتمنى لدولكم وشعوبكم دوام الأمن والازدهار، وأن تستطيع منظمتنا استعادة ثقة الشعوب بها من خلال

تطبيق أحكام ميثاقها الذي يوجب احترام سيادة واستقلال الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، علّنا نُرسي موازين حقيقية وعادلة للعلاقات بين الدول بعد أن اهتزّت بسبب أطماع وغرور وغطرسة البعض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد زاهد حميدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في ماليزيا.

السيد حميدي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أهنئ سعادة السيد بيتر تومسون على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي العميق لسعادة السيد ماغتر ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، على قيادته القديرة.

إن ماليزيا ملتزمة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة. بالنسبة لماليزيا، ما فتئت خطة الدولة للتنمية متمحورة حول الإنسان، الأمر الذي يسير بالتوازي مع تطلعات أهداف التنمية المستدامة. ويسرني أن أذكر هنا أن ماليزيا قد حركت المبادرات والإجراءات الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن خطة التنمية الخمسية الحالية – الخطة الماليزية الحادية عشرة، التي تغطي الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠ – قد صيغت مع وضع الناس في صميم جميع الجهود الإنمائية وبموضوع ”إرساء النمو على الناس“.

وتشمل الخطة ثلاثة مبادئ رئيسية، هي توفير الدخل المرتفع، وتحقيق الشمول، والاستدامة. وتجسد الخطة في العديد من جوانبها الطابع المتعدد الأبعاد لخطة عام ٢٠٣٠.وبتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سيتم إدماج أهداف التنمية المستدامة في الإطار الوطني للخطة. كما تمضي ماليزيا في عملية وضع خارطة طريق وطنية لأهداف التنمية المستدامة، وإنشاء لجنة شاملة وذات قاعدة عريضة للإشراف على تنفيذ الأهداف ورصدها، وتعزيز الاحتياجات من البيانات من أجل تحقيقها. وستكون خارطة الطريق تلك بمثابة سياسة شاملة وتوجيهية للتنمية المستدامة في ماليزيا.

وفي غضون ذلك، يجري بذل كل جهد ممكن لضمان تنفيذ المبادرات الواردة في خطة ماليزيا الحادية عشرة على النحو الواجب. وهي تشمل عنصر التعليم والتدريب التقني والمهني. فبتوفير المهارات الأساسية من خلال برامج التعليم والتدريب المهني والتقني، فإننا لا نقوم فقط بتأهيل الشباب لسوق العمل، بل وبإعداد رأس المال البشري من أجل بناء الدولة. ويشغل خريجو برامج التعليم والتدريب الفني والمهني، التي تشمل التعاون بين المعهد الوطني لمهارات الشباب والشركات المختلفة المتعددة الجنسيات، نسبة ٩٠ في المائة من معدل التوظيف.

ثانيا، أود أن أتحدث عن مركزنا – المركز العالمي الماليزي للابتكار والإبداع – الذي سيعمل على جعل ماليزيا عاصمة بدء تشغيل آسيا. وتتمثل مهمتنا في تحفيز تنظيم المشاريع في ماليزيا من خلال الجمع بين الموارد الوفيرة من الشركاء والمجتمعات على حد سواء من أجل تنمية أصحاب المشاريع الذين سيؤسسون شركات قوية وعالية النمو، وبالتالي سيمارسون تأثيرا إيجابيا على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد شارك في تأسيس المركز – الذي يقع في سيبرجايا، بماليزيا – رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد باراك أوباما، ورئيس وزرائنا، السيد نجيب تون رزاق، في نيسان/أبريل ٢٠١٤.وفي ذلك اليوم التذكاري، وقع المركز على مذكرة تفاهم مع شركة أب جلوبال لزيادة تعزيز نظام إيكولوجي حيوي وتطويره لبدء تشغيل الشركات في ماليزيا وخارجها.

ونحن، في ماليزيا، لم نعد نعمل منعزلين. فقد انتقلنا إلى بيئة عمل جديدة نسميها ”المحيط الأزرق“ وودعنا بيئة ”المحيط الأحمر“ العتيقة. وأدخلنا استراتيجية إنمائية وطنية فريدة تستند

إلى الإبداع والابتكار تعرف باسم الاستراتيجية الوطنية للمحيط الأزرق.وهي استراتيجية تتعاون فيها أكثر من ٨٠ وزارة ووكالة – من الشرطة والجيش، إلى المرأة، والشباب، ومنظمات التعليم العالي – من أجل صياغة وتنفيذ المبادرات الإبداعية للاستراتيجية الوطنية للمحيط الأزرق التي تعمل على تحويل البلد. كما تشمل الاستراتيجية الفريدة شراكة القطاعين العام والخاص.وتمخض عن الاستراتيجية الوطنية نشأة مراكزنا الفريدة للتحول الحضري والتحول الريفي.ولا يحتاج الفرد سوى التوجه إلى أي من المراكز للحصول على جميع الخدمات الحكومية.

كما أن ماليزيا ليست حديثة العهد في مجال العمل التطوعي. وأشير إلى منظمتنا المعتمدة على الماليزيين ”مستشفيات خارج الحدود“، وإلى غيرها من المنظمات الطوعية والمنظمات غير الحكومية. ومنظمة ”مستشفيات خارج الحدود“ هي منظمة غير ربحية ملتزمة بتوفير الرعاية الصحية الميسرة من خلال العيادات التي تديرها المجتمعات المحلية في المجتمعات المحرومة في كمبوديا وماليزيا.ويقود هذه المنظمة الدكتور محمد لطفي فاضل لقمان، الحاصل على ”جائزة زعيم الشباب“ من الأمم المتحدة، الذي اختير في إطار الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على ”ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار“.

لقد استمعت إلى شهادات من مختلف الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن الأثر المدمر لتغير المناخ على بلدانهم وعلى السكان والتهديد الوجودي الذي تفرضه على بقائهم. وقد شهدنا زيادة تواتر وشدة الكوارث المتصلة بالمناخ، مثل الفيضانات والتآكل الساحلي والانهيارات الأرضية، في العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وقد أثرت هذه الظواهر المناخية البالغة الشدة على الأنشطة الاقتصادية وسبل عيش الناس وسلامتهم.وإذا ما تركت دون التصدي لها، فإنني أخشى أنه قد يشكل تغير المناخ، في الواقع، أكبر عامل مضاعف للمخاطر على الأمن العالمي.ونحن إذ ندرك الحاجة الملحة بشكل متزايد إلى معالجة أثر تغير المناخ، فقد اجتمعنا في باريس في كانون الأول/ديسمبر الماضي واتخذنا الخطوة التاريخية المتمثلة في اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.ويجب علينا الآن أن نتابع الالتزامات المتعهد بها بموجبه وأن ننفذها.وماليزيا ملتزمة بالحد من كثافة انبعاثات غازات الدفيئة من الناتج المحلي الإجمالي لها بنسبة تصل إلى ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وتعمل ماليزيا حاليا نحو تصديقها على اتفاق باريس.

كما أن وجود بيئة دولية تمكن من تحقيق السلم والأمن يعد أمرا هاما أيضا من أجل النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.ومع ذلك، فإننا نشهد نزاعات مختلفة في أنحاء عديدة من العالم.وقد تسبب تنامي ظاهرة الجهات الفاعلة من غير الدول، مثل داعش وبوكو حرام وحركة الشباب، في حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في الدول.ولا يزال المجتمع الدولي يشهد أعمالا وحشية مروعة على يد هذه الجهات الفاعلة من غير الدول.فهي تستخدم الأساليب الإرهابية والتطرف كوسائل لنشر نفوذها وانتشارها.

ولا يمكن النجاح في الكفاح ضد الإرهاب عن طريق القوة أو التدابير العقابية وحدها. وقد وضعت ماليزيا برامج لاجتثاث التطرف وإعادة التأهيل موجهة نحو تغيير العقليات الأصولية المتطرفة لدى الأفراد.وتستكمل هذه البرامج بأشكال مختلفة من المساعدة الإنسانية لتيسير إعادة إدماج هؤلاء الأفراد في المجتمع.وتكتسي هذه التدابير أهمية من أجل تفادي الانتكاس.وقد وصل معدل نجاح برنامجنا لاجتثاث التطرف حتى الآن حوالي ٩٧,٥ في المائة. وأتت ماليزيا بنموذج لاجتثاث التطرف وإجراءات تشغيل موحدة، نقف على استعداد لأن نتشاطرها مع الدول الأخرى.

وما من دولة بمأمن من خطر الإرهاب الدولي.وبالتالي، هناك حاجة ملحة إلى معالجة الإرهاب بصورة شاملة.وإننا بحاجة إلى التصدي له من منظور أيديولوجي من خلال معالجة خطاب الإرهاب والأسباب الجذرية له واستكشاف السبل التي يمكن أن تستخدم بها لاجتذاب الناس إلى دعم الجماعات الإرهابية.ونحن بحاجة إلى استكشاف حلول جديدة وأن نعمل بشكل متواصل من أجل تعزيز إطارنا القانوني الداخلي في مكافحة التطرف العنيف.وينبغي أن تشمل الجهود المتواصلة شريحة متنوعة من مواطنينا.وينبغي تعزيز تفاعلاتنا من خلال كسب قلوب وعقول الزعماء الدينيين والنساء وشبابنا.وينبغي أن نبني شبكات على جميع مستويات المجتمع، حيث يمكن أن تساعد بتوفير الخطاب المضاد وتوجيه الرسائل المضادة عن طريق الجهود المجتمعية – الفنون، ووسائط الإعلام، والرياضة، والثقافة.

واليوم، لا نزال نواجه مشكلة تحديد الأسباب الجذرية للإرهاب وتعريفها.ويتكهن الكثيرون بأن تلك الأسباب الجذرية يمكن أن تتمثل في الفقر أو الحرمان أو العزلة أو القمع أو أي من العوامل العديدة الأخرى.ولذلك، فإن ماليزيا تشارك الآخرين في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات دولية قوية وفعالة في كفاحنا الجماعي ضد الإرهاب.ويجب أن تستند هذه الإجراءات إلى الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون المعترف بها عالميا، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لا يمكن أن يُهزم الإرهابيون إلا إذا وقف، وعندما يقف، المجتمع الدولي متحداً.

لا تزال قضية فلسطين دون حل بعد سبعة عقود على إنشاء الأمم المتحدة. وتُبرز الأزمة المطولة العيوب المتأصلة في أعمال الأمم المتحدة، حيث لا يزال استخدام حق النقض يديم أطول احتلال في التاريخ الحديث. وعلى مر السنين، فإن الحالة على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة تبتعد ببطء ولكن بثبات عن حل الدولتين. إن الحصار المفروض على غزة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، والتوسيع الدؤوب للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، واستمرار بناء جدران غير قانونية، والنقل القسري للفلسطينيين من ديارهم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تستمر بلا هوادة على الرغم من تصاعد الضغوط والانتقادات الدولية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على المشكلة المزمنة المتعلقة بإعادة توطين اللاجئين الموجودين في البلدان المضيفة إلى بلدان ثالثة. تؤدي التأخيرات الطويلة في إعادة توطين اللاجئين حتماً إلى صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية للبلد المضيف. ولذلك، فإننا نحث مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها على معالجة هذه المسألة والتصرف على وجه السرعة فيها. وفي حين أننا ندرك العناصر الواردة في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، فإننا نشدد على أن أي مبادرة ينبغي ألا تضع دولة ليست من الدول الموقعة على الصكوك الدولية ذات الصلة في موقف يتعارض مع أحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩.

وقد اجتذبت التنمية والنمو الاقتصادي القويان والسريعان في ماليزيا الناس من جميع أنحاء منطقتنا، بالوسائل القانونية وغير القانونية على حد سواء، الباحثين عن ظروف معيشية أفضل وفرص عمل أكبر. وهذه هي الدوافع الرئيسية للهجرة داخل منطقة جنوب شرق آسيا. وتدرك ماليزيا المساهمات المقدمة من العمال الأجانب في ازدهارها الاقتصادي وترى أنه من المهم بالقدر نفسه حماية سلامتهم ورفاههم. وبناء على ذلك، تولي حكومة ماليزيا انتباهاً إلى القضايا التي تنطوي على استغلال اليد العاملة، بما في ذلك السخرة، وقد توسّع تعريف الاتجار

بالأشخاص بموجب القانون الماليزي لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين لعام ٢٠٠٧ ليشمل استغلال اليد العاملة. وهذا يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتطلب تدابير فورية وصارمة للقضاء على السخرة والرق المعاصر والاتجار بالبشر. وتعمل ماليزيا بالتنسيق مع المجتمع الدولي للتصدي والقضاء على تلك الجرائم الشنيعة، والتي تسببت بالظلم الشديد فضلاً عن معاناة يعجز عنها الوصف.

وتشارك ماليزيا الدول الأعضاء الأخرى في الإعراب عن عميق امتنانها لمعالي السيد بان كي – مون على قيادته القديرة بوصفه الأمين العام للهيئة العالمية منذ عام ٢٠٠٧. ويحدونا وطيد الأمل أن يحمل الأمين العام المقبل سمات القيادة القوية؛ ورؤية تحولية للأمم المتحدة، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن؛ والقدرة على معالجة التحديات الراهنة والناشئة التي تهدد السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باسكوال فالنتيني، وزير الشؤون الخارجية والسياسية في جمهورية سان مارينو.

السيد فالنتيني (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): باسم حكومة سان مارينو، أود أن أهنئ سعادة السيد بيتر تومسون على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في الدورة الحادية والسبعين. ونتمنى له دورة مثمرة، ويؤكد وفد سان مارينو للرئيس تعاونه الكامل في جميع أعمال الجمعية العامة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان بلدي للرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد ماغنز ليكتوفت، على ما أنجزه من عمل خلال الدورة السبعين.

ويتقدم بلدي بشكر خاص إلى معالي السيد بان كي – مون، في نهاية السنة الأخيرة من فترة ولايته الثانية كأمين عام، على الطاقة والتصميم اللذين قاد بهما الأمم المتحدة، وما أبداه من حساسية تجاه جميع الدول الأعضاء دون تمييز.

إن الموضوع المختار لهذه الدورة، ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، يُتيح فرصة مفيدة لتقديم مساهمة بناءة في أعمال الجمعية العامة. تواجه الأمم المتحدة اليوم تحديات لا نظير لمستوى تعقيدها ودرجة تشابكها في تاريخها. ويجب على المنظمة أن تتكيف بسرعة مع التحديات العالمية الجديدة وأيضاً مع الفرص الجديدة التي تتيحها العولمة لكي تكون أكثر فعالية في الاضطلاع بولايتها. وفي الوقت نفسه، فإن تعقيد هذه التحديات العالمية، التي لا يمكن لأي دولة واحدة حلها بمفردها، في حد ذاته يؤكد من جديد بشكل لا لبس فيه قيمة الأمم المتحدة ودورها المحوري بوصفها منتدى لحل المشاكل العالمية. وفي هذا السياق، يجب تسليط الضوء على التصميم الذي أظهره الأمين العام في تقديم اقتراح إلى المنظمة للتكيف وطلب تكيّف مماثل من الدول الأعضاء. وهذا هو السبب في أن العديد من المبادرات قد أسفرت عن نتائج هامة خلال فترة ولايته.

إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بحضور العديد من رؤساء الدول والحكومات، بما في ذلك أصحاب المعالي حكام جمهورية سان مارينو، كانت إحدى أكثر اللحظات أهمية في تاريخ الأمم المتحدة. وتدمج هذه الخطة الطموحة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتعبيراً عن توافق سياسي قوي في الآراء بشأن النهج إزاء التنمية العالمية والابتكارية المستدامة، تحدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مستقبلنا ورؤية العالم الذي نريد أن نعيش فيه. إن عملية التحول إلى نموذج جديد للتنمية المستدامة جارية الآن.

ويقدّر بلدنا الالتزام الذي أبدته الدول الأعضاء بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٢٠. ويعلّق بلدنا أيضاً أهمية كبرى على خطة عمل أديس أبابا وآلية الرصد التي حددت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية

المستدامة. ويكمن التحدي الحقيقي اليوم في صلابة إرادتنا للتنفيذ الفعال لهذه الرؤية. وهذه هي الاستجابة التي تتوقعها منا الشعوب التي نمثلها في هذا المحفل: أن تفي منظمتنا بولايتها المتمثلة في حماية المواطنين في العالم، وأن تضطلع الدول الأعضاء بمسؤولياتها دون ترك المصالح الوطنية تسود على مُثُل التضامن واحترام الحقوق العالمية لكل إنسان.

وأي تردد في القيام بذلك سيسفر لا محالة عن ثمن باهظ للغاية من حيث الدمار والخسائر في الأرواح البشرية.

وشهدنا للأسف على مدى السنوات القليلة الماضية سلسلة من الأحداث التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي، تعد عائقا أمام الاضطلاع بولايتنا بشكل كامل. إننا نواجه استمرار الحروب التي تسببت في أزمة إنسانية عالمية غير مسبوقة وزيادة في الإرهاب والتطرف العنيف ومأساة للحركات الكبرى من المهاجرين واللاجئين وارتفاع الشعوبية والتعصب.

لقد تسبب النزاع في سورية بالفعل الذي استمر دون انقطاع منذ آذار/مارس ٢٠١١ في وفاة أكثر من ٠٠٠ ٢٧٠ منهم أكثر من ٠٠٠ ١٣ من الأطفال وأكثر من ٠٠٠ ٨ من النساء. وإضافة إلى ذلك أصيب مئات الآلاف. وقد تدهورت بالضرورة الحالة الإنسانية في سورية تدهورا شديدا. فمعظم الذين يحتاجون إلى الرعاية الأساسية وبخاصة النساء والأطفال يعيشون في المناطق المحاصرة التي لا يمكن وصول القوافل الإنسانية إليها.

ففي السنوات الخمس الماضية، تسبب النزاع السوري في تحويل ٤,٨ ملايين شخص إلى لاجئين في البلدان المجاورة – مئات الآلاف في أوروبا – و ٦,٦ مليون مشرد داخليا داخل سورية نفسها من أصل عدد سكان يزيد عن ٢٠ مليون قبل الحرب. ويحتاج أكثر من ١٣٠ مليون شخص في العالم إلى المساعدات الإنسانية نتيجة للنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. في سورية على سبيل المثال يحتاج أكثر من ١٣ مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية بسبب الحرب. وفي اليمن هناك أكثر من ٢٠ مليون يحتاجون المساعدة.

لقد دأبت جمهورية سان مارينو على إدانة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في سورية من قبل جميع أطراف النزاع بدون استثناء. وللأسف لا تزال هذه الانتهاكات ترتكب اليوم بينما نجتمع لنؤكد التزامنا بالسلام والأمن. تؤيد سان مارينو عمل الأمين العام في سورية من خلال مبعوثه الخاص وتعرب عن تقديرها للعمل المضطلع به هناك.

وتدرك سان مارينو جيدا خطورة الحالة في العالم والحاجة إلى اضطلاع كل أصحاب المصلحة الدوليين بدورهم. وخلال الشهور الأخيرة، أسهمت بشكل ملموس في التصدي لحالة الطوارئ الإنسانية الحالية. لقد انضمت سان مارينو إلى جانب المساهمة ماليا في مختلف البرامج الدولية إلى مشروع الممرات الإنسانية الذي تعززه جمعية سانت إيجيديو واتحاد الكنائس الإنجيلية في إيطاليا والولدينيسية بدعم من وزارة الخارجية الإيطالية واستضافت بعض المهاجرين في جمهورية سان مارينو – وهي مساهمة صغيرة من دولة صغيرة بتصميم كبير.

ولذلك من الضروري وجود نهج موحد يجمع بين المنظور الطويل الأجل الوارد في أهداف التنمية المستدامة مع التركيز في الأجل القصير يجعلنا نتمكن من تناول حالات الطوارئ التي تبدو واضحة للجميع. وهذا النهج الموحد لا يمكن إلا أن يتأتى من تغيير ثقافي كبير يستند إلى الوعي بالانتماء إلى أسرة إنسانية واحدة وإدراك لثقافة التفاهم والتعايش السلمي فيما بين مختلف الشعوب والثقافات بوصفه السبيل الوحيد لمواجهة تحديات العولمة دون استثناء أحد؛ والواقع أن العمل معا هو السبيل الوحيد لبناء كوكب يصلح للجميع.

وبغية الوفاء بتلك الولاية، نود أن نعرب عن خالص الشكر للأمين العام على قيامه بوضع حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

في صدارة جدول أعماله. واليوم يمكننا القول إن هذه مسألة شاملة وأن حقوق الإنسان تتجسد في كل عمل من أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والعدالة والتنمية المستدامة. وحينما ندرك تماما الشعور بالقيمة غير القابلة للتصرف للإنسان ونتشاطره في أي حالة أو مرحلة من مراحل الحياة ستذوب الخلافات الثقافية والدينية والتقاليد العديدة داخل منظمتنا وتختفي كعقبات للحلول الممكنة بل كقيمة تجعل من الممكن مواءمة المصالح المتنوعة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد تعزيز الاحترام الكامل للأفراد ليس إلا مجرد أحد الأهداف العديدة بل على العكس الأساس الذي يجب أن ترتكز عليه جميع إجراءاتنا بغية القضاء على الفقر وتقاسم الازدهار وتوفير العمل اللائق للجميع وفي نهاية المطاف حماية كوكبنا.

وعمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة يسهم في تأكيد ثقافة احترام الحقوق الأساسية والمعرفة والتفاهم المتبادل والتسامح والضيافة. هذه هي الثقافة التي علينا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة السعي إلى نشرها فيما بين مواطنينا بدءا من شبابنا لأنه بالتأكيد على تلك القيم وحده ستحقق الأهداف التي حددتها منظمتنا.

إن جمهورية سان مارينو وفقا لتاريخها وتقاليد الحرية والديمقراطية تعتقد اعتقادا راسخا في تلك الولاية وستدعم أي عمل يساعد على تعزيز الأمم المتحدة فيما تسعى إلى الوفاء بها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة أوريليا فريك، وزيرة الخارجية ووزيرة التعليم ووزيرة الشؤون الثقافية في إمارة ليختنشتاين.

السيدة فريك (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): إن أزمات الهجرة واللاجئين في صميم مناقشتنا هذه الأيام – سواء هنا أو في الوطن. ينتقل الأشخاص في جميع أنحاء العالم بأعداد لم يسبق لها مثيل. وشرد نحو ٦٥ مليون منهم قسرا العام الماضي. في مؤتمر القمة يوم الاثنين قدمنا بيانا جماعيا هاما يجب أن يشكل سياساتنا – وهو أن الهجرة يجب أن تكون خيارا وليس ضرورة. والأمم المتحدة هي المكان المناسب لمعالجة أسباب التشريد القسري.

ويمكن التحدي الثاني في تشكيل الهجرة لتصبح قوة إيجابية. ويساهم المهاجرون في التنوع والثروة على الصعيد العالمي. فهم يجلبون المهارات الجديدة والحراك إلى البلدان المضيفة. وإن ادمجوا بشكل ناجح عملوا على إثراء المجتمعات. ليس من الصعب تقديم ناحية إيجابية للهجرة. والحقائق تتحدث عن نفسها لكن يفتقر الكثير منا إلى القدرة – وفي كثير من إلى الشجاعة – للتحدث بصدق عن الوقائع. واستغلال المخاوف في البحث عن المكاسب السياسية القصيرة الأجل هو استخفاف. إنها لعبة عقيمة. ويجب أن نقوم بما هو أفضل من ذلك.

إن الفظائع الجماعية من العوامل الرئيسية للتشرد؛ ولا يحتاج المرء إلا لإلقاء نظرة على الحالة المأساوية في سورية والتي تسببت في تشريد واسع النطاق. ومنع الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب سيقضي على أحد الأسباب الرئيسية التي تجبر الأشخاص على الفرار من ديارهم.

ويمكن لمجلس الأمن أن يدخل مرحلة جديدة من تاريخه الخاص بالمشاركة فيما يتعلق بهذه الجرائم، والانتقال من اللامبالاة المخزية إلى اتخاذ إجراءات مسؤولة.وقد انضمت ١١٢ دولة إلى مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجرائم الفظيعة التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية. وتتيح الفرصة لتغيير الثقافة السياسية في مجلس الأمن، بحيث يمكن أن تصبح تلك الإخفاقات في سورية شيئا من الماضي، ولتحقيق تخفيض كبير لحالات التشريد القسري.وهي تقترن بمبادرة الأمين العام ”حقوق الإنسان أولا“ التي نرحب بها بحرارة.

كما أن النزاعات المسلحة تجبر الناس على الفرار، بأعداد كبيرة في كثير من الأحيان.ويمكن منع نشوب العديد من النزاعات إذا أصبحت الدبلوماسية المختصة أمرا حاسما يتم اللجوء إليه في الوقت المناسب.ويتطلع العالم إلى حشد المنظمة، وكثيرا ما يصاب بخيبة أمل.وينبغي أن يشكل التعامل الجاد بشأن منع نشوب النزاعات أولوية بالنسبة للأمين العام المقبل، من خلال الوسائل الضرورية التي تقدمها الدول الأعضاء. وينبغي ألا ننسى أن النزاعات المسلحة انتهاك لميثاق الأمم المتحدة في حد ذاته.وعلى مدار ٧٠ عاما حتى الآن، لم يكن الانخراط في نزاع مسلح أمرا قانونيا، إلا في ظروف محددة على نطاق ضيق.ويمكننا الآن أيضا محاسبة أفظع الجناة المسؤولين عن الاستخدام غير المشروع للقوة.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي أشمل خطة عمل متفق عليها لدينا على الإطلاق. إنها تعهد لأطفالنا ولجميع الأجيال المقبلة.كما أنها وعد طموح.ولا يسعنا إلا أن نبقي عليها إذا عملنا معا بعزم ومثابرة.وتكتسي جميع الأهداف السبعة عشر نفس القدر من الأهمية وجميعها مترابطة.وسوف نتعامل معها على هذا النحو فيما سنبذله من جهود للتنفيذ، كما سنولي تركيزا خاصا بطبيعة الحال للمجالات التي نرى أننا يمكن أن نقدم فيها مساهمة خاصة.

وتمثل سيادة القانون، على وجه الخصوص، الأولوية الطويلة الأجل بالنسبة لليختنشتاين.وتعد المؤسسات الخاضعة للمساءلة، واحتكام الجميع للعدالة، والحد بدرجة كبيرة من الفساد جميعها عناصر رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.ولا تكون العدالة موثوقة وفعالة إلا إذا توفرت على نحو محايد. ولا يمكن أن يسود القانون إلا إذا كان واضحا أنه لا أحد فوق القانون.وبالتالي، فإن ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي يكتسي أهمية كبيرة.فلما يقرب من ١٥ عاما حتى الآن، كانت المحكمة الجنائية الدولية رمز تعهدنا بألا يكون أي أحد فوق القانون حتى أقوى الجهات، تعهد بألا يفلت مرتكبي أفظع الجرائم من العقاب.ونؤيد المحكمة تأييدا تاما ونحن ملتزمون بالمساعدة على تحسينها.

ونتطلع إلى تمديد نظام روما الأساسي، الذي سيوسع نطاق ولاية المحكمة لتشمل جرائم العدوان وتجريم أخطر أشكال الاستخدام غير المشروع للقوة.وستكون هذه خطوة تاريخية، فهي المرة الأولى منذ إنشاء الأمم المتحدة التي تكلف فيها محكمة دولية بهذه الولاية.وقد صدق العدد اللازم من الدول على تعديلات كامبالا ذات الصلة بنظام روما الأساسي، ومن المزمع تفعيل هذا النظام الرائد في عام ٢٠١٧.وأناشد الجميع للانضمام إلى الدول البالغ عددها ٣٢ دولة التي صدقت على هذه التعديلات، وأن تفعل ذلك في القريب العاجل.

إن المحكمة تمثل أقوى دليل على أن الإفلات من العقاب لم يعد خيارا.وفي نفس الوقت، فإنها ليست حلا لجميع المشاكل.فقدرة المحكمة على التعامل مع القضايا محدودة، ولا يزال عدد كبير من الدول خارج ولايتها القضائية.ومن بينها بعض ممن يعد إجراء مزيد من المساءلة بشأنها أمرا له ما يبرره، مثل سورية.فالجرائم التي ارتكبت ضد السكان المدنيين منذ عام ٢٠١١ فظيعة على نحو ما تم توثقيه توثيقا جيدا. ويشكل الهجوم الذي وقع على القافلة الإنسانية في حلب تدهورا جديدا.ونحن نفهم أنه سيتم إجراء تحقيق شامل في هذه الجرائم البشعة،كما ينبغي.فإجراء عملية سلام في بلد ما يجب أن يكون له بعد متمثل في إجراء مساءلة قوية.وهذا هو أقل ما يمكننا توفيره بعد أن خذلنا الشعب السوري لفترة طويلة.

وتتناول خطة عام ٢٠٣٠ أيضا إحدى الأزمات التي تحدد حقوق الإنسان في عصرنا، ألا وهي الاتجار بالبشر والرق الحديث.وعند دخول مبنى الأمم المتحدة من جهة المرج الشمالي، يمكن للمرء أن يرى النصب التذكاري الذي أقيم لإحياء ذكرى ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.وهذه

تذكرة هامة وجليلة لجريمة مروعة ضد الإنسانية.ولكن ينبغي ألا نترك الاعتقاد بأن تلك الآفة تنتمي إلى الماضي يضللنا.فهناك أكثر من ٤٥ مليون شخص يعيشون اليوم في ظروف توصف بأنها رق حديث، الأمر الذي يولد بلايين من الدولارات. ويتأثر كل بلد في العالم بهذا، ولا تتم مساءلة أي من الجناة تقريبا، على الرغم من حظر الرق عالميا.

إن الرق الحديث ظاهرة معقدة تؤثر علينا جميعا وينبغي ألا يقف أحد منا غير مبال.ولدينا جميعا فرصة لإحداث فرق بصفتنا فرادى المستهلكين وصانعي السياسات.إن الرق المعاصر لا يمثل فقط إحدى أكبر فضائح حقوق الإنسان في عصرنا؛بل إنه أيضا أحد أكبر نماذج الأنشطة التجارية غير القانونية.وستركز ليختنشتاين مساهمتها على تعطيل التدفقات المالية واستخدام البيانات ذات الصلة لإجراء محاكمات جنائية، باختصار ستركز على تتبع هذه الأموال.كما سنعمل نحو زيادة مشاركة آليات العدالة الدولية في الحالات التي تفشل فيها السلطات القضائية الوطنية بصورة منهجية.

وأود أن أشيد بالأمين العام بان كي – مون.وسوف نتذكره بوصفه مدافعا دؤوبا عن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.ونحن ممتنون لما قدمه من خدمات.

إن القيادة الفعالة تعد عنصرا أساسيا لنجاح المنظمة. ولذلك، فقد بذلنا جهدا كبيرا في عملية اختيار الأمين العام المقبل.وقد حققنا مستوى جديدا من الشفافية، الأمر الذي يشكل خطوة هامة إلى الأمام.ولكن يجب أن نكون صرحاء مع أنفسنا؛فقد بدأنا عند مستوى منخفض لا يزال فيه مجال كبير لإجراء تحسين.وتعد الفرصة المتاحة للعمل مع المرشحين المعلنين موضع ترحيب.وينبغي أن يشكل ذلك أحد المسلمات. ويجب علينا الآن أن نكفل التشاور مع جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتعيين نفسه.ونؤمن إيمانا راسخا بتعيين الأمين العام القادم لفترة ولاية واحدة.وهذا من شأنه تعزيز استقلال مكتب الأمين العام،على نحو ما أكد عليه شاغلو المنصب السابقون.

وأخيرا، لدي رغبة شخصية قوية في أن نرى أخيرا امرأة تقود المنظمة – وهي منظمة لطالما كانت رائدة في تحقيق المساواة بين الجنسين.ونحن نؤمن بأنه ينبغي التعيين في هذا المنصب على أساس الجدارة.فينبغي أن يشغل المنصب أفضل المؤهلين. وسأكون في غاية السرور إذا كان هذا الشخص امرأة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تشارلز فلاناغان، وزير الخارجية والتجارة في أيرلندا.

السيد فلاناغان (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن تتاح لي فرصة مخاطبة الجمعية العامة بعد ظهر هذا اليوم بالنيابة عن بلدي، أيرلندا. وسيكون خطابي مصاغا في إطار الموضوع العام المتمثل في الهجرة، وهي مسألة تمثل في حد ذاتها تحديا هائلا للمجتمع العالمي اليوم، بل أنها أيضا مسألة تتقاطع مع العديد من التحديات الأخرى التي نواصل كفاحنا في سبيل التصدي لها كمجتمع دولي.

وإذ أقف على هذا المنبر في مدينة نيويورك العظيمة، فإنني أدرك تماما خبرة بلدي الطويلة – على مدى عدة قرون – في ما يتعلق بالهجرة. وبالفعل، يوجد في المرج الذي تم ترميمه حديثا خارج هذا المبنى مباشرة مُجسم برونزي رائع للنحات الأيرلندي الشهير جون بيهان، وهو بعنوان ”الوصول“، والذي يصور تكدس مجموعة من المهاجرين الأيرلنديين وهم على استعداد للنزول في نيويورك بعد فرارهم من المجاعة والفقر في وطنهم، أيرلندا. إن تاريخنا كشعب يشكل خلفية دائمة لجدول أعمال سياستنا الخارجية. وذلك الجزء من ماضينا يمثل للأسف الحاضر المأساوي للكثيرين.

إن أصول أزمة الهجرة معقدة ومتشعبة. فالكثير من المهاجرين واللاجئين يفرون من النزاع والعنف؛ وكثيرون آخرون يهربون من الفقر والحرمان. وهذا الحراك بنطاقه الواسع وطابعه المستمر يشكل في بعض الأوقات مدعاة للحيرة، وهو يهدد باكتساح نظم الهجرة الخاصة بنا والمبنية على القواعد. وهو يواجهنا بمجموعة واسعة من المشاكل التي يجب التغلب عليها كلها في الوقت نفسه: العنف المروع في سورية ووحشية تنظيم داعش وانهيار النظام داخل ليبيا وممارسات مهربي البشر الذين لا يعرفون الرحمة. ويشكل استمرار الفقر وانعدام المساواة في أنحاء عديدة من أفريقيا أيضا دافعا مهما للحراك الجماعي للبشر. وهذه تحديات لا يمكن لأي بلد أن يحلها بمفرده. وهذه تحديات يجب التصدي لها كلها في الوقت نفسه. وهذه تحديات تتطلب من المجتمع الدولي أن يعمل بتعاون وثيق للتغلب عليها.

وأيرلندا تستجيب لأزمة الهجرة بطرق متنوعة. فقد أعطينا الأولوية لتمويل الإغاثة الإنسانية. وقدمنا أكثر من ٦٠ مليون يورو لدعم الشعب السوري في المنطقة، معظمها من خلال منظمات الأمم المتحدة. ونشرنا سفنا تابعة لسلاح البحرية الأيرلندي في البحر الأبيض المتوسط للمساعدة في مهام البحث والإنقاذ الحيوية. كما تشارك أيرلندا في برنامج الاتحاد الأوروبي الهادف إلى إعادة توطين اللاجئين الفارين من النزاع. وهنا في مقر الأمم المتحدة، كانت أيرلندا، جنبا إلى جنب مع الأردن، ميسرين مشاركين في التوصل إلى اتفاق بشأن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١).

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بفريق أيرلندا في الأمم المتحدة، بقيادة السفير ديفيد دونوهيو، وزملائنا الأردنيين، على ما بذلوه من جهود شجاعة على مدى خمسة أشهر من المفاوضات بين الدول الأعضاء الـ ١٩٣. وقبلت أيرلندا بهذا الدور الريادي في الأمم المتحدة لأننا نعلم أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يحل التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم حاليا.

وفي خطابي، أود أن أبيّن سبب اعتقادي أن النهج المتعدد الأطراف هو النهج الوحيد الذي يمكن أن ينجح ولِمَ يجب على الأمم المتحدة أن تثبت قدرتها على تقديم الحلول حقا. وسأبيّن إلى أي مدى يمكن لأهداف التنمية المستدامة، التي وافقت عليها الأمم المتحدة قبل عام بعد عملية تيسير ناجحة اشتركت فيها أيرلندا مع كينيا، أن تعالج، حال تنفيذها، العديد من الأسباب الجذرية للهجرة، وذلك عن طريق إنهاء الفقر والحد من انعدام المساواة والتصدي لتغير المناخ.

إن أيرلندا تسعى إلى الحصول على عضوية مجلس الأمن في عام ٢٠٢٠. ونعتقد أنه سيمكننا تقديم إسهامات قيمة إذا نجحنا في تلك الانتخابات، وذلك بفضل قيمنا ومبادئنا والتزامنا الراسخ تجاه الأمم المتحدة. واليوم، أطلب الدعم من الدول التي تتشاطر هذه القيم الحيوية.

في العام الماضي، احتفلت الأمم المتحدة بمرور ٧٠ عاما على إنشائها. وفي ذلك الوقت، احتفلنا نحن في أيرلندا ب ٦٠ عاما من العضوية النشطة. وبمناسبة تلك الذكرى السنوية الهامة، هناك أمران واضحان: أولا، إن التحديات العالمية التي تواجه الأمم المتحدة أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، وثانيا، إن لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي القدرة على الاستجابة لهذه التحديات بطريقة شاملة. وقد أثبتنا هذه القدرة من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وهي هامة إلى حد كبير حيث أنها تجسد الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء بالعمل بشأن مجموعة من المسائل من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على مدى السنوات ال ١٥ المقبلة. والتنفيذ العازم لأهداف التنمية المستدامة سيمكّننا من معالجة العديد من الأسباب الجذرية للهجرة. فغياب الفرص الاقتصادية يمثل محركا كبيرا للهجرة. ولتوفير هذه الفرص، تحدد أهداف التنمية المستدامة نهجا يشمل الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والخدمات الأساسية الأخرى.

وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، نحن مدعوون الآن إلى الوفاء بالتزامنا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي داخل حدودنا، وعلى الصعيد الثنائي مع شركائنا في التنمية، وعلى الصعيد المتعدد الأطراف داخل المحافل الإقليمية وتلك التابعة للأمم المتحدة. ويجب استكمال الإجراءات الطويلة الأجل بشأن الأسباب الجذرية بخطوات عاجلة لمعالجة المعاناة اليومية الناشئة عن أزمة اللاجئين والمهاجرين. وأيرلندا ملتزمة بالوفاء بالتعهدات التي قطعتها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في اسطنبول.

ويجب أن نضمن جماعيا ألا نسمح، في سياق معالجتنا للأزمات القريبة جغرافيا من بلداننا، بنسيان الأزمات الأطول أمدا، وهي الأزمات التي لا تظهر في العناوين الرئيسية على أساس يومي. وللأمم المتحدة دور مركزي في العمل الإنساني. وتؤيد أيرلندا بقوة الجهود الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة وآليات التنسيق الخاصة بها من أجل كفالة استجابة أكثر فعالية للاحتياجات الإنسانية المعقدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك حماية الفئات المستضعفة في حالات الطوارئ، ولا سيما النساء والفتيات.

أما السبب الأكثر إلحاحا للهجرة الجماعية فإنه الصراعات العنيفة التي تجبر أعدادا كبيرة من الناس على الفرار من ديارهم وترك مجتمعاتهم المحلية. وتزداد الخسائر البشرية المروعة للنزاع الطاحن في سورية يوميا، ويكافح العديد من البلدان في المنطقة وخارجها في سبيل التصدي للنزوح الكبير للبشر بسبب هذا الصراع.

ليس هناك صراعان متشابهان. ومع ذلك، يمكنني أن أقول إنه على جزيرتي، جزيرة أيرلندا، عانينا على مدى سنوات عديدة من الصراع والإرهاب وتكبدنا خسائر في الأرواح. وبدعم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، نجحنا في نهاية المطاف وبعد طول عناء في بناء عملية سلام مستدامة. وتعني تجربة بناء السلام التي عشناها وعملية المصالحة الجارية في جزيرة أيرلندا أننا ندرك بشكل خاص الالتزام المستمر والثابت الذي يتطلبه التغلب على الصراعات. ولذلك، فإننا نولي أولوية للاستثمار في منع نشوب النزاعات وعمليات المصالحة بعد انتهاء النزاع. ونحن ندرك أهمية تمكين المرأة بحيث يمكن أن يكون لها دور واضح ومعترف به في عملية صنع القرار.

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من الأولويات الشاملة الرئيسية بالنسبة لبلدي، أيرلندا. ونحن ملتزمون بتعزيز مشاركتنا في هذه الأولويات أثناء عضويتنا في لجنة وضع المرأة، التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتدعو أيرلندا إلى تنفيذ الجوانب المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام في الاستعراضات الرفيعة المستوى الثلاثة التي أُجريت لنظم الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام في عام ٢٠١٥، كما ندعو إلى الالتزام المتواصل بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ونحن في أيرلندا نعلم جيدا أن التفاوض على حلول سياسية دائمة للصراعات غالبا ما يكون مهمة مطولة، يتخللها العديد من الوقفات والبدايات والنكسات على طول الطريق. وترحب أيرلندا بالمبادرة التي تقودها فرنسا لإحياء عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط، وتشارك فيها بنشاط، وذلك بهدف أن تؤدي في نهاية المطاف إلى التوصل لحل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لإيجاد حل سياسي.

وبعد ست سنوات على اندلاع الصراع المروع في سورية، تؤكد أيرلندا من جديد دعمها الكامل للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، لإنهاء الصراع المدمر عن طريق الحوار والدبلوماسية. ونحث كل شخص في هذه القاعة على أداء دوره.

إن قارة أفريقيا هي بطبيعة الحال المصدرة، ولكنها أيضا المضيفة، لأكبر عدد من المهاجرين واللاجئين، والكثير منهم يهربون من الحرب والفقر. وتدعو أيرلندا أيضا إلى تسوية شفافة وخاضعة للمساءلة وقائمة على حقوق الإنسان للصراعات العديدة في البلدان الأفريقية، مثل جنوب السودان والصومال وبوروندي ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الصراعات تعوق بشدة التنمية المستدامة في القارة وتخلق أعباء إنسانية هائلة للبلدان المتضررة، بل وكذلك للبلدان المجاورة وللمجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

ومن زاوية إيجابية، ترحب أيرلندا ترحيبا حارا بالتوصل إلى اتفاق سلام تاريخي في كولومبيا في الشهر الماضي بعد خمسة عقود من النزاع وأربع سنوات من المحادثات، وللأسف، بعد مقتل ما يزيد على ٢٢٥ ٠٠٠ شخص. وتمثل كل وفاة من هذه الوفيات خسارة مروعة لأسر القتلى وأحبائهم ومجتمعاتهم المحلية. ونتطلع إلى توقيع اتفاق السلام النهائي في وقت لاحق من هذا الشهر، ونرحب بالدور الحيوي الذي تؤديه الأمم المتحدة في رصد تنفيذ تلك العملية.

وأيرلندا ملتزمة بالدعم النشط لعملية السلام الكولومبية. ويسرنا أن نقدم أي مساعدة يمكننا تقديمها لعملية إعادة بناء البلد بعد عقود من العنف، بما في ذلك من خلال تقاسم خبرتنا في أيرلندا الشمالية. ونتمنى لشعب كولومبيا حظا طيبا في هذا الوقت المفعم بالأمل.

وكجزء من التزامنا بمنع نشوب النزاعات وحلها، فقد دافعنا، على مدى سنوات طويلة، عن مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار، التي يجب أن توضع في صدارة جهودنا الجماعية الرامية إلى منع أو تقليل أثر النزاع في المستقبل. ويجب علينا جميعا أن ندرك العواقب الإنسانية الوخيمة لأي تفجير للأسلحة النووية، فضلا عن الأثر المدمر للأسلحة التقليدية والأسلحة البيولوجية والكيميائية. وقد شهدنا هذا العام – في الحقيقة، شهدنا هذا الشهر – الكيفية التي يمكن بها لدولة عضو في الأمم المتحدة أن تظهر بوضوح تام حقيقة خطر التفجير النووي.

وتود أيرلندا أن ترى تقدما حقيقيا يتم إحرازه بشأن نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، بالاستفادة من عمل الفريق العامل المفتوح العضوية. ويساورنا القلق أيضا إزاء الأدلة على الضرر الذي يلحق بالمدنيين جراء استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق وعواقب استخدامها في المناطق المأهولة. إن الأثر الجنساني غير المتناسب للأسلحة النووية ولعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو أيضا مصدر قلق كبير لنا، وكذلك الحاجة إلى ضمان قدر أكبر من التوازن بين الجنسين في جميع مناقشات نزع السلاح.

إن عمليات الأمم المتحدة الفعالة والمسؤولة لحفظ السلام وسيلةٌ هامة لمنع التشريد القسري في أوقات النزاع أو السلام غير المستقر. وأيرلندا ملتزمة بقوة بدورها النشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن فخورون بسجل خدمتنا المتواصل الذي يمتد لستة عقود تقريبا.

وفي هذا العام، أحيينا ذكرى مرور ١٠٠ سنة على ثورة عيد الفصح التي وضعت أيرلندا في المرحلة النهائية من مسيرة استقلالنا، وتمثل أحد الملامح البارزة في التزامنا المستمر تجاه تحقيق السلام والتنمية والحرية. وشمل احتفالنا عرضا لقواتنا الدفاعية في مسيرة انطلقت عبر شوارع عاصمتنا، دبلن. وارتدى كثير من المشاركين في تلك المسيرة باعتزاز قبعات الأمم المتحدة الزرقاء، كشعار لخدمتهم في هذه المنظمة العظيمة. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الجنود ورجال الشرطة الأيرلنديين المشاركين في سبع من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، على شجاعتهم وإقدامهم وتضحياتهم.

وقد تولى لواء أيرلندي منصب رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تموز/يوليه، وسنتولى قيادة الكتيبة الأيرلندية/الفنلندية في تشرين الثاني/نوفمبر. كما نظل ملتزمين بنشاط بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقد قمت مؤخرا بزيارة القوات في الجولان وأدهشني جدا التحدي الكبير لبيئتها التشغيلية اليوم بالمقارنة بتلك التي أنشئت فيها البعثة منذ بضع سنوات. ولذلك أحث الزملاء في الأمم المتحدة على ضمان أن تتلقى قواتنا دعما كافيا لأنها تقوم بهذه المهمة الصعبة والهامة والخطيرة في كثير من الأحيان.

وفي أيرلندا، فإن الخدمة في الأمم المتحدة تعتبر بحق نبيلة وهامة في آن معاً. تتوقف فعالية الأمم المتحدة على سمعتها الإيجابية بوصفها قوة من قوى الخير في العالم. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يضاهي أداء وسلوك وسمعة الجنود أو المدنيين العاملين في عمليات الأمم المتحدة، أعلى المعايير الممكنة. إن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين يتم إرسالهم إلى مناطق النزاع من أجل حماية المدنيين الأبرياء من الأذى، هو أمر غير مقبول على الإطلاق. وتدعو أيرلندا إلى وضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجرائم. نحن نلتزم تماما بمساءلة قواتنا بشكل كامل عن سلوكهم عند نشرهم في الخارج.

وانتهاكات حقوق الإنسان هي من بين الأسباب الجذرية للهجرة. وعلاوة على ذلك، فإن المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا، ولا سيما النساء والأطفال والفئات الضعيفة من السكان، معرضون أيضا لخطر انتهاك حقوق الإنسان سواء أثناء رحلتهم أو عند الوصول إلى وجهتهم.

وأيرلندا ملتزمة بالدفاع عن مناصري حقوق الإنسان الخاصة بالآخرين، بمن فيهم الصحفيون وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني الذين يواجهون قيودا وتهديدات متزايدة في أنحاء كثيرة من العالم. إن اعتماد قيادتنا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٣١/٣٢، بشأن الحيز المتاح للمجتمع المدني في حزيران/يونيه الماضي، قد مكن المجتمع الدولي من أن يبعث برسالة تضامن قوية إلى الأشخاص المعرضين للخطر. وستتكلم أيرلندا دائما للدفاع عن الأقليات الذين لا يزالون يعانون من الاضطهاد بسبب الدين أو المعتقد أو العرق أو الجنس أو مجموعة من الأسباب الأخرى. سنواصل العمل المتعلق بقرار الاتحاد الأوروبي بشأن حرية الدين أو المعتقد أثناء هذه الدورة للجمعية العامة.

وفما يتعلق بمسألة إصلاح الأمم المتحدة، يسرني أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن أهداف التنمية المستدامة، قد أظهر ما يمكن أن تحققه الأمم المتحدة عند العمل على أفضل وجه. ونناشد جميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا، إلى الامتناع عن التصويت ضد مشاريع القرارات ذات المصداقية بشأن اتخاذ إجراءات لوقف ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وتعتقد أيرلندا أن عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تكون أكثر توازنا وأن تكفل التمثيل الإقليمي الأوسع نطاقا، ولا سيما فيما يتعلق بأفريقيا. والعملية الشفافة والشاملة والأكثر انفتاحا التي تجري هذا العام لاختيار الأمين العام الجديد هي خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد بهاتاري (نيبال).

ويجب علينا أن نفعل معا كل ما بوسعنا لضمان أن الـ ٦٥ مليون شخص المشردين حاليا، سواء من النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو القمع، تتوفر لهم الخدمات الأساسية التي يستحقونها. ونحن بحاجة إلى أن نتمسك في جميع المناسبات بقيم الأمم المتحدة ومقاصدها. وهذه هي القيم والمقاصد والمبادئ التي تدافع عنها أيرلندا طوال مشاركتنا في نظام الأمم

المتحدة، والتي ستلهم إسهامنا في مجلس الأمن، إذا ما أناط بنا أعضاؤه تلك المسؤولية في انتخابات عام ٢٠٢٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ليليا دوغ ألفريذسدوتير، وزيرة خارجية جمهورية آيسلندا.

السيدة ألفريذسدوتير، (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): في نهاية القرن التاسع عشر، هاجر ربع السكان الآيسلنديين إلى كندا والولايات المتحدة. وكانت آيسلندا أحد أفقر البلدان في أوروبا، وكان الناس يبحثون عن حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم. ولا تزال صورة المواطن الآيسلندي المكافح راسخة في أذهان شعبنا – وهو يعبر المحيطات، ويشعر بالجوع ودوار البحر. ولكننا نعلم أن العديد من مواطنينا قد حققوا نجاحا في وطنهم الجديد. وأعتقد حقا أنه كان لهم تأثير إيجابي على مجتمعاتهم المحلية. إن المهاجرين الآيسلنديين ليسوا لاجئين. ولم يكونوا فارين من حرب أو كوارث. ولكنهم كانوا يبحثون عن الأمان وعن حياة أفضل لأسرهم.

اليوم، هناك الملايين من الناس المشردين بسبب النزاعات والكوارث. ويجب أن يكون الهدف الطويل الأجل للمجتمع الدولي هو توطيد السلام في المناطق التي تدور فيها نزاعات، وتهيئة الفرص الاقتصادية في المناطق التي تفتقر لذلك، بحيث لا تفقد بلدان المنشأ رأس مالها البشري ويتمكن الناس من البقاء في أوطانهم بسلام. ونحن اليوم نواجه أزمة إنسانية، ويجب علينا أن نرتقي جميعا إلى مستوى المسؤولية. لقد أسهمت آيسلندا – وهي بلد عدد سكانه ٣٣٠ ٠٠٠ نسمة فقط – في معالجة المسألة، سواء بتقديم التمويل إلى المؤسسات ذات الصلة أو بالترحيب بمجموعة من اللاجئين السوريين. وسنقوم في الأسابيع المقبلة، بالترحيب بمجموعة أخرى من سورية، بحيث يصل العدد الإجمالي في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ١٠٠ لاجئ. وبالنسبة لبلد صغير، تعتبر هذه الأعداد كبيرة – وهو ما يعادل ١٠٠ ٠٠٠ في الولايات المتحدة.

ولا تزال منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعيش في نزاع وأزمات، وغالبا ما تكون مدفوعة بالظلم وعدم احترام حقوق الإنسان. ولا يزال النزاع السوري يسبب المعاناة للملايين. إنني أدين بشدة الهجوم الذي وقع على قافلة المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة في وقت سابق من هذا الأسبوع، والهجمات الجديدة على مدينة حلب. كما أنني أحث الأطراف المتنازعة، وخاصة الحكومة السورية، على الالتزام بإيجاد حل سياسي. وجرائم الحرب المشتبه بارتكابها في هذا الصراع تهدد بتقويض القانون الدولي في الفترة القادمة. ولا بد من تحقيق العدالة فيما يتعلق بجرائم الحرب هذه. وإنني أثني، إلى جانب الآخرين، على سخاء الدول المجاورة – الأردن ولبنان وتركيا – في معالجة هذه المسألة.

وينبغي أن يكون بالإمكان إيجاد حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، غير أن أعمال كلا الطرفين تواصل تقويض عملية التفاوض بشأن حل الدولتين.

هناك عنف واستفزاز من الجانبين. والتوسع الاستيطاني وهدم المنشآت الفلسطينية يقوض أساس السلام. ولا بد أن يتحرك مجلس الأمن لدعم توصيات المجموعة الرباعية بموجب قرار. وفي الوقت نفسه، نحث الطرفين على تهيئة مناخ من التسامح.

إن الشعور بالإجحاف وفشل الحوكمة كثيراً ما يكون السبب في نزاعات أخرى. ومسألة الصحراء الغربية لم تحل بعد. ونهيب بالجانبين ممارسة ضبط النفس وبذل قصارى الجهد للحد من التوترات وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

وأفريقيا والشرق الأوسط هما المنطقتان الأكثر تأثراً بالإرهاب والتطرف العنيف. ولكن ما من بلد لم تمسه تلك الآفة، والإرهاب قد أطل برأسه في أوروبا من جديد. وهذه

تذكرة حية لمنطقتنا بأن مجتمعات أخرى قد تأوي أفراداً ربما تتحول معتقداتهم إلى مبررات للعنف والإرهاب. وهو تهديد عالمي واسع النطاق والتعقيد. وعلينا أن نعمل معاً كمجتمع عالمي. يجب أن نحسن تنسيق الأمم المتحدة في التعامل مع الإرهاب والتطرف العنيف. يجب التصدي معاً للخطاب والأيديولوجيات وتحديد الدوافع الداخلية والخارجية للتطرف العنيف والإرهاب.

قال نيلسون مانديلا،

”التعليم هو أقوى سلاح يمكنك استخدامه لتغيير العالم“.

والتعليم شرط مسبق للحكم الرشيد. فإن جهِل الناس حقوقهم أو كيف يحتكمون إلى العدالة ولم يفهموا آراء الآخرين، سيكون بناء مجتمعات سلمية وجامعة من الصعوبة بمكان. ويبقى التعليم ركيزة أساسية في مجال التعاون الإنمائي لآيسلندا. والمجتمع الآيسلندي قد تطور خلال السنوات السبعين الماضية من مجتمع فقير إلى اقتصاد حديث مزدهر. وما كنا لنحقق ذلك لو لم نكفل وصول الجميع إلى تعليم جيد على المستويين الثانوي والعالي.

التعليم ينشر الضياء في طريقنا إلى ضمان حقوق الإنسان للجميع. وخلال قرن واحد، حققت المرأة تقدماً كبيراً، وإن كان غير متكافئ. وها أنا أقف هنا اليوم واحدة من ٣٠ أو نحو ذلك من وزيرات الخارجية في العالم كدليل على أننا قطعنا شوطاً طويلاً، وإن لم يكن كافياً. وحقوق الإنسان للمرأة لا تزال متخلفة بشدة في العديد من البلدان، وذلك على حساب المرأة والرجل والمجتمع ككل.

لقد توافقنا على ألا ندع أحداً يتخلف عن الركب. وهذا يشمل كل فرد، بغض النظر عن لون بشرته أو إعاقته أو دينه أو من يحب، رجلاً كان أو امرأة. وإذا كنا نريد مجتمعات منيعة وصحية، يجب أن نجعل من عملنا حماية حقوق ومصالح مجموعات الأقليات، بما في ذلك مجموعات السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين وحاملي صفات الجنس الآخر.

إن الأمم المتحدة هي قلب وروح كل الجهود الدولية. ومن مسؤوليتنا حماية المنظمة وضمان استعدادها لمواجهة التحديات التي تنتظرنا. والنهج الجديد لتعيين الأمين العام يرفع من مكانة الأمم المتحدة ويزيد من هيبتها. وكان معلماً رئيسياً أن نرى مثل هذا الحضور القوي للمرشحات. وأود أن أثني على الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد ليكتوفت، لجهوده من أجل إنجاح النهج الجديد. وعلى مجلس الأمن الآن أن يقترح على الجمعية العامة المرشح الذي يحظى بدعم واسع وبمصداقية واحترام. وآمل أن ننجح في العثور عليها أو عليه.

لقد وضعنا نصب أعيننا أهدافاً طموحة لمستقبل كوكبنا. وحددنا أهدافاً للتصدي لتغير المناخ. ووضعنا خطة عالمية للتنمية المستدامة، من شأنها ألا تترك أحداً يتخلف عن الركب وتحفظ لنا كوكبنا. وتوافقنا على القواعد والأهداف – وهذا إنجاز كبير. والآن حان وقت التنفيذ. وبالإرادة السياسية وتقاسم المعارف والإبداع، أنا على يقين بأننا سننجح.

لقد صادق عدد كبير من الدول بالفعل على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مما يمهد لدخوله حيز النفاذ في وقت مبكر. وأحيي بصفة خاصة الدور الريادي الذي اضطلعت به الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وأنا أفتخر بإبلاغ الجمعية أنني قمت بتسليم صك تصديق آيسلندا في وقت سابق من هذا الأسبوع.

إن خارطة الطريق المشتركة للعالم إلى التنمية المستدامة – خطة عام ٢٠٣٠– يجب تعليقها على جدار كل وزارات التخطيط. والحكومة الآيسلندية تدرك تماماً أن هذه الخطة تعنينا جميعاً. وهي تمثل تحديات وفرص للحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في كل بلد من بلدان العالم.

ونحن في آيسلندا نريد أن نضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المحدد. ولذلك، نقوم بإعداد الهياكل وتحديد الثغرات لمساعدتنا على القيام بذلك. وفي غضون عامين، تهدف آيسلندا إلى تقديم استعراضها الوطني الخاص. وتبادل الأفكار والمعارف عنصر أساسي في نجاحنا المشترك. ولسنوات عديدة، استضافت آيسلندا البرامج التدريبية لجامعة الأمم المتحدة في مجالات أربعة وثيقة الصلة بخطتنا، وهي المساواة بين الجنسين، والطاقة الحرارية الأرضية المستدامة، والإدارة المستدامة للمحيطات ومكافحة التصحر. وسنستمر في الإسهام في مجالات الخبرة الآيسلندية تلك.

ومنذ ٢٢ عاما، عشت في كوريا الجنوبية. وقد أصابتني الدهشة إذ رأيت الكثير من أوجه التشابه بين آيسلندا وكوريا الجنوبية. فقد ارتقى البلدان من الفقر إلى الازدهار في غضون بضعة عقود فحسب، وحصلا على استقلالهما في أربعينيات القرن الماضي. ويصنف كلاهما بين الديمقراطيات وهما تؤسسان رفاههما الاقتصادي على اقتصاديات السوق.

في المقابل، فإن شعب كوريا الشمالية لا يزال يعيش في الفقر، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز ٥ في المائة من مثيله الذي يتمتع به أبناء عمومته في الجنوب. ومعدل وفيات الرضع أعلى ومتوسط العمر المتوقع أدنى من أبناء العمومة، بل وينتشر فيها الموت جوعاً. وحكومتها الدكتاتورية ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومن المؤسف أن نرى حكومة كوريا الشمالية تواصل سعيها غير المشروع لحيازة الأسلحة النووية، وبالتالي تعرض أمن شعبها والمنطقة بأسرها والأمن الدولي أيضاً للخطر. وآيسلندا تدين التجارب النووية التي تجريها كوريا الشمالية بشدة، لما يشكله ذلك من انتهاك للمعايير المقبولة عالمياً وللقانون الدولي.

ونحن، كسياسيين، نتحمل مسؤولية كبيرة في الحكم بأفضل قدراتنا بما يحقق مصالح الجميع. والحوكمة الرشيدة هدف عالمي رئيسي. وهي حجر الزاوية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في نواحٍ كثيرة.

ومع أن كل دولة ذات سيادة، ما من دولة بمعزل عن العالم أو الأحداث العالمية. ومع ذلك، فقد رأينا بلداناً قوية تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي من خلال غزو دول أخرى. والقانون الدولي هو أساس العلاقات فيما بين البلدان وسلامة نظامنا العالمي. وبالنسبة لبلد صغير ومسالم مثل بلدي، فالقانون الدولي هو سيفنا ودرعنا وملاذنا.

في عام ٢٠٠٦، لم يكن أحد قد سمع بهواتف آيفون أو الحاسوب اللوحي (التابلت) أو التطبيقات، ولم تكن هناك شرائح التفاح في مكدونالدز، ولم تكن دراجات سيجوايز (وسيلة نقل شخصية) تشاهد إلا في أفلام الخيال العلمي.

ولكن عام ٢٠٠٦ قد جلب اثنين يبدو أن الجميع في هذا المبنى يكن لهما الود، وهما تويتر والسيد بان كي – مون، الذي توشك ولايته على الانتهاء بعد ١٠ سنوات من النجاح في منصب الأمين العام للأمم المتحدة. وخلال تلك السنين شهدنا تغييراً هائلاً. وكان التزامه الشخصي بمكافحة تغير المناخ عاملاً أساسياً في توصلنا إلى اتفاق. وقد وضع الأساس لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأبدى قيادة قوية بشأن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبالنيابة عن آيسلندا، أود أن أشكر السيد بان كي – مون على إسهامه الاستثنائي كأمين عام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سراج الدين أصلوف، وزير الخارجية في جمهورية طاجيكستان.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية): يطيب لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس على انتخابه بجدارة لترؤس الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. ونحن على ثقة من أن حكمته وحنكته الدبلوماسية

ومهارته ستسهم في نجاح هذه الدورة، ووفدي يؤكد له تعاونه الكامل لتحقيق هذه الغاية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للثناء على سلفه، السيد ماغنز ليكتوفت، على قيادته القديرة خلال الدورة السابقة.

وأغتنم هذه الفرصة كذلك للإعراب عن خالص تقديرنا لمعالي السيد بان كي- مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده الدؤوبة خلال ولايتيه في تعزيز السلم والأمن العالميين والتنمية والرفاه لجميع شعوب العالم. وقيادته الكفؤة والفعالة كانت بمثابة قوة إيجابية في إصلاح الأمانة العامة وتخفيف حدة الأزمات والتراعات، ومعالجة التحديات الحالية والناشئة ووضع خطة جديدة للتنمية المستدامة وتغير المناخ. ولكل هذه الجهود، أود أن أنقل إليه خالص امتنان شعب جمهورية طاجيكستان.

كان ٢٠١٥ عاماً استثنائياً حيث تخلله اعتماد عدد من الوثائق الأساسية الرامية إلى تعزيز خطة التنمية العالمية. وهي وثائق مترابطة ستحدد مسار تنميتنا خلال العقود المقبلة. ومع ذلك، فقد كانت أقل نجاحا في معالجة القضايا التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. فلا تزال التراعات المسلحة تشكل تهديداً متزايداً في مناطق مختلفة من العالم. وقوى الإرهاب والتطرف المدمرة واللاإنسانية تكتسب مزيداً من القوة من خلال استدراج أعداد متزايدة من الشباب إلى مدارها، مما يقوض الجهود الرامية للحفاظ على الأمن والتنمية السلمية بصورة خطيرة.

ومكافحة الإرهاب الدولي والتطرف غدت أولوية قصوى. وهناك حاجة إلى استحداث آليات وطنية وإقليمية ودولية بهدف القضاء على البنية التحتية العسكرية وقنوات الدعم المالي واللوجستي والتجنيد والحملات الداعية إلى العنف، بما في ذلك مواجهة استخدام التكنولوجيا الحديثة للحاسوب والإنترنت لأغراض الإرهاب. وعلاوة على ذلك، لا بد من السعي معاً لإيجاد سبل لمعالجة مسألة الفقر والآثار السلبية للعولمة، والوقاية من التراعات وتسويتها. وثمة حاجة أيضا إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان والثقة المتبادلة والتسامح. وفي هذا السياق، تظل الأمم المتحدة المحفل الرئيسي لتحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية للأمن الدولي والتنمية وتنسيق العمل المشترك للمجتمع الدولي في التصدي للتحديات والتهديدات التي نواجهها اليوم.

إن القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي أصبح مرتعاً خصباً للإرهاب والجريمة المنظمة، يتطلب إجراءات مشتركة ومتضافرة من المجتمع الدولي برمته. ونرى أن مكافحة الاتجار بالمخدرات جزء أساسي من مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف، ونؤكد مجدداً أن التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات سيظل من أولويات حكومة طاجيكستان. والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أتاحت فرصة فريدة من نوعها للبحث عن طرق جديدة وإضافية لتعزيز التعاون في مكافحة الأسباب الجذرية لمشكلة المخدرات والتعامل مع عواقبها. وخلال فترة عضويتها في لجنة المخدرات، ستواصل طاجيكستان تعاونها مع البلدان المانحة والمنظمات الدولية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية (القرار د ا-١/٣٠، المرفق).

وطاجيكستان تؤيد التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة في الشرق الأوسط، مما يسهم في تعزيز الأمن العالمي. لذلك، فإننا نؤيد الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى استعادة وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، بما في ذلك الجهود الرامية إلى استئناف وتسريع مفاوضات ذات مصداقية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

وتدعم طاجيكستان الاستراتيجية الدولية لتسوية شاملة ما بعد التراع وإعادة الإعمار في أفغانستان. ولا بد من تعزيز

دعمنا لحكومة أفغانستان، وخاصة خلال عقد تحول أفغانستان ٢٠١٥-٢٠٢٤. ومن الأهمية لأفغانستان أن تشارك في عملية التكامل الإقليمي من خلال تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع البلدان المجاورة. وندعو إلى زيادة المساعدة المقدمة لأفغانستان بغية إعادة تأهيلها اقتصادياً، وتحسين الظروف الاجتماعية وتوفير فرص عمل جديدة في اقتصادها. ونحن على استعداد للمشاركة في إعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان من خلال الربط بين شرايين النقل في بلدينا عن طريق إنشاء جسر للطاقة يعرف بـ ”كاسا -١٠٠٠“، وتزويد السكان الأفغان بالسلع الأساسية وتدريب أهل الاختصاص.

نحن في بداية عملية تحولية بدأت باعتماد خطة جديدة تعكس آمالنا وتطلعاتنا جميعاً من أجل مستقبل كريم وآمن. ومن الواضح أن الطريق إلى التنمية المستدامة لن يكون سهلا أو خالياً من العوائق. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز إرادتنا السياسية بالوسائل المناسبة للتنفيذ. ونحتاج إلى تعبئة موارد مالية إضافية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، باعتبارها المكون الرئيسي في تمويل التنمية. وفي ظل الظروف الحالية، يتعين تنشيط التجارة والاستثمارات الدولية، فهما المحركان الرئيسيان للنمو الإنتاجي، فضلاً عن تشجيع وتعزيز نقل التكنولوجيا الإبداعية السليمة من الناحية الإيكولوجية.

إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتطلب أيضاً اعتماد آليات واضحة وشفافة لمتابعة التقدم والمشاكل واستعراضهما.

وطاجيكستان، بصفتها عضواً جديداً وللمرة الأولى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مستعدة للإسهام بقسطها في تعزيز وتنسيق الجهود الهادفة إلى معالجة المسائل المعقدة المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة. وفي مساعينا لتحقيقها، علينا أن نتذكّر عزمنا الجماعي على مدِّ يد العون للبلدان التي تواجه صعوبات. وعلينا أن نتذكّر أنَّ عدداً من البلدان سيبدأ تنفيذه خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في ظروف غير مؤاتية. وهناك بشكل خاص حاجة إلى تقديم الدعم لبلدانٍ في حالات خاصة، ولا سيما أقل البلدان نموّاً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

إنَّ الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والفعَّالة من حيث التكلفة مدخل إلى تحقيق التنمية المستدامة. وطاجيكستان تدعم بنشاط مبادرة الأمين العام بشأن الطاقة المستدامة للجميع، وعقد الأمم المتحدة ٢٠١٤-٢٠٢٤ لتوفير الطاقة المستدامة للجميع.

وأود أن أؤكد أن خطة عام ٢٠٣٠ تعتبر المياه بمثابة العنصر الأكثر أهمية للحياة، والمكوِّن الرئيسي للتنمية. وهذا تحوُّلٌ إيجابي يجعل خطة المياه الجديدة أكثر شمولية وتكاملاً بالمقارنة مع خطة المياه السابقة، كما وردت في إطارالأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أنَّ تغيُّر المناخ، فضلاً عن عمليات الحضرنة والنمو السكاني، سيفاقم بالتأكيد أية تحديات. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لتغير المناخ، ستزداد ظواهر نقص المياه في أجزاء عديدة من العالم، بسبب انخفاضٍ في حجم المثالج والكتلة الثلجية قبل كل شيء. فعلى سبيلٍ المثال، ذاب كلياً في طاجيكستان، خلال الـ ٣٥ إلى ٤٠ عاماً الماضية، أكثر من ١ ٠٠٠ مثلجة كبرى، من مجموع ١٣ ٠٠٠ مثلجة. وقد سبَّب ذوبان تلك المثالج والقلنسوات الجليدية تواتراً وكثافة متزايدَين للكوارث الطبيعية وتدهور النظُم الإيكولوجية، ممَّا أدَّى إلى خسائر مالية ومادية فادحة للاقتصاد الوطني، وأوقع خسائر بشرية للأسف.

لكنَّ خطة المياه الجديدة قابلة للتحقيق. وقد لاحظنا أنه يمكن إحراز تقدم كبير، حين تلتزم البلدان والأقاليم بإيلاء الأولوية للتحديات المائية. ومن الواضح أنه يتعيَّن على البلدان والمجتمع الدولي بأسره، العمل معاً، وبذل جهودٍ منسَّقة واعتماد

تدابير مُلحَّة وطويلة الأمد على السواء. ويصدق هذا بشكل خاص، حين تتشاطر المياه عدة قطاعات – الصحة، الزراعة، الطاقة والملاحة، مثلاً – أو حين تتقاسم المجتمعات والبلدان المياه السطحية والجوفية. وكانت تلك بين المسائل المتعلقة بتنفيذ خطة المياه العالمية، التي نوقشت في الندوة رفيعة المستوى بشأن هدف التنمية المستدامة رقم ٦ وغاياتها: ضمان عدم ترك أيٍّ أحد خلف الركب في الحصول على المياه والمرافق الصحية، التي عُقِدت في دوشانبي يومي ٩ و١٠ آب/أغسطس، ونُظِّمت بالمشاركة بين حكومة طاجيكستان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة. وقد شكَّلت الندوة منصَّة لمناقشة متوازنة لتدابير السياسة العامة، وإجراءات وأساليب التعقُّب السريع لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه. وقد اعتمدت مطالبة بالعمل الذي يدعو المجتمع الدولي إلى تعميق تعاونه على جميع المستويات، لمعالجة المسائل المائية الناشئة، تحسين القدرة في تنفيذ ورصد الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ودعم العقد الدولي للعمل ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨.

وأود أن أعرب عن امتناننا الصادق لجميع الدول الأعضاء على مشاركتها النشيطة في الندوة. وآمل من أعضاء الجمعية أن يدعموا أيضاً العقد الدولي المقترَح، الذي سيقوِّي ويعزِّز التقدم المحرَز خلال العقد الدولي الماضي للعمل، ”الماء من أجل الحياة“، ٢٠٠٥-٢٠١٥، وسيوجِد أرضية صلبة لتوحيد جهودنا الهادفة إلى الإدارة المستدامة للموارد المائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. والعقد الدولي المقترَح سيكمل الآليات المنشأة الأخرى، وبخاصة الفريق رفيع المستوى المعني بالهيكل العالمي للمياه لعام ٢٠٣٠، ويمكنه أن يُسهم في سدِّ أية ثغرات قد تنشأ في تنفيذ الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد براكاش شاران ماهات، وزير الدولة للشؤون الخارجية في جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

السيد ماهات (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأود أن أؤكد له الدعم الكامل من وفد بلدي في الاضطلاع الناجح بمسؤولياته الهامة. كما أود الإشادة بالرئيس المنتهية ولايته، سعادة السيد ماغتز ليكتوفت، على قيادته الفعالة للدورة السبعين.

وأود أن أسجِّل إعجاب نيبال بمعالي الأمين العام بان كي – مون، على التفاني الذي خدم به هذه المنظمة العالمية طوال السنوات الـ ١٠ الماضية. وإننا نتمنى له الخير في المستقبل.

قبل ستة عقود تماماً، في الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة، تكلَّمتْ نيبال، بصفتها عضواً جديدا . والآن بعد مرور ٦٠ عاماً، أصبح التزامنا بالأمم المتحدة أقوى. وتبقى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة جوهر سياسة نيبال الخارجية. وبمقدار ما أسهمت الأمم المتحدة في مساعينا الإنمائية، وفي العملية السلمية مؤخراً، قدمت نيبال مساهمة كبرى للأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤوليتها الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين.

لقد انقضت سنة منذ اعتمدنا خطة عام ٢٠٣٠ العالمية والتحوُّلية للتنمية المستدامة، بهدف عدم ترك أحد متخلفاً علن الركب. وبعد سنة، بات واضحاً الآن أنَّ هناك حاجة إلى القيام بالكثير للانتقال من الالتزامات إلى النتائج. واسمحوا لي أن أؤكد حقيقة أنَّ الأساس الآمن للسلام العالمي يرتكز إلى رفاه الشعوب عبْر العالم. لذا، لا يمكن الفصل بين الحدِّ من الفقر والتنمية المستدامة. ولا يمكننا أن نتصوَّر مجتمعاً هادئاً ومزدهراً وآمناً، بينما ملايين الأشخاص يعيشون في الفقر. لذا، فإنني أحث جميع الدول الأعضاء وشركاءنا في التنمية على تجاوز الأقوال وبدء الأفعال الملموسة بدون هدر الوقت أو الطاقة أو الحماسة.

ومن الواضح أيضاً أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلاَّ إذا دُعِمت السياسات والأطر الإنمائية السليمة بإطار مؤسسي مقتدر، وموارد كافية وأساليب تنفيذٍ مبتكَرة. وبقدر ما تكون الالتزامات والمُلكية والقيادة والحوكمة الوطنية، التي محورها الشعب، حاسمة في السياق المحلي، تكون الشراكات الدولية القوية مساوية في الأهمية، لضمان نجاح أهداف التنمية المستدامة. ونود أن نرى التقدم على صعيد المكوِّنات الرئيسية لقاعدة الموارد – المساعدة الإنمائية الرسمية، التجارة، الاستثمار المباشر الأجنبي، التكنولوجيا وتخفيف أعباء الديون – لضمان التنفيذ السلس لخطة عام ٢٠٣٠.

وتستنير نيبال في التزامها بأهداف التنمية المستدامة بنجاحها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وكان أداء نيبال، في ذلك الصدد، مثيرا للإعجاب في خضم التحديات المتعددة. فقد تمكنا من خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر بواقع النصف ومن التقليل من معدلات وفيات الأمهات والرضع إلى حد كبير. وتمكنا من إلحاق المزيد من الأطفال بالمدارس وإبقائهم في المدارس. وزادت معدلات تسجيل الفتيات في المدارس زيادة كبيرة. وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الآن جزءا من خططنا وبرامجنا الإنمائية الوطنية وسيجري إيلاء الأولوية القصوى لها في التنفيذ.

لا تزال رؤية بناء عالم أكثر أمنا بعيدة المنال. فقد برزت مصادر تهديد جديدة للبشرية، بينما أصبحت مصادر التهديد التقليدية أكثر بروزا في ذات الوقت. وتضاعفت أشكال وشدة التهديدات غير التقليدية للأمن – كالإرهاب والجرائم العابرة للحدود الوطنية والتوترات العرقية والنزاعات الداخلية والتطرف العنيف. وأدت إساءة استخدام العناصر الإجرامية للابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى زيادة الضعف الاجتماعي. ونؤكد على الدور المركزي للجمعية العامة ومجلس الأمن في التصدي لهذه التهديدات والتحديات.

ويشكل تزايد الأنشطة الإرهابية في منطقتنا وفي أجزاء كثيرة من العالم مصدر قلق بالغ لنا جميعا. فالإرهاب تهديد خطير لهدف البشرية المتمثل في العيش في وئام وسلام وكرامة. وتدين نيبال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ويدعو فشل المجتمع الدولي في الاتفاق على اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي إلى الإحباط الشديد. وندعو المجتمع الدولي إلى حشد الإرادة السياسية التي تشتد الحاجة إليها لإنجاز هذا البرنامج.

وعلينا أن نتبع نهجا ذا مسارين من أجل إيجاد عالم آمن. فيجب علينا أن نتعامل مع التهديدات الناشئة بحزم وتصميم وبصورة جماعية. ونحتاج كذلك، على نطاق أوسع، إلى تعزيز ثقافة السلام. وتعتقد نيبال، بوصفها مسقط رأس الإله بوذا، أن من شأن القيام بعمليات تبادل وحوارات هادفة بين الحضارات أن يساعد في غرس قيم إيجابية، مما يسهم في السلام العالمي في نهاية المطاف.

إننا نود أن نرى حلا مبكرا للنزاع في سورية. ويجب الآن وضع حد لمعاناة الشعب السوري. وتؤيد نيبال الدعوة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. فنحن نعترف بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على أساس قرارات الأمم المتحدة، وبحق كل بلدان المنطقة في العيش بسلام داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها.

وتؤيد نيبال النزع الكامل والمحدد زمنيا لجميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. ويتعين تهيئة بيئة يمكن فيها الإفراج عن عائدات التنمية من خلال نزع السلاح وإعادة توجيهها نحو استخدام منتج. ويجب أن يبذل المجتمع العالمي، ولا سيما الدول النووية، جهودا حثيثة للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح التي توقفت. ونعتقد أنه يجب متابعة جميع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح بحسن نية ومع الامتثال الكامل للأنظمة الدولية المتفق عليها. واستنادا إلى موقفنا المبدئي، تستضيف نيبال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام

ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. وندعو الدول الأعضاء والشركاء إلى دعم المركز والاستفادة منه بصورة كاملة في تعزيز الحوار بشأن نزع السلاح، ومن ثم تعزيز عملية كاتماندو.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ابتكار هام للأمم المتحدة وهي مكرسة لخدمة البشرية. ومشاركة نيبال في عمليات حفظ السلام، التي بدأتها بعد ثلاث سنوات فقط من انضمامها إلى الأمم المتحدة، تغني عن البيان بشأن التزامنا الثابت بقضية السلام والأمن الدوليين. ونحن فخورون بأن نكون جزءا من تلك المساهمة الرئيسية. وقواتنا تخدم في بعثات حفظ سلام مختلفة صعبة بدرجة عالية من المهنية والالتزام والتفاني. وقد ساعد ذلك في حصولها على إشادة دولية. وضحى ٧٣ من مواطنينا بأرواحهم أثناء تأدية واجبهم في سبيل قضية السلام العليا. وسنظل ثابتين في تعهدنا بالوفاء بالتزاماتنا، ونحن على استعداد لتقديم المزيد من القوات والمدنيين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وذلك لأننا نعتقد اعتقادا راسخا أن نجاح الأمم المتحدة يتوقف إلى حد كبير على نجاح عملياتها لحفظ السلام.

بيد أننا نعتقد أيضا أنه لكي تنجح بعثات حفظ السلام، يجب أن تكون هناك وحدة هدف في تعبئة كامل الرصيد السياسي لمجلس الأمن. ويجب أن ننشئ ولايات وطرائق تشغيل محددة بوضوح وأن نوفر ما يكفي من موارد احتياطية ونضمن سلامة الموظفين وأمنهم وأن نجري مشاورات منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات ونزيد التعاون معها وأن نضع استراتيجيات خروج واضحة. كما نعتقد أن حفظ السلام وحده لا يمكن أن يضمن السلام الدائم في المجتمعات. بل ينبغي أن تكمله استراتيجيات سليمة ومحددة بوضوح لبناء السلام، تقودها وتملك زمامها الشعوب والمجتمعات نفسها. كما نشدد على أنه يجب منح جميع البلدان المساهمة بقوات فرصا عادلة للخدمة في المناصب القيادية، في الميدان وفي المقر على حد سواء، بما يتناسب مع مستوى ومدة مساهماتها.

إننا نشعر بالارتياح لأن قيم حقوق الإنسان أصبحت الآن عالمية حقا. ويجب ألا تُستخدم حقوق الإنسان كأداة لخدمة مصالح سياسية خفية. ويجب منح أولوية متساوية لجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وينبغي إعمالها على نحو عادل. ويتعين التمسك بالسمات البارزة المتمثلة في اللاانتقائية والعالمية وعدم القابلية للتجزئة والموضوعية في جميع الظروف. ويجب الحفاظ على حرمة مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل المبتكرة لضمان الملكية الكاملة لحقوق الإنسان.

إن التزام نيبال بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التزام تام وثابت. فنحن طرف في معظم الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، والتي تجد تعبيرا بليغا عنها في دستور نيبال الذي صدر حديثا. ويشتمل الدستور الجديد لنيبال، الذي جاء ثمرة ثماني سنوات من المداولات التي كفلت عمليات تشاركية شفافة وشاملة للجميع، على قائمة رائعة من حقوق الإنسان ويوفر تدابير علاجية ملائمة. وقد ألغت نيبال عقوبة الإعدام، وهي طرف في البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. واتخذت ما يلزم من تدابير قانونية ومؤسسية وإدارية من أجل إعمال جميع حقوق الإنسان.

وقد أُنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات الدستورية المستقلة بهدف وحيد يتمثل في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع مجالات الحياة الوطنية. وتعترف عملية السلام المنطلقة من الداخل في نيبال بالعدالة الانتقالية بوصفها عنصرا رئيسيا. وتضطلع لجنة التحقيق في مصير الأشخاص المختفين ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة بولايتيهما بطريقة مستقلة ومحايدة. وتلتزم الحكومة باتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة القضايا المحيطة بعملية العدالة الانتقالية بما يتماشى مع التزامنا الدولي والحقائق على أرض الواقع في ما يتعلق بإقامة سلام مستدام.

وتعمل نيبال عن كثب مع مجلس حقوق الإنسان بكل إخلاص والتزام. وإذ نستنير بتجربتنا في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان ورغبتنا الصادقة في المساهمة في عمل مجلس حقوق الإنسان، نسعى إلى نيل عضوية المجلس للفترة التي تبدأ في عام ٢٠١٨. وهذه هي المرة الأولى التي نقدم فيها ترشيحنا. ونطلب من جميع الدول الأعضاء دعم ترشحنا.

لقد أصبحت الهجرة ظاهرة مميزة للعالم المعاصر. وتجلب التحركات العالمية للبشر منافع وتحديات. ويمكن للإدارة السليمة للهجرة أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في بلدان المقصد والبلدان الأصلية للعمال المهاجرين على حد سواء.

لذا، فإنَّ رفاه العمال المهاجرين وحماية حقوقهم يجب أن يحظيا بالأولوية في البلدان التي يعملون فيها. ونيبال، بصفتها البلد المصدر لأكثر من ٣ ملايين عامل مهاجر، تطالب ببذل جهود متضافرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لضمان أن توجِد العملية حالة منصِفة ومُربِحة للجميع.

وعلى الرغم من أن نيبال ليست طرفاً في اتفاقية عام ١٩٥١، المتعلقة بوضع اللاجئين، وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، فقد استضافت اللاجئين لفترة طويلة على أسس إنسانية. وتقاسُم الأعباء دولياً أسهم إلى حدٍّ كبير في تخفيف العبء الذي تواجهه البلدان المضيفة. ولكن يجب دائماً التمسك بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم بسلامة وكرامة في جميع الظروف.

ومع أنَّ العولمة قد أتاحت فرصاً عديدة، فإنَّ المكاسب التي جنتها البلدان منها كانت متفاوتة. والقيود على البلدان ذات الظروف الخاصة، ولا سيما أقلّ البلدان نموًّاً والبلدان النامية غير الساحلية، حقيقية. ولهذا السبب، يجب على النظُم المالية والتجارية والنقدية أن تكون مستجيبة لاحتياجات تلك البلدان وشواغلها. والتنفيذ القوي للالتزامات المتَّفق عليها دولياً، بما يشمل تلك الواردة في برنامجَي عمل اسطنبول وفيينا، في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وإطار سينداي للحدِّ من مخاطر الكوارث، ذو أهمية حاسمة لتمكين تلك البلدان من الخروج من حالات الفقر والتخلف التي تكابدها. والتأخر في اختتام جولة الدوحة بشأن المفاوضات التجارية انتكاسة كبرى؛ فهو يحرم البلدان العديد من المكاسب الإنمائية للتجارة، ويُعيق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

وعلى صعيد تغير المناخ، تواجه نيبال، بصفتها أحد بلدان الهيمالايا، تحديات في صيغة مثالج ذائبة وسيول من اضطرابات البحيرة الجليدية. ونعتقد أنَّ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي اعتُمِد في السنة الماضية، يجسِّد التزاماً نادراً من قِبَل المجتمع الدولي بإحداث التغيير. ونحن ندعم التعجيل ببدء نفاذه. وتعتقد نيبال أيضاً أنَّ العدل المناخي المستند إلى مبدأ المسؤوليات المشترَكة لكنها مختلفة، ينبغي أن يكون محور تنفيذه. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان الضعيفة مناخيا، ولا سيما البلدان الجبلية، في ما يتعلق بتوفير الموارد ونقل التكنولوجيا لبناء القدرات والتكيُّف. وعلى جهودنا أن تدرك الصلة الجوهرية بين الحدِّ من الفقر والتنمية المستدامة والحماية البيئية.

ويجب أن نُقِرَّ بأنَّ لمنظومة الأمم المتحدة دوراً ريادياً في الحوكمة العالمية. ويجب أن ينصبَّ التركيز بصورة متساوية على جميع الأركان الثلاثة للأمم المتحدة: التنمية، والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وإصلاح الأمم المتحدة يجب أن يجسِّد الواقع السياسي المتغير على نطاق واسع في القرن الحادي والعشرين. ولا يمكن تجسيد رؤيتنا لسلام مستدام ونظام عالمي عادل، بدون إصلاح شامل للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. وتؤمن نيبال إيماناً قوياً بأمم متحدة أكثر تمثيلاً وشمولية وقابلية للمساءلة.

لقد مرَّت نيبال في السنوات الأخيرة بتحوُّل سياسي ذي أبعاد تاريخية. والنزاع المسلح الذي استمرَّ عقداً من الزمن،

تحوَّل أخيراً إلى عملية سلمية، بتوقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٦. وكان الالتزام بالمعايير والقيَم الديمقراطية التوجُّه المركزي لعملية السلام، التي أفضت إلى إجراء الانتخابات الأولى من نوعها للجمعية التأسيسية. وقد تمَّ بنجاح تنفيذ إدارة السلاح وإدماج المقاتلين كجزء من العملية السلمية. ومع تعميم الدستور الديمقراطي في ٢٠ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، بلغت العملية السلمية نهايتها بشكل أساسي.

إنَّ عملية السلام المتنامية محلياً في نيبال، ونجاحها قد يشكلان نموذجاً جيداً للبلدان المنتقلة من النزاع إلى السلام. وتعميم دستورنا يمثِّل نقطة تحوُّل في تاريخ نيبال الدستوري والسياسي. ويهدف الدستور، بين أمور أخرى، إلى إضفاء طابع مؤسسي على نظام الحكم الشامل والديمقراطي، والتعددية، وسيادة القانون، والحكومة التمثيلية والقابلة للقياس، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً.

إنَّ المساواة في جوهر الدستور. فالفرص المتكافئة والحماية مضمونتان لكل مواطن. والتمييز على أية أسس محظورٌ. والدولة مُلزَمة باتخاذ تدابير خاصة لحماية فئات المجتمع الأكثر تهميشاً والأقل تمثيلاً، وضمان رفاهها. فدستورنا ليس وثيقة جامدة، بل حية وحيوية، قادرة على معالجة أية مسائل متبقية أو جديدة ضمن إطارها. والتعديلان اللذان أُجريا في غضون أشهر من تعميمه، يُثبِتان ذلك بوضوح.

إننا نشارك حالياً في حوار مع الأحزاب السياسية المعنية، لإيجاد حل مقبول لبعض المسائل التي تستمر فيها الاختلافات. والدستور يضمن مشاركة متساوية، وهو يتضمن مبدأ التمثيل النسبي للنساء، الجنسيات الأصلية، الماديسي، الداليت والفئات المهمَّشة الأخرى في الهيئات الانتخابية وبقية الأجهزة في هيكل الدولة. ولدى نيبال التزام قوي بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إذ يُضمَن لها ثلث التمثيل على الأقل في البرلمان الاتحادي وبرلمان الولاية، و ٤٠ في المائة في الحكومة المحلية. وإنني فخور بإبلاغ الجمعية العامة أنَّ رئيس الدولة، كبير قضاة المحكمة العليا ورئيس المجلس، كلُّهن نساء في نيبال.

لقد دخلنا مرحلة حاسمة في تنفيذ دستورنا في نيبال. وهدفنا النهائي هو توطيد السلام والاستقرار، وتحقيق الازدهار في البلد. والنمو الاقتصادي الشامل والتنمية هامان لإدامة المكاسب السياسية. والدستور يُوفِّر إطاراً لمتابعة السعي إلى تلك الأهداف. والانتخابات الديمقراطية لجميع الفئات الثلاث من النظام الاتحادي يجب إتمامها بحلول شباط/فبراير ٢٠١٨. وهذه مهمة جسيمة، لكننا عازمون على تنفيذها بنجاح، مُسهمين بذلك في إصفاء الطابع المؤسسي على النظام الديمقراطي الاتحادي للحوكمة، كما تم التعهد بذلك في الدستور. وتشمل المهام الأخرى معالجة المسائل العالقة من عملية السلام، إعادة إعمار وبناء المناطق التي دمَّرها الزلزال، وتحقيق ازدهارٍ وتنمية شاملَين؛ فهي تشكل أولويتنا العليا.

وإذ نشرع في التنفيذ الفعال للدستور، ونتعهد العملية الحيوية للتحوُّل الاقتصادي – الاجتماعي في نيبال، فقد أصبحت الإرادة الطيبة لدى المجتمع الدولي، وتضامنه ودعمه أكثر أهمية. ونحن على ثقة بأنَّ أصدقاءنا في المجتمع الدولي سيقفون إلى جانبنا في مساعينا لبناء أساس متين لنيبال تنعم بالهدوء والاستقرار والديمقراطية والازدهار.

تواجه الأمم المتحدة اليوم تحديات غير مسبوقة. لكنَّ الفرص الفريدة موجودة أيضاً – ويمكن اغتنامها لتحويل العالم إلى مكان آمن نعيش فيه. ولدينا القدرة والموارد والتكنولوجيا للتصدي للتحديات، وضمان الرخاء والكرامة للجميع. ولكن يجب علينا أن نستجمع الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك. فلْنتعهَّد التزاماً رسمياً هنا، في قاعة الجمعية العامة، بأن يكون عالَم الغد مختلفاً عن عالَم اليوم. فنحن نريد تاريخ القرن الحادي والعشرين ألاَّ يكشف تاريخ نزاع واضطراب وفقر وجوع ونقمة، بل تاريخ رخاء وسلام وتنمية وشراكة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان – كلود غاكوسو، وزير الخارجية، والتعاون والمواطنين الكونغوليين في الخارج، في الكونغو.

السيد غاكوسو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن خالص التهاني للسيد بيتر تومسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. إن جمهورية الكونغو، باعتبارها أحد نواب الرئيس الذين سوف يساعدونه على تخفيف العبء الملقى على عاتقه أثناء الدورة، ملتزمة التزاما كاملا بنجاح بلده.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة مخلصة بالسيد بان كي – مون، الذي يقترب من نهاية ولايته بصفته الأمين العام. فبفضل قيادته، تمكن من حشد قادة العالم وجميع الجهات الفاعلة على الساحة الدولية لمواجهة التحديات العالمية الكبرى في عصرنا. وهو وضع الأساس لإصلاح المنظمة، وهيأ الظروف المواتية لكي تضطلع بمهمتها التاريخية اضطلاعا كاملا في مجال الحوكمة العالمية.

وترحب جمهورية الكونغو بالعمل الذي أنجزه الرئيس المنتهية ولايته، السيد ماغنز ليكتوفت، الذي يسّرت حكمته وبُعد نظره الاعتماد جماعيا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فهذه الخطة تبشّر تاريخيا بمجيء عصر جديد من التنمية المستدامة.

وأود أن أذكّر الجمعية بأن حكومة بلدي أنفقت موارد كبيرة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نسعى الآن إلى بناء مستقبلنا ارتكازا على هذه البدايات، ومواصلة التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، واضعين نصب أعيننا الهدف النهائي القاضي بضمان الرفاه للشعب الكونغولي. بيد أن جهود حكومتنا اليوم تتطلب دعم المجتمع الدولي، ولا سيما من خلال الآليات المالية من قبيل الصندوق الأخضر للمناخ، والصندوق الأزرق، وصندوق التكيف، وصندوق الاقتصاد الأخضر في وسط أفريقيا. وبوسعي التأكيد للجمعية على أن حكومة بلدي سوف تستثمر جميع الموارد المتاحة ولن تدخر جهدا لكفالة أن يعيش جميع أفراد الشعب الكونغولي بكرامة، وألاّ يتخلف أحد منهم عن الركب. هذا هو الالتزام الذي تعهده بلدي باعتماده خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن جمهورية الكونغو تقدّر قيمة وأهمية القرار الذي اتخذه مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي انعقد في هانغزو، الصين، مؤخرا والقاضي بدعم التصنيع في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، حيث تمس الحاجة الكبيرة إليه. فهذا القرار ذو التوقيت المناسب يبعث فينا الاطمئنان تجاه التزام بلدان مجموعة العشرين بتنفيذ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، الرامي إلى تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وإننا لا نرى كيف يمكن لأفريقيا أن تحقق التنمية المستدامة دون أن تعتمد التصنيع أولا. ونحن نعلم أن التصنيع يتوقف على إمدادات الطاقة، ولهذا السبب تؤيد جمهورية الكونغو تأييدا كاملا خطط كهربة القارة التي تجري مناقشتها حاليا. وإننا على ثقة بأن هذا الأمل ليس أملا واهيا.

قبل خمس سنوات، رحبنا جميعا بولادة أحدث دولة في هذا العالم، وهي جمهورية جنوب السودان. ولكن المؤسف أنه بعد مرور سنتين على استقلالها، غرق هذا البلد في صراعات بين الأشقاء لا نهاية لها على ما يبدو، مما يجعل المدنيين يدفعون ثمنا باهظا. فمن على هذا المنبر، نشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بهذا الصراع على أن يبرهنوا عن الإرادة والمثابرة السياسيتين من خلال الالتزام عن حسن نية بتنفيذ اتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه في أديس أبابا خلال آب/أغسطس ٢٠١٥. فخطورة الوضع في جنوب السودان اليوم تتطلب الانتشار السريع لقوة حماية إقليمية بموجب ولاية من مجلس الأمن. وانتشار كهذا أمر حتمي من جميع النواحي، لأن الوقت قد حان لوقف حمام الدم الذي لا يطاق والذي

يعرّض للخطر مستقبل هذه الأمة الفتية إلى الأبد. وثمة أمر حتمي بالقدر نفسه هو الحاجة إلى بناء مناخ من الثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في الصراع، بغية كفالة تحقيق المصالحة الوطنية في واقع الحال.

وبالأمس تحديدا، وقعت جمهورية أفريقيا الوسطى فريسة لأزمة خطيرة. أمّا اليوم، وبفضل التضامن الدولي والتزام الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، والولايات المتحدة، وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فقد تمكن ذلك البلد من النجاح في إدارة الانتقال السياسي الذي اختُتم بالانتخابات الرئاسية، مما يمهد الطريق أمام تحقيق مستقبل أفضل مع الشعور بأمل جماعي. وترحب جمهورية الكونغو بذلك الإنجاز الذي يعبّر عن إرادة شعب يعتزم تخليص نفسه من الشرور القديمة، واستعادة السلام والاستقرار بعد عدة سنوات من الفوضى. وتشجع جمهورية الكونغو جهود تحقيق السلام والمصالحة وإعادة البناء التي يبذلها الرئيس فوستين أرشانج توادیرا وحكومته بشجاعة وتضحية. ويكرر بلدي هنا، تماما كما فعل في الاجتماع التاسع لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي انعقد في بانغي مؤخرا، دعمنا لبلدنا الشقيق وتضامننا معه في إطار كل من البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الدعم الدولي.

ولا يسعنا إلا أن نأسف للأحداث المأساوية التي هزت كينشاسا لمدة أسبوع تقريبا الآن وأغرقت شعب جمهورية الكونغو الشقيق في الحداد. وكما فعل الأمين العام قبل بضعة أيام، ندعو أشقاءنا الكونغوليين إلى التماس الحلول السلمية من خلال الحوار الذي يشمل الجميع بروح من التسامح المتبادل.

إن أزمة ما بعد الانتخابات في غابون ولّدت أعمال العنف التي لا تزال تشكل مصدر قلق لنا جميعا. ويحدونا أمل كبير في أن يعتمد الشعب الشقيق في ذلك البلد على حكمة البانتو التي نتشاطرها معه، بغية الخروج متوافقين من تلك المحنة الصعبة.

ولا يسعني أن أختم بياني دون الإشارة إلى التطورات المؤسسية التي حدثت في بلدي مؤخرا عقب الاستفتاء الذي جرى في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. فقد أدى الاستفتاء إلى اعتماد دستور جديد، أفضل تكيفا مع متطلبات احترام القانون من جانب الدولة بأوسع شكل من أشكالها المقبولة.

ولدينا الآن دستور يعزز مبدأ الفصل بين السلطات، ويكرّس استقلال السلطة القضائية، ويلغي عقوبة الإعدام، ويؤكد المساواة بين الرجل والمرأة، ويعترف بالحقوق الأساسية للشعوب الأصلية ويضع الأساس لديمقراطية تشاركية؛ ولدينا دستور، جنباً إلى جنب مع لجنتنا الوطنية لحقوق الإنسان، يُنشئ الهيئات التي من واجبها الحفاظ على التماسك الاجتماعي من خلال العدالة والإنصاف، ولكن أيضاً من خلال جلب السلام والهدوء إلى القلوب والعقول. وتشمل هذه الهيئات مجلس الحوار الوطني، ومجلس المرأة الاستشاري، ومجلساً استشارياً لشؤون الشباب، ومجلساً وطنياً للمسنين والمجلس الاستشاري للأشخاص ذوي الإعاقة.

وباختصار، فإن جميع هذه الابتكارات العديدة، التي تسعى إلى الاستجابة إلى رغبات شعبنا المتمتع بالسيادة وإلى العديد من التحديات التي تواجهنا اليوم، ستحسّن لا شك الإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدنا، وجميعها تهدف إلى مزيد من الخير لشعبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إرلان عبدالداييف، وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان.

السيد عبدالداييف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود أولاً أن أهنئ السيد بيتر تومسون على انتخابه لرئاسة الجمعية

العامة في دورتها الحادية والسبعين، وأن أشكر السيد ماغتر ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة خلال الدورة السبعين، على جهوده المثمرة في قيادة أعمال الجمعية.

تؤيد قيرغيزستان موضوع مناقشتنا، ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“، التي يبدو لنا أنها جاءت في الوقت المناسب جداً في أعقاب اعتماد الجمعية العامة في العام الماضي لأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وإبرام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

يصادف ٣١ آب/أغسطس الذكرى الخامسة والعشرين لاستقلال قيرغيزستان. وقد ظللنا نسير قدماً على مر السنين عبر الطريق الصعب لبناء دولة ديمقراطية وقانونية ومتقدمة اقتصادياً. لقد مرت ست سنوات فقط على ثورة الشعب في نيسان/أبريل ٢٠١٠، التي مهدت الطريق للنهضة في قيرغيزستان. ونحن فخورون بما حقق بلدنا منذ ذلك الحين. وقد اتخذنا طريقنا الخاصة والصعبة جداً للحرية والديمقراطية، ودفعنا ثمناً باهظاً لذلك. لقد تعلّم شعب قيرغيزستان المحبّ للحرية دروساً صعبة من أخطاء السنوات العشرين الأولى من الاستقلال. واليوم، خرج من ذلك إلى طريق الاستقرار وأظهر للعالم التجربة التي اكتسبها في التغلب على الأزمات الاجتماعية والسياسية الحادة وبناء مجتمع حر.

وقد عانت قيرغيزستان، ولكنها اختارت خياراً واعياً يرمي إلى بناء الديمقراطية البرلمانية. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وللمرة الأولى في تاريخ البلد، عقدنا الانتخابات البرلمانية الوطنية باستخدام تكنولوجيا الاستدلال البيولوجي. وقبلت جميع الأطراف السياسية نتائج الانتخابات، وهذه شهادة على وحدة شعبنا، وقد جرى الاعتراف بها ديمقراطيةً بالإجماع من جانب المجتمع الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للأمين العام وجميع البلدان الصديقة على دعمها للأعمال التحضيرية للانتخابات. وسنقوم بإجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧، ونحث الأمم المتحدة والبلدان الشريكة على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها قيرغيزستان لإجراء الانتخابات لاختيار زعيمنا المقبل وفقاً للمعايير الدولية.

وتؤيد قيرغيزستان تأييداً كاملاً اعتماد خطة شاملة للتنمية الدولية في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونرحب بحقيقة أن أهداف التنمية المستدامة تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك احتياجات البلدان النامية الجبلية وغير الساحلية مثل بلدنا. وبالنسبة لقيرغيزستان، فإن أكبر المجالات ذات الأولوية في أهداف التنمية المستدامة تشمل الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والتعليم الجيد والرعاية الصحية، والنمو الاقتصادي، والطاقة والحفاظ على البيئة.

وكما نعلم، فإن إحدى الركائز الثلاث لخطة عام ٢٠٣٠ هي القضايا البيئية. وفي باريس، عملنا جميعاً معاً من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تغير المناخ. وتؤيد قيرغيزستان تماماً ذلك الاتفاق العالمي، ووقّعنا بالأمس على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ على هامش المناقشة العامة. وفي قيرغيزستان، تُفضي آثار الاحترار العالمي بالفعل إلى كوارث طبيعية وحالات قصوى، مع التقلب في أحجام الأنهار الجبلية، والذوبان المفرط للأنهار الجليدية وتدهور النظم الإيكولوجية الجبلية الفريدة، وأدى كل ذلك إلى عواقب اجتماعية سلبية وإلى ضرر كبير على القطاعات الاقتصادية. ونحن نقدّر أن الأضرار السنوية من الكوارث الطبيعية في قيرغيزستان تصل إلى حوالي ٣٥ مليون دولار، مما يجعلنا في حاجة إلى المساعدة الدولية للتكيف مع تغير المناخ.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تزايد ذوبان الأنهار الجليدية، التي تمثل خزّان آسيا الوسطى الطبيعي للموارد المائية. ومن المتوقّع أنه بحلول عام ٢٠٢٥ يمكن لمجموع الأنهار

الجليدية في قيرغيزستان أن يتقلّص بمتوسط قدره ٣٠ إلى ٤٠ في المائة، مما يؤدي إلى انخفاض يتراوح بين ٢٥ و ٣٥ في المائة في أحجام أنهارنا. لذلك تؤيد قيرغيزستان تعهد المشاريع المشتركة الهادفة إلى الحفاظ على الأنهار الجليدية في بلدان منطقتنا ذات الأنهار الجبلية. وعلاوة على ذلك، فإن تغير المناخ يهدد التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية الجبلية لدينا. وعلى وجه الخصوص، ومنذ تسعينيات القرن الماضي، انخفض تعداد نمور الثلج بنسبة النصف من ٦٠٠ إلى ٣٠٠ حيوان. وفي عام ٢٠١٣، عقدنا المنتدى العالمي الأول للحفاظ على نمور الثلج، والذي أصبح نقطة الانطلاق للتعاون بين البلدان التي لديها موائل نمور الثلج، وكذلك مع شركائنا الدوليين. وفي العام القادم، ستعقد قيرغيزستان المنتدى العالمي الثاني، حيث سننظر في نتائج الأعمال المنجزة ونبتّ في الإجراءات المشتركة المقبلة للحفاظ على تلك الحيوانات النادرة.

وثمة مشكلة خطيرة أخرى لا يمكن حلها دون مشاركة المجتمع الدولي، وهي وجود العديد من نخالة تعدين اليورانيوم المبعثرة في جميع بلدان منطقتنا. ويتطلب حجم المشكلة العمل المركز والمنسّق في إطار القرار ٢١٨/٦٨، المعنون ”دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى“. وفي هذا الصدد، اقترحنا عقد منتدى دولي رفيع المستوى بشأن القرار في أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠١٧. إن جمهورية قيرغيزستان مستعدة للقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة للمنتدى إلى جانب البلدان المعنية الأخرى والمنظمات الدولية، ونأمل أن نحظى بدعم المجتمع الدولي لتلك الجهود.

وبالنسبة لكل دولة، يرتهن تحقيق التنمية المستدامة بالأمن والاستقرار، بما في ذلك على المستوى العالمي. وللأسف، فإن الدورة الحالية للجمعية العامة تنعقد على خلفية التوترات الدولية التي تسببها الأحداث في أفغانستان وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوكرانيا. ولا تزال الخلافات بين القوى الرئيسية في العالم بشأن القضايا السياسية الدولية الراهنة قائمة، وتستمرّ الضغوط الناجمة عن الجزاءات. ولا تساعد هذه الظروف الدولية والموقف التصادمي لبعض البلدان على التعامل مع التحديات والتهديدات المعاصرة من خلال نهج جماعي تحت رعاية الأمم المتحدة. بدلاً من ذلك، يتطلب طابعها العالمي استمرار كل بلد، دون استثناء، بالتعاون والتشارك لصالح البشرية جمعاء. ونعتقد أنه يجب أن تضع القوى العالمية خلافاتها جانباً وتجمع جهودها لمكافحة الأخطار التي تهدد الأمن الدولي.

وفي عصر العولمة، تشمل هذه الإجراءات البلدان الأخرى، فضلاً عن أطراف النزاع.

وليست قيرغيزستان استثناء في ذلك. وللأسف، فنحن لم نُستثن من ظواهر الإرهاب والتطرف والتعصب الديني، على الرغم من أنها بدأت وتنامت بعيدا عن حدود قيرغيزستان. وكان لزاما علينا العمل لحماية مصالح دولتنا ومواطنينا. ومع ذلك، نرى أن التصدي لتلك الظواهر على الصعيد المحلي منذ البداية وفي منبتها سيكون أكثر فعالية. ومن الأهمية بمكان أن نقدم المساعدة الدولية إلى البلدان التي تتصدى لمكافحة هذه المشكلة على الصعيد الوطني، بما في ذلك في إطار خطة العمل لمنع التطرف العنيف التي اقترحها الأمين العام في كانون الثاني/يناير.

وعند مكافحة الإرهاب والتطرف، فإن من الضروري التأكد من اقتران القوة بالتدابير الوقائية والحوار بين الثقافات. وإن لقيرغيزستان ثقافة وتاريخا فريدين كغيرها من جميع الشعوب والجماعات الإثنية والبلدان الأخرى. وبغية تعميم القيم السلمية وتقاليد وأعراف الحضارة البدوية، أطلقت قيرغيزستان في عام ٢٠١١ مبادرة لتنظيم الألعاب العالمية للرُحَّل، وبالفعل عقدت أول ألعاب عالمية للرحل في عام ٢٠١٤ على شواطئ جبال بحيرة إيسيك – كول. وقبل أسبوعين، نظمنا أيضا على شواطئ بحيرة جبال إيسيك – كول الدورة الثانية لألعاب الرحل العالمية

وشارك فيها ممثلو الرحل والرياضيون من ٦٢ بلدا. وحضر الآلاف لمشاهدة تلك المسابقات الرياضية الأصيلة الفريدة المذهلة. وتساعد تلك الألعاب في تعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين بين البلدان والشعوب من مختلف الثقافات والأديان. وبخصوص قرار الجمعية العامة بشأن تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتفاهم والتعاون من أجل السلام، تؤيد قيرغيزستان إدراج حكم يؤيد التنظيم الدوري الألعاب العالمية للرحل، ونعوّل على دعم تلك المبادرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وترى قيرغيزستان أنه إذا كان لبلدان آسيا الوسطى أن تحقق التنمية المستدامة والأمن، فإن عليها أن تعزز الثقة والتعاون المتبادلين فيما بينها. وقد كان لزاما علينا التسليم بأن العديد من مشاكل المنطقة ما تزال عصية على إيجاد حل ناجع لها من الناحية العملية. ومع ذلك، فإن الجهود النشطة التي نبذلها لتوفير الأمن الإقليمي وتحرير النظم التجارية وتعزيز المرور العابر بين الدول على الطرق والسكك الحديدية، والتصدي للمسائل الأخرى ليست كافية. ويجب أن يكون حل المسائل الحدودية عاملا رئيسيا في الاستقرار الإقليمي.

وللأسف، فقد سادت اليوم الحالات التي تسعى فيها فرادى الدول إلى تحقيق تنميتها على حساب البلدان الأخرى في مقابل الحد من فرص تلك الدول في مجال التنمية. ونرى أنه ينبغي ألا يكون هناك وجود لمثل هذه الاتجاهات في العالم المتحضر الحديث. ولأجل حماية الحق في التنمية حقا، فإن من الأهمية بمكان أن نضمن عدم فرض كبرى الدول والشركات عبر الوطنية شروطها، وألا تحد من فرص تنمية البلدان الأخرى أو تعوق تنفيذ المشاريع الناجحة، فضلا عن ضمان عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول على وجه الخصوص. ولا يحق لأحد في عالمنا المتحضر هذا أن يعوق التنمية في بعض البلدان في حين يعمل على تعزيزها في بلدان أخرى. ونرى أنه ينبغي أن يستند أي تعاون دولي إلى مبادئ المنفعة المتبادلة واحترام مصالح الدول فيما بينها. تحقيقا لذلك، نرى أن من الأهمية بمكان تعزيز القانون الدولي فيما يتعلق بحق الدول في التنمية.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة العلاقة بين المياه والطاقة في آسيا الوسطى. وكما نعلم، فقد بدأت العمليات في آسيا الوسطى بالتفكك بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وانهارت تبعا لذلك الترتيبات المتفق عليها بشأن تقاسم موارد المياه والطاقة. وعلى الرغم من ذلك، واصلت جمهورية قيرغيزستان تجميع المياه في خزاناتها في وقت ما فتئت فيه أسعار موارد الطاقة التي توفرها البلدان المجاورة ترتفع كل عام. وبصراحة، لم تكن تلك سوى عملية ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الثابتة. وفي ظل تلك الظروف، اضطرت قيرغيزستان إلى التحول إلى إنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة بأسعار معقولة بواسطة المحطات الكهرمائية لتوفير الحرارة والكهرباء للمواطنين. وما زالنا نعاني من نقص الكهرباء، وخصوصا في موسم الشتاء. ولم تتلق قيرغيزستان في – إطار علاقاتها القائمة – تعويضا اقتصاديا كافيا عن الخدمات التي تقدمها بواسطة تجميع وتخزين الموارد المائية التي تعود بالنفع على المنطقة بأسرها، بالرغم مما تزخر به من احتياطيات كبيرة من المياه العذبة.

ونرى في ذلك الصدد، أنه ينبغي أن تتوصل بلدان آسيا الوسطى إلى فهم موحد لمغزى وأهمية استخدامنا لموارد المياه والطاقة على هذا النحو المعقّد. وتزخر المنطقة اليوم بإمكانات هائلة فيما يتعلق بالانتقال إلى الطاقة النظيفة. ومن شأن تنفيذ مشاريع لإنشاء محطات الطاقة الكهرمائية في طاجيكستان وقيرغيزستان أن يلبي احتياجات الطاقة في جميع بلدان المنطقة، بما يهيئ الظروف المواتية للتنمية المستدامة مع الحفاظ على الاتساق التام مع أحكام الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتوفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة.

وهناك عامل هام آخر من عوامل الاستقرار الإقليمي لمنطقة آسيا الوسطى يتمثل في إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق

تسوية سريعة للمسائل الحدودية على أساس مبادئ وقواعد القانون الدولي. وندعو إلى استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية لحل المشاكل الإقليمية الراهنة بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ القانون الدولي والتفاهم المتبادل والحلول التوفيقية، دون الحاجة لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وستظل قيرغيزستان من جانبها على استعداد للحوار والتعاون مع جميع الأطراف المعنية.

لقد تعاظم دور الأمم المتحدة في سياق تصدينا المشترك للتحديات والتهديدات التي نواجهها اليوم. وإلى جانب الأهمية المتعاظمة للمنظمة، فقد تعاظمت أيضا مسؤوليتها عن اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير المجتمع العالمي بأسره. ولكل الأسباب العملية المفهومة، يتولى الأعضاء الـ ١٥ في مجلس الأمن حاليا مهمة اتخاذ القرارات بشأن المسائل الأمنية التي تهم جميع البلدان في كوكبنا. وتتوقف مسائل الحرب والسلم والأمن والاستقرار في كل ركن من أركان العالم على المواقف التي يتوصلون إليها جماعيا. وفوق ذلك، فإن بوسع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن عرقلة اتخاذ أي قرار.

ونرى في ذلك الصدد، أنه قد طال انتظار إصلاح الجهاز الدولي الرئيسي للأمم المتحدة، الذي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مصالح أغلبية أكبر من الدول. وعندما أنشئت المنظمة ولم يتجاوز عدد الدول الأعضاء فيها سوى ٥٠ عضوا، فقد كان هناك ما يبرر اقتصار عضوية مجلس الأمن على ١٥ عضوا، غير أن هناك الآن ١٩٣ من الدول الأعضاء. ونرى أيضا أنه لا ينبغي أن يقتصر توسيع الديمقراطية على الحدود الوطنية للدول فحسب. وقد حان الوقت لإدخال المبادئ الديمقراطية في انتخاب أعضاء الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

ويجب علينا أيضا إصلاح عملية اختيار الأمين العام. ونرحب بالتغييرات الإجرائية التي أتيحت بموجبها الفرصة للمرة الأولى في تاريخ المنظمة على مدى ٧١ عاما، لجميع الدول الأعضاء معرفة المرشحين لهذا المنصب الهام وبرامج عملهم المقترحة أثناء المشاورات. ولكن يجب علينا ألا نتوقف عند هذا الحد. ونؤيد إدخال نظام الانتخابات المباشرة لمنصب الأمين العام عن طريق التصويت في الجمعية العامة.

وأود أن ألفت الانتباه إلى مشكلة أخرى هنا. ففي الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر، وفر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منبرا لدعاوى كارديشان باتيروف الذي أدانته المحكمة العليا لجمهورية قيرغيزستان وحُكم عليه غيابيا بالسجن مدى الحياة على الجرائم الخطيرة المتعلقة بتدبير وإثارة الفتنة بين الطوائف العرقية في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٣ أشير إليه من قبل الاتحاد الروسي في إطار تحقيق في عملية تزوير واسعة النطاق. وقد تعاونت قيرغيزستان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تحقيق العديد من النجاحات الرائعة. ومع ذلك، فإن سياسة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان تثير نزاعا من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع، وقد تترتب عنه عواقب لا يمكن التنبؤ بها في بلدنا.

فنحن بلد كافح لأجل إطلاق عملية تهدف إلى بناء الديمقراطية البرلمانية. وقد التزمنا على نحو صارم وتام بجميع توصيات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية، وسنواصل القيام بذلك. ونرى أن الإجراءات المذكورة آنفا التي اتخذها المكتب تعدُّ مؤشرا على ازدراء شديد ليس للنظام القضائي للدولة فحسب، بل أيضا لشعب قيرغيزستان بأسره. ولا يسعنا إلا أن نعتبره تحديا لجمهورية قيرغيزستان وهي تواصل السير في الطريق الشائك الصعب نحو بناء ديمقراطية حقيقية. وعلى هذا المنوال، فليس مستبعدا أن تتحول الاجتماعات السنوية للمكتب إلى منبر يمكّن العناصر الإجرامية التي ارتكبت أخطر الجرائم من الجهر بأصواتها. وإذا ما استمر المكتب على هذا النهج إزاء قيرغيزستان وغيرها من البلدان اليوم، فليس مستبعدا

أن تضم عضويته في المستقبل ممثلين إرهابيين من تنظيم الدولة الإسلامية الملطخين بالدماء بفعل الجرائم المروعة التي ارتكبوها بحق الإنسانية، علاوة على المشاركة في جهوده.

وتشارك جمهورية قيرغيزستان مشاركة كاملة القيم الديمقراطية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونعمل على التمسك بهذه القيم. ومع ذلك، نرفض رفضا قاطعا ازدواج المعايير وتحويل هذه المنظمة إلى مؤسسة للاستفزاز والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدد على اقتناعنا بأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن المناخ ينبغي أن يظل أولوية عليا في المبادرات المنسقة للمجتمع الدولي. وعلينا كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، ولا سيما البلدان النامية الجبلية غير الساحلية. ويجب أن ندحر القوى الهدامة للإرهاب والتطرف، التي تؤدي إلى تقويض السلام والاستقرار في جميع أرجاء العالم. وفي هذه المسألة، نحن بحاجة إلى التعاون الكامل لدول العالم الرائدة. وينبغي لهذه الدول أيضا أن توقف كل واحدة منها فرض جزاءات على الأخرى، لأن هذه الجزاءات تؤثر على البلدان الأخرى. إن دور الأمم المتحدة في جهودنا المشتركة لمواجهة التحديات والتهديدات المعاصرة آخذ في أن يصبح هاما بشكل متزايد. ونحن ندعو إلى تقديم الدعم الكامل لمنظمتنا وتعزيزها للتصدي الجماعي للتحديات العالمية التي تواجه النهوض بالتنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيمانويل إيسوزي – نغونديت، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الإقليمي في الجمهورية الغابونية.

السيد إيسوزي – نغوندي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن التهاني الحارة للرئيس على انتخابه الرائع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وبوسعه أن يتأكد من دعم وفد غابون وتعاونه الكاملين معه طوال فترة ولايته. وأود أيضا أن أشيد بالعمل المتميز الذي اضطلع به سلفه، معالي السيد ماغنز ليكتوفت، الذي مكنتنا جهوده من إضفاء زخم جديد على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت قبل عام.

ومنذ ذلك الحين، جرت أحداث رئيسية في جميع أرجاء العالم في مجالات السياسة، والبيئة، والاقتصاد، والأمن. وفيما يتعلق بمجال السياسة، تعقد هذه الجلسة في أعقاب انتخابات رئاسية متنازع عليها في بلدي. وأكدت النتائج النهائية، التي أعلنت الليلة الماضية، إعادة انتخاب فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيسا للجمهورية ورئيسا للدولة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان حكومة غابون وشعبها للبلدان الصديقة التي وقفت معنا. وأشكر المجتمع الدولي بأسره على دعمه لنا خلال هذا الوقت الحساس للغاية في تاريخ غابون. ومن أجل ضمان مصداقية الانتخابات التي يمكن أن تحقق نتائج مقبولة للجميع الأطراف السياسية الفاعلة، سعت الحكومة إلى تنفيذ تدابير محددة لبناء الثقة والشفافية. وأقر البرلمان، بمبادرة منه، القانون الذي يقر استخدام الاستدلال البيولوجي في الإجراءات المستخدمة في إعداد السجل الانتخابي.

وأراد رئيس الجمهورية أن تكون الانتخابات حرة وشفافة ومفتوحة. وتحقيقا لتلك الغاية، دعت الحكومة أكثر من ١ ٢٠٠ من المراقبين واعتمدت أكثر من ٢٠٠ من الصحفيين الأجانب. وبالتالي، نشرت العديد من بعثات المراقبة الانتخابية، الدولية ودون الإقليمية على السواء، في جميع أنحاء البلد. وبالرغم من كل هذه الضمانات، قدمت طعون في النتائج المؤقتة للتصويت التي أعلنتها وزارة الداخلية، مع أعمال عنف لم يسبق له مثيل في بعض الأحيان، أسفرت، للأسف، عن وقوع حوادث خطيرة، بما في ذلك خسائر مؤسفة في الأرواح البشرية. وعكس الاضطراب الناجم عن

هذا الأمر على الصعيدين الوطني والدولي خطورة الحالة. ووفقا للإجراءات القانونية، قدمت الطعون إلى الهيئة القضائية المختصة، وهي المحكمة الدستورية. وكان من مهمة المحكمة، التي لا يمكن استئناف قراراتها، تأكيد النتائج المؤقتة أو إلغائها. وأصدرت المحكمة الليلة الماضية حكمها، الذي أكدت فيه إعادة انتخاب الرئيس علي بونغو أونديمبا.

وبعد تقييم الحالة، دعا الرئيس علي بونغو أونديمبا إلى إجراء حوار شامل للجميع وإلى تحقيق المصالحة والوحدة. وتشكل استعادة التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية الأولوية الحالية. ويعد الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد التحدي الآخر الذي نواجهه. ولذلك يدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى دعمه في هذا المسعى، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعزيز سيادة القانون والديمقراطية والحوكمة الرشيدة. وفي هذا الصدد، سنعزز الحوكمة السياسية والاقتصادية. وستزود الهيئتان المسؤولتان عن منع نشوب النزاعات وتسويتها على الصعيد الوطني – المجلس الوطني للديمقراطية ووسيط الجمهورية – بالموارد الكبيرة التي تمكنهما من الاضطلاع بولايتيهما.

وأود أن أشيد إشادة قوية ومستحقة بشركاء غابون، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، الذين وقفوا إلى جانبنا قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. وأقصد فرنسا والولايات المتحدة والمغرب والعديد من البلدان الصديقة الأخرى في أفريقيا وفي جميع أرجاء العالم التي لم تدخر وسعا في ذلك الصدد. وأعني، بطبيعة الحال، الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والاتحاد الأوروبي والعديد من الشركاء الآخرين، الذين أود أن أعرب لهما عن امتنان لا نهاية له.

وتستحق اهتمامنا أحداث رئيسية أخرى. وهي تشمل التقارب الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وكوبا الذي أشيد به على نطاق واسع. وآمل أن يؤدي ذوبان الجليد في العلاقات بين هذين البلدين إلى رفع الحصار الاقتصادي. وأنوه أيضا بالدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في باريس. وكان من دواعي العالم بأسره أن يرى التوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبفضل التصميم الواضح لجميع البلدان التي شاركت في هذه الجلسة الهامة، فإن النجاح الذي تحقق يتناسب مع توقعاتنا. وقدمت غابون، الملتزمة التزاما قويا بمكافحة الاحترار العالمي، إسهامها. ويشكل اتفاق باريس نقطة تحول تاريخية في سعينا لبناء عالم أكثر استدامة ورعاية. وليس من قبيل المبالغة القول إنه خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة للبشرية. وعلينا حاليا في تنفيذ الاتفاق إبداء العزم نفسه الذي أبديناه في التوصل إليه.

وألاحظ مع الشعور ببالغ الارتياح تزايد عدد البلدان التي صدّقت على الاتفاق. وأرحب بالزخم الملحوظ في أوساط المجتمع الدولي، وأعتقد أن نفاذ الاتفاق سيبدأ بين الآن والدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وفيما يتعلق بغابون، فقد شرعنا بالفعل في عملية التصديق عليها. وسنبذل قصارى جهدنا لإيداع صك تصديقنا عليه في أقرب وقت ممكن.

ويصعب اليوم أن نتكلم عن نتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف دون الإشارة إلى التحديات التي تواجه الدورة الثانية والعشرين. ويعتبر مؤتمر الأطراف ٢٢ امتدادا للدورة ٢١ للمؤتمر ٢٢ الذي يجري عقده في المغرب، والذي سيركز بشكل رئيسي على مسألة تنمية الطاقة في أفريقيا. فما زال ثلثا الأفارقة محرومين من الكهرباء، وهو ظلم يجب علينا أن نحشد طاقاتنا لإزالته. وقد حان الوقت لأن نسخّر جهودنا معا لتحقيق جميع مبادراتنا وخططنا المعلنة. وترحب غابون بالعزم الذي يبديه المغرب والتزامه بنجاح الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، وخصوصا في ضوء اعتماد الأطراف المتوخى لتدابير عاجلة في إطار خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويدل ذلك على الأهمية التي توليها غابون للمسائل البيئية، لكونها في صميم الخطة التي اعتمدناها في الدورة السبعين للجمعية العامة في هذه القاعة نفسها.

وفي الوقت الذي نتعرض فيه للهزات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة اليوم سيكون بمثابة دفعة جديدة لتحويل عالمنا. وعليه، فإن من الضروري تجسيد ذلك الحماس الملحوظ في اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ في العمل لأجل التعجيل بتنفيذها. وسيكون ذلك بمثابة التحدي الرئيسي الذي سيواجهه المجتمع الدولي في السنوات المقبلة.

ويشكّل القضاء على الفقر وحفظ البيئة وتقاسم ثمار الرخاء الذي نتطلع إليه جميعا متطلبات تقتضي زيادة تعبئة الموارد البشرية والمالية، بالإضافة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص. وأنوه إلى تعبئة الموارد البشرية لأنه يجب أن يكون السكان محورا لسياساتنا وإجراءاتنا. ولذلك السبب، فإن من الأهمية بمكان إشراك جميع الجهات الفاعلة. وأقصد بعبارة ”الجهات الفاعلة“ تحديدا الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والمهاجرين والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن الضروري تعبئة الموارد المالية ما دام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب توفير مجموعة كاملة من الاحتياجات. وعليه، يجب علينا أن نضاعف قدرتنا على الابتكار وإيجاد مصادر جديدة للتمويل، لتفادي تكرار الأخطاء المرتبطة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين تعبئة القطاع الخاص وإشراكه ما دام يضطلع بدور رئيسي فيما يتعلق بالإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتكوين الثروة. وبالتالي، فقد آن الأوان لأن يضطلع القطاع الخاص بدور أكبر في التصدي للتحديات المرتبطة بالتنمية المستدامة.

وأود أن أؤكد للجميع أن غابون ستواصل جهودها الحثيثة فيما يتعلق بالتصدي للمشاكل التي تطرحها التنمية المستدامة وإيجاد سبل جديدة لإدارة اقتصاداتنا. وفي ذلك الصدد، أنشأت حكومة بلدنا وكالة معنية بتشجيع الاستثمار والتصدير، وهو أمر مطلوب لوضع استراتيجيات متناسقة لتحسين مناخ أعمالنا التجارية وتنفيذ أساليب إدارية صارمة وملائمة لمواردنا الطبيعية. والوكالة مسؤولة أيضا عن وضع وتنفيذ نهج قطاعي يركز على المعالجة الأولية للمشاكل على الصعيد المحلي، علاوة على الإدارة الرشيدة لبيئتنا. ورأينا أن من الضروري إجراء تعديل على نهجنا الاقتصادي التقليدي عبر إدخال توازن مستدام بين السكان والبيئة، فضلا عن إدماج بعد زماني مكاني فيما يتعلق بالتنمية. وقد وضع ذلك النهج لسد الفجوة المتزايدة بين الفقراء والأغنياء ولاستقراء العواقب المحتملة لضعف الرقابة على النمو وتفاديها لصالح البيئة والأجيال القادمة. وكما أعتقد، فإن الجميع يتفقون على ضرورة إيجاد مجتمع سلمي إن أردنا الوفاء بالتزاماتنا في مجال التنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ. وعليه، يوافق بلدي على أي مبادرة من شأنها أن تضمن السلام والأمن داخل حدود بلدنا وفي منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وفي جميع أنحاء العالم. فمفهوم السلام لا يزال مفهوما ثابتا تتسم ها تجربة شعب غابون. وعليه، تشارك غابون بنشاط في مكافحة الإرهاب الذي ما برح ينفذ مخططاته بشكل عشوائي في مختلف أنحاء العالم. ويدل حضور غابون في مؤتمر قمة الأمن الإقليمي الثاني لأفريقيا المعقود في أبوجا في أيار/مايو على التزامنا بإيجاد عالم خال من الإرهاب. ويدل تراجع أنشطة بوكو حرام في حوض تشاد على أن تضافر جهودنا يؤتي ثماره.

غير أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق النصر النهائي في مكافحة عدو مموه يتسم بعدم الانسجام. فبالرغم من زيادة التعاون ونشر موارد هائلة في الميدان، وبالرغم من جهودنا المبذولة في رفع مستويات اليقظة وتعزيز القدرات بواسطة قواتنا الخاصة، فما تزال الجماعات الإرهابية الصغيرة الحجم تثبت قدرتها على

الصمود، علاوة على قدرتها على إلحاق الضرر بمستوى لم يسبق له مثيل. ففي سورية والعراق معا ما زال ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية – يملك من الوسائل المالية والتقنية الكافية لتحدي التحالف الدولي بالرغم من حقيقة إضعافه. وبالتالي، يجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لتجفيف مصادر إمداداته.

وإن كان لنا أن نتغلب على التهديد الإرهابي، فيجب علينا أن نسعى إلى حل النزاعات في ليبيا وسورية أولا. ولست بحاجة إلى تذكير الحاضرين هنا بأن الفوضى الحالية قد هيأت تربة خصبة يعمل فيها الإرهابيون المخادعون على توسيع نطاق أنشطتهم المزعزعة للاستقرار. وبالمثل، فقد تعثّر حل أزمة الهجرة التي لم يسبق لها مثيل أيضا بسبب النزاعات القائمة في ليبيا وسورية.

ومثلما قلنا مرارا وتكرارا، فإن البديل الوحيد لهذه الأزمات هو التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض. وينبغي أن يتسق أي حل عسكري مع ذلك النهج.

وتشكل ممارسات الصيد غير المشروع والاتجار بجميع أنواعه أيضا تهديدات للسلام والأمن الجماعي. ويرحب بلدي بقرار الجمعية العامة الثاني بشأن التصدي للصيد غير المشروع (القرار ٣٠١/٧٠)، الذي اُعتمد في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويشعر بلدي بالقلق بوجه خاص لعدم إحراز تقدم في عملية نزع السلاح العام والكامل، إذ يرتبط ذلك أيضا بعجز آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويتطلب استئناف العمل في ذلك المجال تحديد جميع الدول الأعضاء التزامها ببذل الجهود اللازمة لذلك، إذ ليس الحفاظ على الوضع الراهن حلا مجديا.

وليس ممكنا أيضا استمرار الجمود في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. فليس انعدام الحوار البنّاء في مصلحة قضية أمن إسرائيل، كما أنه ليس في صالح تحقيق الاستقرار والرخاء في الدولة الفلسطينية. وعلى العكس من ذلك، فإنه لا يؤدي إلا إلى زيادة التوترات وعدم الثقة وانعدام الأمن. ونرى أنه يتعين أن يتأتّى أي حل دائم ومقبول للجميع من المفاوضات المباشرة بين الطرفين المعنيين وليس من النُهج الانفرادية. ونؤكد مجددا تأييد غابون لاقتراح فرنسا بشأن عقد مؤتمر، قبل نهاية العام، من شأنه أن يمكّن الإسرائيليين والفلسطينيين من استئناف المفاوضات.

وفيما يخص الصحراء المغربية، فلا يزال خيار الحل السياسي التفاوضي مطروحا. وفي رأيي، فإنه أفضل طريقة للمضي قدما إن أردنا كسر الجمود الذي استمر على مدى عدة سنوات. ويكرر بلدي تأييده للمبادرة المغربية، التي نرى أنها واقعية وبوسعها أن تؤدي إلى تسوية دائمة لتلك المسألة تحت رعاية الأمم المتحدة.

ختاما، أود أن أشيد أيّما إشادة بالأمين العام بان كي – مون الذي توشك ولايته على الانتهاء. وأشكره على الجهود الدؤوبة الحثيثة التي بذلها لدعم الأهداف النبيلة للمنظمة، والعديد من المبادرات التي تولى قيادتها بغية تحقيق مشاريع وطموحات الأمم المتحدة التي تصبُّ في مصلحة العالم. وأشكره على كل ما قام به خلال السنوات العشر التي قضاها على رأس الأمانة العامة. وباسم غابون، يرحب وفد بلدي بالإصلاحات التي أدخلها على منظمتنا، والتي لا ريب أن سيكون لها أثر دائم على العالم. وتشكره غابون على قيادته في مسائل هامة مثل تغير المناخ وتدفقات الهجرة وتقديم المساعدة الإنسانية ومسائل السلام والأمن وإصلاح مجلس الأمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فرانسين بارون، وزيرة الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في كمنولث دومينيكا.

السيدة بارون (دومينيكا) (تكلمت بالإنكليزية): عندما اجتمعت هذه الهيئة في العام الماضي، كنا قد عقدنا العزم على اتخاذ إجراءات عالمية جماعية لتحويل عالمنا بطريقة من شأنها أن تحقق التنمية المستدامة المنصفة. وقد مهّد اعتماد أهداف التنمية المستدامة السبيل لتعزيز القول والفعل الدوليين معا في كفاحنا

ضد عدم المساواة ومكافحة تغير المناخ وتمكين مواطنينا وحماية الضعفاء وتحسين حياة البلايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم.

واليوم، ما تزال دومينيكا كغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، على حماسها والتزامها الثابتين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة لبلدي، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس مجرد إبداء الموافقة عليها لا أكثر، بل هو في الأساس أمر يتعلق بإحداث تغيير حقيقي وهادف في حياة مواطنينا. لكن ولكي تحدث تلك التغييرات الأساسية حقا، يجب علينا جميعا القيام بالمزيد على الصعيد الوطني، كما يجب على جميع البلدان الوفاء بالتزاماتها بما لديها من وسائلها الخاصة. ويتطلب ذلك الجهد إقامة شراكات أكثر تنظيما وفعالية.

علاوة على ذلك، وإذ ينصبّ تفكيرنا على أهداف التنمية المستدامة، فإنه يجب علينا أيضا أن نولي اهتماما كبيرا لاستمرار أثر تغير المناخ على تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية انخفاضا حادا في حجم الإنتاج الزراعي. ونشهد أيضا فترات جفاف طويلة وأشد، كثيرا ما يليها هطول أمطار مفاجئة وغزيرة، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل التربة ويسبب خسائر وأضرارا كارثية هائلة.

وبالمثل، ما يزال استمرار ظاهرة تآكل الشواطئ وتدمير الشعاب المرجانية – ذات الأهمية البالغة لمنتجاتنا السياحية، بل لطابع جزرنا نفسه – يهددان بإلحاق أضرار لا توصف لثروتنا السياحية القيّمة. وبالتالي، فإن لها آثار اقتصادية أليمة على الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات ملحّة وعلى نطاق واسع في مجال مكافحة تغير المناخ لأجل ضمان بقائنا بحد ذاته. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نتطلع إلى البناء على الزخم الذي تحقق في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ونحن نتجه صوب الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في مراكش في وقت لاحق من هذا العام.

وكما يذكر الكثيرون، فقد تم تذكير كمنولث دومينيكا بشكل مؤلم بالأثر المدمر لتغير المناخ قبل ما يربو على العام بقليل. ففي أقل من ٢٤ ساعة أودت العاصفة الاستوائية إريكا بحياة ٣٠ مواطن دومينيكي، علاوة على ما سببته من دمار هائل في البنى التحتية المادية والاجتماعية في بلدنا. وقد سبّب ذلك الحدث المناخي الوحيد أضرارا تقدر بنحو ١,٣ بليون دولار شرق كاريبي أو ٤٨٣ مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للجزيرة.

غير أننا تمكنا بعد عام واحد فحسب من اتخاذ خطوات كبيرة وشرعنا في المضي على مسار التعمير بشكل أفضل وبناء قدرة وبنية تحتية أكثر صمودا وتكيفا على آثار تغير المناخ. وإذ نشيد بالدومينيكيين – في الداخل والخارج – على دعمهم وتفانيهم، فقد أسهمت الشراكة والدعم المقدم من شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على حد سواء في تيسير ذلك التقدم الذي أحرزناه. وبالتالي، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنشكرهم علنا على إسهامهم القيّم في جهودنا في مجال التعمير.

ويمكنني القول بأن تجربة دومينيكا مع العاصفة الاستوائية إريكا أمر شائع جدا في حياة الدول الجزرية الصغيرة النامية. فما زلنا نعاني من عبء وأثر تغير المناخ غير المتناسبين، وما يزال كلاهما يقوضان كثيرا الجهود التي نبذلها لتحقيق التنمية المستدامة. ومما يثير القلق أيضا، تلك الأحداث البطيئة والعوارض المناخية القاسية التي تنجم عن تغير المناخ. ويتوقع لتلك الأحداث والعوارض أن تصبح أكثر تواترا وأشد دمارا. ويعني كل ذلك بالنسبة لنا حقيقة، أنه يتعين علينا تحويل مواردنا المحدودة أصلا والتي ينبغي توجيهها نحو التنمية التحويلية المستدامة، إلى عملية إعادة التأهيل بعد وقوع الكوارث على نحو مستمر.

ولذلك السبب، تواصل دومينيكا دعوتها للتعاون في إنشاء صندوق دولي مخصص لمخاطر الكوارث الطبيعية لكي

يتمكن من تقديم الدعم المالي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية في الوقت المناسب.

ومرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث الحالي الذي أنشئ في إطار مصرف التنمية الكاريبي للدول الجزرية الصغيرة النامية، والدعم المقدم من صندوق النقد الدولي للتعافي من الكوارث، والمرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي التابع للبنك الدولي، كلها تمثل نقطة بداية جيدة. وللأسف، وفي مواجهة التحديات الهائلة، تبقى مستويات تمويلها غير كافية إلى حد كبير. وما قد يشجعنا أن يتأتى رأسمال هذا الصندوق الخاص للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية من الأطراف في المرفق الأول للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ومن البلدان الرئيسية مطلقة الانبعاثات الأخرى، بما في ذلك المساهمين الطوعيين. ونعتقد أن هذا المرفق سيمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من الوصول وتأمين الأموال بطريقة يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب وإعادة بناء هياكل أساسية متينة من خلال المساعدة الفنية الفعالة والتخطيط الإنمائي المادي. كما أن ذلك سيساعد البلدان المعرضة للتغيرات المناخية على بناء اقتصادات ذات منعة متزايدة إزاء المناخ وتحديد المناطق المعرضة للخطر التي تحتاج إلى التكيف والتخفيف كيما يمكنها التعامل بشكل أفضل مع أي كارثة في المستقبل.

وحكومة دومينيكا تتخذ أيضاً خطوات فعالة على المستوى الوطني لتحسين قدرتها على الاستجابة وتقديم الخدمات في حالات ما بعد الكوارث. وفي هذا العام، قدم رئيس الوزراء، روزفلت سكريت، اقتراحاً بإنشاء صندوق وطني للحد من مخاطر التعرض للكوارث وزيادة المنعة. ويهدف الصندوق إلى ضمان الوصول الفوري للحكومة إلى الموارد المالية في حالة وقوع كارثة طبيعية. كما سيستخدم الصندوق في تمويل المشاريع والبرامج الرامية إلى تعزيز المتعة إزاء تغير المناخ. وسيتأتى رأسمال الصندوق من إيرادات الحكومة وعائدات الاستثمارات الحكومية في مشاريع الطاقة المتجددة التي نفذت بالفعل بالمنح والتمويل الميسر من خلال صندوق المناخ الأخضر. وتم بالفعل تحديد مشروعين: مشروع الطاقة الحرارية الأرضية ومشروع وطني لتحويل النفايات إلى طاقة.

إن ترابط الأسواق العالمية اليوم يجعل من الوصول إلى النظام المالي العالمي شرطاً أساسياً للتنمية الاقتصادية وشرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. والحركة الحرة للسلع والخدمات تتوقف على قدرة القطاعين العام والخاص على نقل الموارد المالية عبر العالم. لذلك، فإن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها عدة بنوك دولية في الولايات المتحدة وأوروبا لإنهاء علاقات المراسلة المصرفية مع البنوك المحلية في منطقة البحر الكاريبي جعلت من الصعب على دول المنطقة القيام بأعمال تجارية مع بقية العالم. وكان لتلك الخطوة تداعيات بعيدة الأثر. وقد أثرت بالفعل على نقل التحويلات وقوضت الاستثمارات الأجنبية وفرضت قيوداً على تحويل الأرباح، فضلاً عن تقييد قدرة مصارفنا الوطنية والمحلية على المشاركة في النظم المالية الدولية بفعالية، رغم عدم ثبوت إدانتها في أي مخالفات مالية أو أمنية.

وحكومات الجماعة الكاريبية لطالما أقرت ودعمت الحاجة إلى تحرك عالمي مشترك لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال والجريمة المنظمة والأنشطة غير القانونية الأخرى. وتعمل بلداننا جاهدة مع الحكومات غير الإقليمية والمؤسسات الدولية مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، وسنت تشريعات محلية لمكافحة غسل الأموال، وتقييد تمويل الإرهاب ومصادرة العائدات المتأتية من الجريمة.

ويسلم قادتنا بأن نزع المخاطر المالية من المصارف المراسلة هو استجابة مباشرة لمقتضيات تنظيمية تفرضها الولايات القضائية التي تعمل في إطارها. ونود أن نرى إجراءات لمعالجة آثارها الضارة علينا. فالعواقب غير المقصودة تهدد بقاءنا

الاقتصادي ذاته. ونرى أن الحل يكمن في حوار هادف بين الدول وفيما بينها. ومن خلال الحوار، نأمل في إرساء معايير وآليات قائمة على القواعد التي تحكم إنشاء علاقات المصارف المراسلة والحفاظ عليها والتغييرات التنظيمية التي يمكن بموجبها معاقبة المصارف التي يجري مراسلتها عوضاً عن المصارف المراسلة، عن أي انتهاكات فيما يتصل بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يزيل عبء الامتثال عن كاهل الأخيرة.

ومثل معظم التحديات ذات النطاق العالمي، فإن ذلك يستدعي شراكات دولية قوية. ومن أمثلتها إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي نرى أنها تقدم نموذجاً لتلك الطرائق. وهي تلقى الضوء أيضاً على شراكات دائمة وحقيقية باعتبارها حجر الزاوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي سيظل بمثابة منصة فعالة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ونحن نشكر شركاءنا من البلدان المتقدمة النمو، التي ما فتئت تؤدي دوراً رئيسياً في تنميتنا وفي جهودنا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى مر السنين، وقفت تلك البلدان بثبات إلى جانبنا في التزامنا بتحسين حياة شعوبنا. والمساعدة المقدمة من أجل تطوير الزراعة المستدامة والسياحة والطاقة، وتطوير الطاقة الحرارية الأرضية بالأخص، قد هيأت لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، مع مكافحة تغير المناخ في نفس الوقت.

ومع ذلك، فإننا نعتقد جازمين أن أي استراتيجية فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ستتطلب الارتقاء بالطريقة التي تنفذ بها المساعدة الإنمائية الرسمية. يجب أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر إلماماً بواقع البلدان المتلقية، وأكثر قابلية للتنبؤ بها، ويمكن الوصول إليها في الوقت المناسب. على سبيل المثال، فإن التصنيف غير الواقعي والتعسفي للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية كبلدان متوسطة الدخل على أساس فكرة خاطئة بشأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما هو إلا طريقة أخرى لتقويض ممنهج لجهود البلدان الصغيرة لبناء المنعة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. وهذا التوجه يحجب تماماً واقع الحال في الدول الجزرية الصغيرة النامية ويتجاهل سمات الضعف الكامنة. وسوف نستمر في لفت الانتباه إلى عدم ملاءمة تلك التصنيفات.

وفي الوقت نفسه، ستواصل الدول الجزرية الصغيرة النامية استكشاف الفرص المتاحة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. ومما يشجعنا في الآونة الأخيرة تلك المستويات المتزايدة للشراكة بين بلدان الجنوب وفيما بينها. وقد أصبح دور الصين أساسياً في التعاون بين بلدان الجنوب، والصين تبدي رغبتها وقدرتها على مساعدة البلدان النامية في المجالات الحيوية للتنمية، وتشمل تمويل وتشييد البنية التحتية المادية الأساسية، فضلاً عن تقديم المساعدة في شكل معدات، وتقديم خدمات الرعاية الصحية وتنمية الموارد البشرية.

وعلى نفس المنوال، فإن دولاً مثل جمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا ما زالت ذات تأثير دائم وكبير على مشهد الرعاية الصحية والتعليم والطاقة في دومينيكا. وكوبا لديها القدرة على تقديم إسهام أكبر في منطقتنا والعالم حال رفع الحصار الاقتصادي. ويشجع دومينيكا ذلك التحسن الأخير في العلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. ونحيي مبادرة الرئيس أوباما كخطوة تقدمية جديرة بالدعم الدولي. غير أن الخطوة التالية الحاسمة يجب أن تتمثل في إزالة جميع العوائق الأخرى أمام الأنشطة التجارية والاقتصادية، حتى يتسنى لكوبا الاستفادة الكاملة من النظم التجارية والمالية الدولية.

وحتى في مواجهة تحدياتها الداخلية الخاصة، لا تزال جمهورية فنزويلا البوليفارية شريكاً يعول عليه في عملية التنمية. وشراكتنا مع الجمهورية البوليفارية، وخاصة خلال العقد الماضي، أسهمت إلى حد كبير في تحقيق إنجازات ملموسة

لدينا في إطار الأهداف الإنمائية للألفية من خلال مبادرات مثل البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية واتفاق النفط الكاريبي للتعاون في مجال الطاقة. ونتطلع إلى استمرار شراكتنا ونأمل في التوصل إلى حل سلمي وودي لصعوباتها الحالية. فأن يسود السلام والاستقرار في نصف الكرة في مصلحتنا جميعاً.

وفي داخل منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، نواصل العمل على تعزيز الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء وتعميقها للنهوض بالتنمية وبجهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأصبح دور المؤسسات الإقليمية مثل الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي أكثر أهمية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعليه، أنشأنا مؤسسات لخدمة شعوب منطقتنا في جميع جوانب التنمية. وحقق النهج الإقليمي الذي اتّبعناه لمواجهة تحدياتنا المشتركة نتائج أفضل بالمقارنة إلى مواجهة تلك التحديات بشكل فردي. وتعدّ الجماعة الكاريبية الآن حلقة وصل هامة مع شركائنا الإنمائيين في مجالات التجارة والطاقة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي مجال الطاقة، فقد اعتمدت الجماعة حاليا خريطة الطريق واستراتيجية الطاقة المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي وتواصل العمل على تنفيذهما حاليا. ويتمثل الهدف من خريطة الطريق والاستراتيجية هاتين في تحويل قطاعات الطاقة في الدول الأعضاء عن طريق توفير إمدادات طاقة نظيفة آمنة مستدامة ويعوّل عليها، وأن يتم ذلك بأسعار ثابتة بغية تحسين وضع الجماعة الكاريبية وتمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، واصلت الجماعة الكاريبية شراكتها مع البلدان والمنظمات الأخرى، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية بهدف مساعدة الدول الأعضاء. وهناك شراكة قائمة كهذه مع حكومة النمسا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومبادرة الدول الجزرية الصغيرة النامية المعنية بالطاقة المستدامة والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ بغرض إنشاء المركز الكاريبي للطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة. وسيكون المركز بمثابة محور لتنسيق برامج الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة على نطاق منطقة البحر الكاريبي. ونتوقع أن يؤدي المركز دورا رئيسيا في تنفيذ سياسات الطاقة على مستوى الجماعة برمتها.

وأود – بالنظر إلى الأهمية القصوى لتحقيق الرخاء والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية – التشديد بصورة موجزة على الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة الذي يشير إلى حماية بحارنا ومحيطاتنا ومواردنا البحرية. فمحيطات العالم وبحاره هي مصادر التغذية بالنسبة لبلايين الأشخاص، فضلا عن كونها ثروة سياحية رئيسية، وجزءا هاما من نظامنا الإيكولوجي المعقّد. وينبغي السعي إلى تنفيذ الإجراءات الدولية الرامية إلى حماية سلامة محيطاتنا وبحارنا بوصفه مسألة ملحة. وينبغي للبلدان الصغيرة والكبيرة معا أن تعمل على تنسيق جهودها وإنشاء نظام لتنظيم الأنشطة التي تلحق الضرر بالمحيطات والبحار.

ونثني على الجهود والمبادرات التي اتخذتها مجموعة أصدقاء المحيطات وحكومة إيطاليا، ثم وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري مؤخرا. وقد شدد مؤتمر ”محيطنا“ المعقود في واشنطن العاصمة مؤخرا، كما حدث في المؤتمرات السابقة له، على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر للتدمير المستمر لمحيطاتنا من جراء التلوث البحري والآثار المترتبة عنه على البشرية. ونحن بحاجة إلى استجابات عالمية مبتكرة. ويجب أيضا أن نعمل على تحسين التوعية والتثقيف العامين فيما يتعلق بالتلوث البحري مع التشديد على أفضل الممارسات لحماية محيطاتنا.

ونشيد في ذلك الصدد، بجهود ممثلي البلدان الناهضة بمفهوم ”نحن المحيطات“. ويسرّ دومينيكا أن تؤيد هذه المبادرة التي تعزز الأمن الغذائي والاستهلاك والإنتاج المستدامين وحفظ المحيطات والتنوع البيولوجي بوصفها وسائل للوفاء بالالتزامات التي تعهّد بها قادتنا أو حتى تجاوزها.

وينطوي مفهوم ”نحن المحيطات“ على إمكانات كبيرة لجعل مسألة هدفنا المتعلقة بالبحار والمحيطات من أكثر المبادرات التثقيفية بأهداف التنمية المستدامة اتساعا. ونحث الدول الأعضاء على الانضمام إلى العمل الجماعي لإنقاذ كوكبنا لما فيه صالح الأجيال المقبلة. ولدينا جماعيا القدرة على حل أصعب التحديات التي يواجهها عصرنا.

لقد أثبتت وتيرة التقدم الإنساني المحرز في القرن الحادي والعشرين الذي لم يسبق له مثيل أن لدينا من القدرة والإبداع ما يمكّنان من مكافحة تغير المناخ وتطوير وسائل الإنتاج والاستهلاك اللازمة لتوفير احتياجات البشرية، في ذات الوقت الذي نواصل فيه حماية كوكبنا. ولن تكون جهودنا الرامية إلى إنقاذ كوكبنا وتحسين حياة بلايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم – أي أولئك الأشخاص الذين يعانون من الجوع والمجاعة، والذين ما زالوا مهمشين – مجدية بدون توفر السلام والأمن. وما يزال الدمار الذي خلّفته الحروب داخل البلدان وفيما بينها يسبب تشريد ملايين الأشخاص من ديارهم، وأسفرت عنه أزمة لاجئين لم يسبق لها مثيل.

ويعدُّ التهديد الذي تشكّله الأسلحة النووية، وخاصة من جراء عزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تطوير أسلحة ذات قدرة على قتل الملايين، تهديدا كبيرا ليس لجيران جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب، بل للشعوب في جميع أنحاء العالم أيضا. ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل دون تردد على اتخاذ إجراء قوي وحاسم بشأن مواصلة الحلول الدبلوماسية لإنهاء الحرب في سورية، وإزالة القدرة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالمثل يجب علينا مواصلة العمل معا على سبيل الاستعجال لإنهاء التهديد المتزايد للإرهاب العالمي. ويجب علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٥.